بسم الله الرحمن الرحيم

البعد الاقتصادي في نزاعات الحدود العربية
دراسة حالة

Economic Dimension of Arabian Border Disputes
(Case Study)
(2010 – 1999)

إعداد

هند اسماعيل احمد الغرير

إشراف

الأستاذ الدكتور وليد سليم عبد الحي

حقل التخصص – الاقتصاد السياسي الدولي

29 جمادى الأول 1432هـ

2 أيار 2011 م

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

البعد الاقتصادي في نزاعات الحدود العربية

دراسة حـــالة

إعـــداد

هند اسماعيل احمد الغرير

بكالوريوس العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، جامعة الحسين 2007م

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص الاقتصاد السياسي الدولي في جامعة اليرموك، اربد، الأردن .

وافق عليـــها

أ.د.وليد سليم عبد الحي .....رئيساً

أستاذ العلاقات الدولية في العلوم السياسية، جامعة اليرموك

أ.د.محمد محمود السرياني .....عضواً

أستاذ سكان ومدن في الجغرافيا، جامعة اليرموك

د.علي عواد الشرعه .....عضواً

أستاذ مشارك في العلوم السياسية، جامعة آل البيت

29 جمادى الاولى 1432هـ

2011/5/2 م

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإهـــداء

إلـــى فـــقيـــــد قلـــــــبي

روح والدي الطاهرة

إلى التي اقض هـمي مضجعها

أمـــي الغاليـــــة

إلى كل من آمن بفكرتنا فدعمنا وساندنا حتى بزغ نورها

إلى من تمنيت لو كان بإمكاني لكتبت حروفه فوق الشمس

إبراهيم الشامي

إلى كل من آمن أن العثرة والخطأ هما بداية الطريق نحو الصواب

الشجرة الطيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء تؤتي أكلها كل حين

أساتذتي الأفاضل

إلى جميع أحبابي إخواني و أخواتي

جهاد وبخاة

أُهـدي هـذا العمل المتواضـع

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الشكـر والتقديـر

سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا انك أنت العليم الحكيم. أسأل الله العظيم أن يتقبل هذا العمل البسيط خالصاً لوجهه الكريم.

بعد أن من الله علي بإتمام هذه الأطروحة، لا يسعني إلا أن أقول الفضل والمنة لله سبحانه في عليائه ثم الشكر والعرفان لأستاذي القدير الكبير بعلمه وتواضعه، الأستاذ الدكتور وليد عبد الحي عالم النظرية والتطبيق، وأحد النواصي المتجذرة في الوطن العربي في حقل العلاقات الدولية، فقد لمست فيه صبر العالم وتواضع المعلم الملهم، بإشرافه على أطروحتي إذ كان معلماً وناصحاً وموجهاً وداعمًا وناقداً، فلن أنسَ جهوده ما حييت. كما أنتهز الفرصة لأتقدم من الأساتذة الأكارم اللذين سرت معهم مسيرة علمية كان الجهد فيها واضحا على شخصيتي العلمية وانكر الدكتور العزيز نظام بركات، والدكتور الذي أفاخر به الدنيا وأكن له كل الاحترام والتقدير عطا زهرة، والدكتور الذي كنت أتمنى بقائه معنا في قسم العلوم السياسية الدكتور مسعود الربضي. وعرفاناً بالجميل أتوجه بالشكر الجزيل للدكتور الذي أكن له من المحبة والتقدير ما تكنه الفتاة لوالدها، مصدر الثقة والتفاؤل والشمعة المضيئة في حياتي الدكتور أحمد البرصان أطال الله في عمره ونفع في علمه، كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من الدكتور محمد السرياني والدكتور علي الشرعة على تفضلهم بقبول مناقشة أطروحتي.

كما أتوجه بالشكر لكافة زملائي وزميلاتي في قسم العلوم السياسية، وإلى النجمات اللواتي حلقنَ في سماء ذاكرتي منيراتٍ لدروبي صديقاتي المخلصات واخص صديقتي التي آنس في الحديث معها أميرة العمريين أيضاً رندا الشخانبة وذكريات أبو لحية، وأمينة وزهرة الدقس وروان الشناق وهيفاء البطوش و أبرار العنزي وهديل الغرير. إلى كل من ساعدني لإتمام هذا العمل وشكري الخاص لأختي التي أشرفت على طباعة الأطروحة وتولت التصميم الفني لها خلود الغرير والأخت الرائعة ريم البواعنة، وأقدم خالص شكري لموظفي المكتبة الحسينية وعنهم عبير الزعبي ومحمد كنعان .

إلى الأهل جميعاً في الضفتين الرئتين التي حالت الظروف دون مشاركتهم معي لمناقشة الرسالة وعنهم شقيقي أبو إبراهيم وشقيقتي أم مجد، ولسان حال الشاعر يقول:

أردن يا موئل الأحرار يا وطني ... نــرنــو إليك وفينا القلب يشتعـــــل

يا فلســـــطين أنتِ الأخت توأمة ... والنصف بالنصف بدر حين يكتمـــل

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المحتـــــوى

الموضوع		رقـم الصفحة
الإهــداء	.....	ج
شكـــر وتقدير	.....	د
المحتوى	.....	هـ
قائمة الجداول	.....	ح
قائمة الأشكال	.....	ط
الملخص	.....	ي
المقدمة	.....	1
أولاً	أهمية الدراسة.....	3
ثانياً	أهداف الدراسة.....	4
ثالثاً	مشكلة الدراسة.....	4
رابعاً	تساؤلات الدراسة.....	4
خامساً	حدود الدراسة.....	5
سادساً	فرضية الدراسة.....	6
سابعاً	مناهج الدراسة.....	6
ثامناً	أدوات الدراسة.....	7
تاسعاً	الدراسات السابقة.....	8
الفصل الأول	نزاعات الحدود الدولية	13
المبحث الأول	الحدود الدولية.....	14
المطلب الأول	الحدود الدولية المفهوم والدلالة.....	14
أولاً:	مفهوم الحدود الدولية.....	14
ثانياً:	الحدود الدولية والمفاهيم المرتبطة بالحدود.....	18
ثالثاً:	وظائف الحدود الدولية.....	21
رابعاً:	تصنيف الحدود الدولية.....	25
المبحث الثاني	**النزاع الدولي**.....	31
المطلب الأول	مفهوم النزاع الدولي.....	31

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المطلب الثاني	طبيعةُ النزاعات الدوليةُ.....	39
المبحث الثالث	نزاعات الحدود.....	50
المطلب الأول	نزاعات الحدود والنزاع الإقليمي.....	50
أولاً:	مفهوم نزاع الحدود.....	50
ثانياً:	التفرقة بين نزاع الحدود والنزاع الإقليمي.....	53
المطلب الثاني	أنواع نزاعات الحدود.....	55
المطلب الثالث	الابعاد السياسية في نزاعات الحدود.....	60
الفصل الثاني	**البعد الاقتصادي في نزاعات الحدود العربية**	63
تمهيد	.....	64
المبحث الأول	نزاعات الحدود العربية.....	66
المطلب الأول	نبذة الحدود العربية – العربية.....	66
المطلب الثاني	طبيعة نزاعات الحدود العربية الاقتصادية.....	71
أولاً:	نزاعات حدود عربية على مورد البترول.....	72
ثانياً:	نزاعات حدود عربية على مورد البترول والغاز الطبيعي.....	81
ثالثاً:	نزاعات حدود عربية على مورد البترول والغـــاز الطبيعـــي والمعادن.....	86
رابعاً:	نزاعات حدود عربية على موارد المياه.....	90
أولاً:	التوزيع الجغرافي لنزاعات الحدود العربية.....	99
ثانياً:	محددات نزاعات الحدود العربية– العربية.....	101
ثالثاً:	تسوية نزاعات الحدود العربية – العربية.....	107
رابعاً:	ديمومة نزاعات الحدود العربية – العربية.....	110
خامساً:	حدة نزاعات الحدود العربية– العربية.....	112
الفصل الثالث	**حالات الدراسة**	116
المبحث الأول	نزاع الحدود بين العراق والكويت.....	117
المطلب الأول	نبذة تاريخية عن الحدود العراقية – الكويتية.....	117
أولاً	الاتفاقيات التي رسمت الحدود العراقية – الكويتية.....	117
ثانياً:	نقاط الحدود المتنازع عليها.....	119
المطلب الثاني	الأزمات العراقية– الكويتية على الحدود.....	120
1.	أزمة يونيو 1961.....	120

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

.2	أزمة 1973.....	121
.3	أزمة 1990/8/2.....	122
أ-	موضوع النزاع.....	122
ب-	تطورات النزاع.....	124
ج-	تسوية نزاع الحدود.....	125
المبحث الثاني	**نزاع الحدود بين قطر والبحرين**.....	127
المطلب الأول	المراحل التاريخية للنزاع بين قطر والبحرين ووجهـــة نظـــر الأطراف.....	127
المطلب الثاني	الأبعاد الاقتصادية والعسكرية للنزاع.....	132
أولاً:	البعد الاقتصادي للنزاع الحدودي.....	132
ثانياً:	البعد العسكري للنزاع الحدودي.....	134
ثالثاً:	تسوية النزاع الحدودي.....	135
الخاتمة	.....	138
الاستنتاجات والتوصيات	.....	142
قائمة المراجع	.....	147
الملاحق	.....	164

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قائمـــة الجداول

رقم الجدول		رقم الصفحة
جدول: 1	الحدود البرية للوطن العربي.....	67
جدول: 2	طبيعة وأسباب النزاعات العربية – العربية.....	96
جدول: 3	توزيع نزاعات الحدود حسب التوزيع الجغرافي لدول الوطن العربي..	99
جدول: 4	محددات نزاعات الحدود.....	102
جدول: 5	النزاعات الحدودية ذات المحددات الاقتصادية بحسب التوزيع الجغرافي للمنطقة العربية.....	103
جدول: 6	المحددات السياسية لنزاع الحدود بحسب التوزيع الجغرافي للمنطقة العربية	105
جدول: 7	المحددات المختلطة لنزاعات الحدود بحسب التوزيع الجغرافي للمنطقة العربية.....	106
جدول: 8	عدد ونسبة النزاعات التي تم تسويتها.....	108
جدول: 9	نسبة النزاعات التي تم تسويتها بالنظر إلى طبيعتها.....	109
جدول: 10	الوصف الزمني لديمومة نزاعات الحدود العربية – العربية.....	110
جدول: 11	الفترة الزمنية لديمومة الحدود العربية حسب محددات نزاع الحدود.....	111
جدول: 12	التمثيل المئوي لديمومة نزاعات الحدود العربية حسب محددات النزاع...	111
جدول: 13	حِدة نزاعات الحدود الاقتصادية.....	113
جدول: 14	حجم الموارد الاقتصادية في مناطق النزاع الحدودي.....	115

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قائمـــة الأشكال

الشكل		رقم الصفحة
شكل 1:	يوضح التوزيع الجغرافي لنزاعات الحدود العربية.....	99
شكل 2:	محددات نزاعات الحدود العربية.....	102
شكل 3:	خريطة تخطيط الحدود الدولية بين جمهورية العراق ودولة الكويت....	165
شكل 4:	خريطة تخطيط الحدود الدولية بين قطر بعد حكم محكمة العدل الدولية..	166
شكل 5:	خريطة الحدود السياسية بين السعودية وعُمان.....	167
شكل 6:	خريطة الحدود المتنازع عليها بين الكويت والسعودية.....	168
شكل 7:	خريطة الحدود المتنازع عليها بين قطر والسعودية.....	169
شكل 8:	خريطة الحدود المتنازع عليها بين الإمارات العربية ودولة عُمانِ.....	170
شكل 9:	خريطة الحدود السياسية المتنازع عليها بين مصر والسودان.....	171
شكل 10:	خريطة الحدود المتنازع عليها بين الجزائر والمغرب.....	172
شكل 11:	خريطة الحدود المتنازع عليها في الصحراء الغربية بين المغرب والجزائر..	173
شكل 12:	خريطة الحدود النهرية بين الأردن وسوريا	174
شكل 13:	خريطة الحدود النهرية بين مصر والسودان ودول حوض وادي النيل....	175
شكل 14:	خريطة نزاع الحدود بين ليبيا وتونس.....	176

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الملـــخص

الغرير، هند إسماعيل أحمد، البعد الاقتصادي في نزاعات الحدود العربية(دراسة حالـــة)، رســـالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2010م، (المشرف: أ.د.وليد سليم عبد الحي)

استهدفت الدراسة معالجة النزاعات الحدودية في المنطقة العربية، وخاصة العلاقة بين البعد الاقتصادي، ونزاعات الحدود، واستخدمت الأدبيات العربية والأجنبية، حيث تغطي الدراسة الفتـرة الزمنية منذ التسعينات حتى العقد الأول من الألفية الثانية.

استخدمت الباحثة في دراستها مجموعة متكاملة من المناهج العلميـــة التـــي مكنتهـــا مـــن الوصول إلى الأهداف العلمية بطريقة علمية منهجية دقيقة، وقد وظفّت الباحثة لذلك المنهج الوصفي الذي ساعد على المسح العام للظاهرة، وأضاف إمكانية تعميم النتائج من جهة والتعمق فيهـــا عـــن طريق دراسة الحالة، أما المنهج الذي استطاع دراسة الظاهرة موضوع الدراســـة فـــي حركتهـــا القديمة، فهو المنهج التاريخي، و تم استخدام المنهج الإحصائي الذي حول الظاهرة إلى أرقام ممـــا عمق النتائج، وضمن حيادية الباحث كما أنه حدد اتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة.

افترضت الدراسة وجود علاقة طردية موجبة بين البعد الاقتـــصادي ونزاعـــات الحـــدود العربية، فكلما كانت الحدود غنية بالموارد الاقتصادية زادت لحتمالية نزاع قوي عليها.

وأهم النتائج التي تمخضت عنها الدراسة ما يلي:

1. برز البعد الاقتصادي كعامل رئيسي في نزاعات الحدود العربية، ومثلت الأبعاد السياسية بمـــا فيها الأمنية والاجتماعية والتاريخية عوامل ثانوية كدافع لإثارة النزاع.
2. المورد الاقتصادي الرئيسي الذي تدور نزاعات الحدود عليه هو البترول.
3. تتميز نزاعات الحدود العربية بطول فترتها الزمنية حتى الوصول إلى إجراء تسوية لها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

4. المنطقة الجغرافية العربية الرئيسية التي تتركز فيها نزاعات الحدود هي منطقة الخليج العربي، نتيجة مخزونها البترولي الإستراتيجي.

5. بناءً على نتائج الدراسة تم تحديد اتجاه العلاقة بين البعد الاقتصادي ونزاعات الحدود، وتم إثبات صحة الفرض الذي قامت عليه الدراسة والذي تمثل بوجود علاقة طردية موجبة بين البعد الاقتصادي (متغير مستقل)، وبين نزاعات الحدود (متغير تابع).

الكلمات المفتاحية: نزاعات الحدود، البعد الاقتصادي، الموارد الاقتصادية، المنطقة العربية، الحدود العربية، مشكلات الحدود.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المقدمـــة

تعج المنطقة العربية بالمشكلات الكثيرة، شأنها في ذلك شأن بقية مناطق العالم، ومن هذه المشكلات ما يتعلق بالناحية الاقتصادية، ومنها ما يتعلق بالناحية السياسية، ومن أمثلة تلك المشكلات السياسية، مشاكل الحدود، وهي من أخطر المشكلات التي تعاني منها المنطقة العربية.

منذ مطلع القرن العشرين، ونزاعات الحدود هي السمة الأبرز التي تتحكم في اتجاه العلاقة بين الدول العربية، ولا يخفى على أحد أن بؤر التوتر والنزاع الحدودي ليست حكراً على المنطقة العربية، بل تكاد تكون منتشرة في كل قارات العالم، أوروبا، آسيا، إفريقيا، الأمريكيتين.

قد يكون هناك أسباب ودوافع معينة قد تؤدي إلى مشاكل الحدود، وعادة تختلف هذه الأسباب من حالة إلى أخرى ومن وقت لآخر، فقد يكون البعد القانوني هو الدافع لإثارة النزاع، فمن أسباب مشاكل الحدود هو الطعن في شرعية الحدود كأن يدفع أحد الأطراف بعدم صحة السند القانوني لتعيين الحدود، وقد يكون البعد السياسي الدافع الرئيسي لنزاعات الحدود، فالعديد من نزاعات الحدود التي أثار ظهورها العوامل السياسية هي نتاج النزاع على الحقوق والحريات والعدالة والمساواة، والإنفصال، والحكم الذاتي الناجم عن تعاظم الدور الذي لعبه المستعمر في رسم الحدود بخطوط هندسية فصلت بين الجماعات العرقية واللغوية، والدينية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

على جانبي الحدود، أمّا البعد الاقتصادي فقد يشكل واقعاً قوياً في نزاعات الحدود، إذ لا يستطيع أحد أن يقلل من دور العامل الإقتصادي في إثارته لهذه النزاعات، فالعديد من نزاعات الحدود الساخنة تدورعلى مورد إقتصادي، وفي كثير من الأحيان يظهر العامل الاقتصادي متماهياً ومتوازياً مع الدوافع السياسية، والتاريخية والقانونية في النزاعات الحدودية.

من هنا جاءت أهمية هذه الدراسة لتدرس أثر البعد الاقتصادي في نزاعات الحدود العربية ولتوضح أن علاقة العامل الإقتصادي في هذه النزاعات ليست علاقة ظرفية بل علاقة سببية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أولاً: أهمية الدراسة

الأهمية العملية:

1. تنبع أهمية الدراسة من أهمية الحدود السياسية والتي تشكل نقاط الإرتباط بين الأجزاء المكونة للجسم العربي.
2. على الرغم من قدم موضوع نزاعات الحدود، لا يفقده الزمن أهميته، فهي تستقطب اهتمام دول وحكومات وشعوب المنطقة العربية لما تسببه من استنزاف للموارد البشرية والاقتصادية، ويمكن من خلال هذه الدراسة التوصل إلى بناء صورة ذهنية لدى صانع القرار حول طبيعة نزاعات الحدود والدافع الذي يدفع بإتجاه ظهورها، مما يجعله قادراً على وضع الخيارات الاستراتيجية التي تعالج نزاع الحدود.

الأهمية الموضوعية:

تسعى هذه الدراسة بمساهمة متواضعة لتسد جزءاً من نقص ظلت المكتبة العربية تعانيه منذ فترة طويلة بخصوص البعد الاقتصادي في نزاعات الحدود العربية، فقليلة هي الدراسات التي اهتمت بهذا الجانب، والتي وإن وجدت فقد كتبت في فترة زمنية مبكرة نسبياً هو ما جعل بعضها أقرب إلى أن يكون أعمالاً تاريخية رسمية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانياً: أهداف الدراسة

- أمّا هذه الدراسة فتسعى لتحقيق الأهداف التالية:

1. تحديد المفاهيم المتعلقة بالحدود ونزاعات الحدود.

2. معرفة البعد الرئيسي الذي يدفع لظهور نزاعات الحدود.

3. معرفة وزن البعد الاقتصادي في نزاعات الحدود العربية، وتحديد اتجاه العلاقة بين البعد الاقتصادي ونزاعات الحدود العربية.

ثالثاً: مشكلة الدراسة

تدور المشكلة الرئيسية للدراسة حول معرفة وزن العامل الاقتصادي في إثارة نزاعات الحدود في المنطقة العربية تبعاً لأهمية العامل الاقتصادي في ظل عالم يتصارع على الموارد أينما وجدت، مع تزايد بروز نزاعات الحدود في المنطقة العربية.

رابعاً: تساؤلات الدراسة

1. هل هناك علاقة بين حدة النزاع الحدودي ووجود مورد إقتصادي؟

2. ما هو المورد الاقتصادي الرئيسي المسبب لنزاعات الحدود؟

3. ما هي المنطقة الجغرافية العربية التي تتركز فيها نزاعات الحدود؟

4. هل العمل العسكري ملازم لنزاعات الحدود الاقتصادية؟

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

خامساً: حدود الدراسة

- **التحديد الزماني:** تمتد الفترة الزمنية للدراسة من 1990م – 2010م تبعاً للمبررات التالية:

1. شهدت المنطقة العربية في بداية الفترة الزمانية للدراسة 1990م نزاعاً حدودياً هو الأخطر والأكثر حدة في تاريخ نزاعات الحدود العربية بين العراق والكويت متجاوزاً الإطار الإقليمي إلى حرب تُعد من أكبر الحروب الممتدة التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية المسماة بحرب الخليج، ويتضح في هذا النزاع البعد الاقتصادي كباعث له.
2. عقب انتهاء حرب الخليج الثانية تسارعت الخطى نحو ظهور مشكلات حدودية قديمة بين (قطر والبحرين)، (السعودية واليمن)، (قطر والسعودية)، (مصر والسودان).
3. شهدت هذه الفترة تفكك الاتحاد السوفيتي على أساس قومي، وظهور دول جديدة، مما يؤكد على استمرارية أهمية الحدود السياسية كحاجز دولي.
4. أما الفترة 2010 م، فتمثل فترة إجراء الدراسة.

- **التحديد المكاني،** المنطقة العربية هي مكان الدراسة، جميع دول نزاع الحدود العربية، والبالغ عددها (18) نزاعاً حدودياً عربياً.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

سادساً: فرضيةُ الدراسةُ

تقوم الدراسة على فرضية رئيسية تفترض وجود علاقة سببية بين البعد الاقتصادي (المتغير المستقل)، ونزاعات الحدود (المتغير التابع)، حيث أن المتغير المستقل يمثل السبب الذي يؤثر في المتغير التابع، ونلاحظ أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة طردية موجبة.

يتمثل الفرض الذي خضع للإختبار العلمي المنهجي بما يلي:

كلما كانت منطقة الحدود غنية بالموارد الاقتصادية، كلما زاد احتمال وقوع نزاع قوي عليها.

سابعاً: مناهج الدراسة

وظّفت هذه الدراسة مجموعة متكاملة من المناهج العلمية على النحو التالي:

1. **المنهج الوصفي:** يدرس هذا المنهج الظاهرة في حركتها الحاضرة، ويتمثل استخدامه في هذه الدراسة في بعدين:

البعد الأول: يسمح بدراسة الخصائص العامة للظاهرة من خلال المسح الكلي لها، فهو يهتم بجمع المعلومات وتصنيفها والنتائج التي يعرضها تمتاز بالعمومية، فهو يساعد على تعميم النتائج.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يمثل البعد الثاني في دراسة الحالة التي تساعد على التعمق في النتائج بمعنى أن أختار حالة معينة والتعمق فيها من خلال تحقيق المعرفة الكلية بالظروف المحيطة بها لتساعدنا على إستخلاص النتائج.

2. **المنهج التاريخي:** يركز هذا المنهج على دراسة الظاهرة في حركتها الماضية، ومن المعلوم أن المنهج التاريخي ينفع في دراسة الظواهر السياسية الممتدة، فقد تمثلت الوظيفة الرئيسية لهذا المنهج لدراسة جذور النزاعات الحدودية، ومراحل تطورها وفق التسلسل الزمني لها.

3. **المنهج الإحصائي:** يعني إمكانية التعبير عن مختلف الظواهر رياضياً من خلال تحويل الظاهرة إلى أرقام كمية، وبالتالي فهو من جهة يساعد على تحديد اتجاه العلاقة بين متغيري الدراسة، ومن جهة أخرى يضمن حيادية الباحث في النتائج المعروضة.

4. **المنهج المقارن:** تم استخدام هذا المنهج عند عرض النتائج، من خلال المقارنة بين أبعاد نزاعات الحدود العربية السياسية والاقتصادية.

ثامناً: أدوات الدراسة:

اعتمدت الدراسة في الحصول على المعلومات المطلوبة على عدد من المصادر التي تشمل الوثائق التاريخية، والكتب والدراسات، والأبحاث المنشورة،

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والأطروحات العلمية، والصحف والمجلات والخرائط ذات الصلة، والمصادر الإلكترونية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

تاسعاً: الدراسات السابقة

يعتبر مفهوم الحدود الدولية في حد ذاته ذو صفة عالمية، حيث يحظى غالباً بتفسيرات ووجهات نظر متباينة سياسياً وإقليمياً، غير أن التعامل مع هذا المفهوم يقود أحياناً إلى خطر الوقوع في شراك الإتهام بعدم الموضوعية أو التحيز، كما أن التعامل مع قضية نزاع حدودي معين دون الإلمام بوجهات نظر الآخرين يبدو تعسفياً وغير منطقي، ولهذا الأمر فإن مراجعة بعض الأدبيات التي تناولت مشكلات الحدود العربية تبدو مسألة ضرورية.

هناك عدد من الدراسات التي عالجت موضوع نزاعات الحدود العربية من أبعاد وزوايا مختلفة، منها ما ركز على البعد القانوني في النزاع، ومنها ما ركز على البعد السياسي و البعد التاريخي، الجغرافيا السياسية، وما يلاحظ على هذه الأدبيات أنها غيبت بقدر معين البعد الاقتصادي في معالجتها للنزاعات الحدودية، فكان الهدف من هذه الدراسة لتسد نقصاً غاب عن معظم الدراسات السابقة، ويمكن وصف معظم الدراسات السابقة بأنها مجرد دراسات معرفية لا تتعدى وصف الظواهر، وتزويد القارئ بمعلومات موسوعية تثقيفية حول نزاعات الحدود العربية،

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

غير أن هذا لا يلغي إمكانية الإستفادة منها كمصدر للمعلومات والمفاهيم ذات الصلة بموضوع الدراسة.

1. طه، فيصل علي، القانون الدولي ومنازعات الحدود، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، أبو ظبي، ط1، 1985م.

تمثل هذه الدراسة جانباً من الاهتمام الأكاديمي بمنازعات الحدود من الناحية القانونية نظراً لكثرة موضوعات نزاعات الحدود التي عرضت أمام القضاء والتحكيم الدوليين، والواقع أن هذا الكتاب يعتبر إسهاماً في محاولة التأصيل لمنازعات الحدود في ضوء أحكام وقواعد القانون الدولي فيما يتصل بمنازعات الحدود، من حيث الموضوع الخاص بتعريف إقليم الدولة، وعناصر الدولة، وطرق اكتساب الإقليم، ثم في مرحلة لاحقة يناقش موضوعات تحديد وتخطيط الحدود، ويتناول القيمة الإستدلالية والآثار القانونية للخرائط الرسمية والخاصة في منازعات الحدود.

في حين أن هذه الدراسة ركزت على البعد القانوني في نزاعات الحدود الدولية، نجد أن دراستنا تركز على البعد الاقتصادي في نزاعات الحدود العربية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

2. الهياجنة، عدنان، الحدود والحروب في بحوث العلاقات الدولية العربية: دراسة نقدية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 29، 1999م.

سعت هذه الدراسة إلى وضع نظرية تفسر واقع نزاعات الحدود في الأدبيات العربية من وجهة نظر امبريقية، مع استخدام الدراسات الغربية كأداة لتحليل أثر النزاعات الحدودية في الصراع الدولي، ولقد توصلت هذه الدراسة باستخدام المنهج العلمي إلى أهمية إجراء البحوث الإمبريقية لتخدم قضية نزاعات الحدود العربية، تسعى هذه الدراسة لبناء تصور متكامل لتفسير ظاهرة النزاعات الحدودية من دون التطرق أو العناية بحالات النزاعات الحدودية، كما أن الفترة التي تناولتها الدراسة تغطي الفترة من منتصف الستينيات حتى التسعينيات، أي انتهت من حيث ابتدأت الدراسة الرئيسية موضوع البحث.

3.العيدروس، محمد حسن، الحدود العربية- العربية- في الجزيرة العربية، دار العيدروس للكتاب الحديث، الإمارات العربية المتحدة، 2000م.

تبين الدراسة أسباب القضايا الحدودية ودوافع إثارتها من حين لآخر في واقعها الحالي فيما بين كيانات الجزيرة العربية، ومن ثم توضح التحديات التي تواجهها كيانات المنطقة من جراء نزاعات الحدود ومدى انعكاسها على الأمن الجماعي العربي القومي في المنطقة من مخاطر واستقرار، وحاولت هذه الدراسة أن تضع

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فرضيات وآليات مستقبلية تساعد على إعطاء صورة عن دوافع نزاعات الحدود في دول منطقة الخليج العربي.

ما يؤخذ على هذه الدراسة أنها دراسة جزئية في تركيزها على دول منطقة الخليج العربي، وبالتالي لا يمكن لهذه الدراسة ان تعمم نتائجها على العالم العربي.

4. السرياني، محمد، محمود، الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2001م.

توصف هذه الدراسة بأنها دراسة تاريخية، اهتمت بالجانب الوصفي والسردي لتأصيل موضوعات الحدود العربية، حيث تناولت عدداً من النزاعات الحدودية في المنطقة العربية، في شمال إفريقيا، وعدداً من دول الخليج، كما ركزت على قضايا المياه الإقليمية في الوطن العربي، وضحت هذه الدراسة أثر العوامل التاريخية واتفاقيات الحدود البرية والبحرية على نزاعات الحدود الدولية العربية مع دول الجوار غير العربية، ولم تتناول البعد الاقتصادي في نزاعات الحدود العربية.

5. Schofield, Richard, Arabian Boundary disputes, London Archive Edition, publisher slough, 1992.

دراسة شوفيلد عبارة عن كتاب قيم يحتوي على عدد من الدراسات الحدودية التي تتناول فيها بعض قضايا الحدود العربية في منطقة الخليج العربي من وجهة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
© Arabic Digital Library - Yarmouk University

النظر السياسية والقانونية والتاريخية، وخلال الدراسة أشار إلى الدور الذي لعبته السلطات البريطانية في رسم المنطقة العربية، تعتبر هذه الدراسة مرجعاً مهماً فيما يتعلق بمشكلات الحدود في منطقة الخليج العربي لما تضمنته من مئات الوثائق والتقارير ونصوص الاتفاقيات والخرائط الرسمية في ملاحقها.

6. Harry Sant Jhon Feliby, Arabian oil ventures, Cambridge, 2001.

يقدم فيلبي في كتابه " مغامرات النفط العربي" سرداً فريداً لقصة اكتشاف النفط في الخليج العربي، وهذه الدراسة بمثابة سيرة ذاتية للمؤلف، كان فيلبي قد زار منطقة الخليج العربي عام 1917م خلال الحرب العالمية الأولى في بعثة دبلوماسية مع السير بيرسي كوكس، المندوب البريطاني في العراق، من أجل بحث إمكانية إرسال طاقم استكشافي للبحث عن النفط في الخليج العربي.

يتطرق فيلبي في دراسته لمشكلات الحدود العربية بين دول الخليج ويرجعها إلى التنافس الذي كان على أشده بين شركات الإحتكار البترولية التي لقيت التأييد والمؤازرة من الدول التابعة لها للحصول على امتياز البترول في هذه المنطقة.

دراسة فيلبي تدعم أهمية العامل النفطي في نزاعات الحدود العربية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الأول

نزاعات الحدود الدولية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الأول: الحدود الدولية

المطلب الأول: الحدود الدولية المفهوم والدلالة.

أولاً: مفهوم الحدود الدولية

يمكن القول بأن الشعور بفكرة الحدود قد ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بفكرة الملكية، فالتجمعات الإنسانية البدائية كالقبائل كانت تشعر بأن حقوقها وسلطانها له مجال أرضي يجب ألاّ تتعداه [1]، فالرعاة مثلاً كانوا يدركون بصفة أكيدة أنهم كانوا يمارسون نشاطهم في منطقة تخضع لسلطان قبيلتهم، أو أنهم يمارسونه في منطقة غريبة عنهم ليس لهم حقوق فيها، وكان تعدي قبيلة على المنطقة الخاصة بقبائل أخرى مدعاة للخصام والنزاع بين أفراد القبيلتين.

أصبحت الحدود ظاهرة دقيقة ومؤكدة بعد تبلور القوميات داخل الحدود الحاجزة، وظهور الدولة القومية الحديثة في نهاية العصور الوسطى بالتحديد بعد معاهدة ويستفاليا (1648) [2]، ويرتبط مدلول هذه الدولة ارتباطاً حتمياً بملكية الإقليم والسيادة عليه، لأن الحدود ترتبط بالملكية لذا فإن المنطقة التي تسودها الدولة يجب أن تكون معلومة ومعينة بخطوط حدية دقيقة Boundaries[3]، وليس بمناطق حدية شاسعة والتي تعرف بالتخوم Frontiers.

---

(1) E.d.Hobsbowm, The Future of The State, Development and Change, Vol (27) no 1, 1999,p25..

(2) حمد، صبري، الجغرافيا السياسية في عالم متغير، العولمة والنظام العالمي الجديد، الدار العالمية للنشر، القاهرة، مصر، 1998م، ص 331.

(3) Kirstof.I.R. The Nature of Frontiers of Geography. Routledge, London-New York,1998, p 278.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يعرف معجم بنفوين للعلاقات الدولية مصطلح الحدود بأنه إستعمال قانوني يمثل تغيراً مطلقاً في المركز القانوني للدولة على إعتبار أن الحد القانوني هو الخط المحدد بين ولاية قضائية وأخرى، وهو ما ينسجم مع نظام سيادة الدولة[1].

يركز هذا المعجم على معنى الحدود من ناحية قانونية لأن رسم الحدود له صبغة رسمية متفق عليها بين الدول من خلال الإتفاقيات والمعاهدات الدولية وأحكام المحاكم، وقرارات المنظمات الدولية، فإقرار هذه الجهات بحدود معينة على الأرض يحدد السيادة الإقليمية لها، ويجب أن يمتاز بالثبات والوضوح عند التحديد والتخطيط. لكل دولة في الوقت الحاضر حدود عبارة عن خطوط محددة على الخرائط السياسية، واضحة المعالم تكفلها المعاهدات والمواثيق الدولية، بالرغم من أن هذه الكفالات لا تعني أن الحدود الدولية على درجة واحدة من الثبات، فهناك حدود دولية تمتاز بالثبات على الدوام، وهناك حدود دولية متغيرة و يتم تغيرها أو تعديلها بالتراضي أو بالعنف والقوة[2].

تحتوي كلمة حدود في الجغرافيا التاريخية على ثلاث دلالات على النحو التالي:

1.**شريط من الأرض أو المياه شبه عريض عند أطراف البلد**، حيث يحده خط التماس ويظهر للوهلة الأولى أمام المسافر.

2.**خط التماس:** هو عبارة عن حد مؤقت له وظيفة بين الأراضي بين مختلف الولايات القضائية[3].

---

(1) غراهام أيفانز، جيفري نريتهام، معجم بنفوين للعلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2004، ص 76.

(2) حسين، عدنان السيد، الجغرافيا السياسية للعالم المعاصر، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 1994، ص 45-54.

(3) بيار، جورج. معجم المصطلحات الجغرافية، ترجمة، هيثم اللمع، الطفيلي حامد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 2002، ص 289.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

3. حاجز دفاعي لتأمين حماية البلد من اعتداءات الجيران، سواء كان خطاً متواصلاً يرافق خط التماس أو تدبيراً مصنوعاً من عناصر مادية جُعلت فعالة عبر تجهيزات خاصة كالمواقع المحصنة أو نقاط الإيقاف... الخ[1].

من المسلَّم به لدى عموم الباحثين في العلاقات الدولية أن الأصل في الحد السياسي أنه يهدف بالدرجة الأولى إلى الفصل بين وحدات أو كيانات إقليمية يكون لكل واحد منها سماته المتميزة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً[2]، والواقع في هذا الكلام أنه ينصرف إلى الحدود بمعنى Boundaries أي الحدود الخطية (Linear)، وهناك الحدود بمعنى Frontiers أي الحدود الممتدة أو القطاعية (Zonal) التي تشير إلى مساحة من الأرض قد تضيق وتتسع من حالة إلى أخرى، وتفصل بين جماعات سياسية متباينة). وتعرف في الاصطلاح العربي بالتخوم.

تجدر الاشارة إلى أنه بالرغم من وضوح الفرق بين هذين المفهومين للحدود من الناحية النظرية والعملية فإن هناك من الباحثين من لا يزال يصر على النظر إليهما بإعتبارهما مترادفين في المعنى.

أما Cahier يعرف الحدود السياسية بأنها خط يحدد مدى ونطاق الحيز الذي يخضع لسيادة الدولة وبمقتضاه يتم فصلها عن إقليم دولة أخرى[3].

يربط هذا التعريف الحدود بمسألة السيادة، فالإتفاق على الحدود يعني ضمنياً تحديد سيادة الدولة وقوانينها وملكيتها في نطاق محدد يجب ألاّ تتعداه[1]، فإذا كان هناك خرق للحدود فمن

---

(1) Demarcation Line and Legal Definition November 11,2010 from the World Wide Web: http://defintion.uslegal.com/d/demarcation-line.

(2) إبراهيم، علي، النظرية العامة للحدود الدولية مع دراسة خاصة لمشكلة الحدود بين العراق والكويت، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997، ص 18.

(3) Cahier, Philippe, Concept of Border and Souvereignty in North Africa, Proceeding of The I,B.R.U, Conference Held at The University of Durham 14-17 September, 1989.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

باب أولى يعد خرقاً للسيادة، فالحدود تفصل بين الدول وبداخلها تمارس السلطات الوطنية اختصاصاتها بعيداً عن تأثيرات الدول الأخرى.

لم تعد الحدود الدولية كمكون مادي تحتل نفس الأهمية التي كانت تخطي بها في أدبيات الجغرافيا السياسية التي كانت تعد موضوعاً حيوياً ورئيسياً فيها، طبقاً لما أملته المستجدات المرتبطة بالثورة العلمية والتكنولوجية التي عملت على تقويض وظائف الحدود، وعمقت من مجالات خرق السيادة[2]، وشكل إختراق الأقمار الصناعية للحدود السياسية في قيامه بعمليات التجسس والتصوير تحدياً صارخاً أمام الدول المتخلفة التي لا تكاد تفعل شيئاً لمواجهة مثل هذا التعدي على إقليمها وسيادتها لضعف إمكانياتها التكنولوجية في الرد على هذا الإختراق[3].

استطاعت ثورة الاتصالات أيضاً التقليل من أهمية الحدود السياسية، فعن طريق شبكة الإنترنت يمكن القيام بأعمال غير مشروعة عبر الحدود الدولية، كالإتجار بالمحرمات (المخدرات، والأسلحة، والتهريب) ومعارضة أنظمة حكومات بعض الدول من خلال المواقع المحصنة التي يصعب إختراقها على الإنترنت، كذلك الحال أصبح بالإمكان القيام بالتجارة المشروعة عبر الإنترنت، والتي يترتب عليها الهروب من الضرائب والرسوم الجمركية. فالدولة أصحبت عاجزة عن منع العمليات الناجمة عن إختراق شبكة الإنترنت لحدود الدولة السياسية[4].

شكل تقارب الدول في التكتلات الاقتصادية والسياسية، كالإتحاد الأوروبي، ومجلس التعاون الخليجي، مؤشراً على خرق الحدود والسيادة، فتبعات هذا التقارب والناجمة عن تدفق

---

(1) الديب، محمد محمود، الجغرافيا السياسية منظور معاصر، الناشر الانجلومصرية، القاهرة، مصر، 2004، ص 622.

(2) Perritt, Henry, Cyberspace and State Soveriginty, Journal of Internation. Legal studies, 1997, Article: www.Kntlaw.edu/profesorperitt/ji/sub.htm

(3) كامل، تامر، تكنولوجيا المعلومات الدولية والوطنية، مجلة شؤون الأوسط، عدد 155، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث، بيروت، 2000، ص 134.

(4) Holten, JRobert, Globalization and The Nation State, Martin press Publisher, Inc, NY, USA, 1998, P86.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المال والتجارة والأفراد عبر الحدود تتم من خلال تنازل الدول الأعضاء عن جزء من سيادتها لضمان آلية تفعيل هذا التكتل[1].

رغم الحديث عن التراجع في أهمية الحدود المادية في الجغرافيا السياسية إلاّ أن هذا القول لا يعني تآكل الحدود أو زوالها، فما زالت الدول تولي الحدود أهمية قصوى في مجالها الحيوي " التوسعي" والأمني" الدفاعي"، ولا تزال الحدود محتفظة بأهميتها كحاجز وفاصل ومانع للإندماج الدولي[2]، وأن تفكك الإتحاد السوفييتي وظهور دول جديدة بحدود مستقلة، أضف إلى ذلك فإن إزدياد عدد النزاعات الدولية على الحدود مؤشر على عدم زوال الحدود وتآكلها، فالأرض والسيادة هما الأبعاد الحقيقية والواقعية لخرائط الدول السياسية.

ثانياً: الحدود الدولية والمفاهيم المرتبطة بالحدود

هذا الجزء مخصص لبحث العلاقة بين مفهوم الحدود السياسية وبعض المفاهيم التي ترتبط بهذا المفهوم .

1. التفرقة بين الحدود السياسية والحدود الأيديولوجية.

ظهرت على المسرح الدولي نتيجة لإنتشار الشيوعية فكرة الحدود الإيديولوجية، للفصل بين الدول ذات الإيديولوجيات المختلفة، حيث رأت الولايات المتحدة ضرورة إنشاء ما أسمته بالستار الحديدي[3]، خوفاً من إنتشار الشيوعية في أرجاء العالم، ويذكر أن الحدود الإيديولوجية تختلف عن الحدود السياسية، فالحدود الإيديولوجية غير ثابتة بل متحركة، حيث تعتبر مناطق

---

(1) عبد المنعم، عبد الوهاب، الجغرافيا السياسية، بدون دار نشر، بغداد، 1989، ص 125.

(2) الديب، محمد محمود، الجغرافيا السياسية، منظور معاصر، الناشر الانجلومصرية، القاهرة، 2004، ص 623.

(3) ريفانز، جيري. العالم بعد الحربين ترجمة: الطيطي، محمد، ، دار الثقافة للنشر، بيروت، 1997، ص 33.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الحدود تخوماً لها يمكن التحرك فيها بحرية، فالقوات السوفيتية كانت تتحرك بقدر من الحرية داخل الدول التي تدور في فلكها خاصة في أوروبا، وقد ترتب على الإختلافات العقائدية العديد من المشاكل حول الحدود، مثال النزاع العقائدي بين الهند والصين[1]، والذي انعكس على الحدود، فالصين لها مواقف خاصة عن المعسكر الشرقي، مما دفع الإتحاد السوفيتي إلى الوقوف بجانب الهند.

2. الحدود السياسية والحدود الإدارية

كثيراً ما ينشب نزاع بين الدول بسبب غموض التفرقة بين الحدود السياسية والإدارية، وأبرز الأمثلة الحديثة النزاع بين مصر والسودان حول منطقة حلايب، وترجع أصول النزاع إلى وجود حدين، حد سياسي أشارت إليه إتفاقية 19 يناير 1899م، وحد إداري صادر عن وزير الداخلية لمصر 1902م، فالحدود السياسية بين مصر والسودان ثابتة إلا أن التغير الذي طرأ هو تغير إداري لم يؤد إلى التأثير من الناحية القانونية على الحدود السياسية، والحدود الواجب ثباتها هي الحدود السياسية وليست الإدارية، فالحدود الإدارية غالباً ما يتم إستخدامها لتفادي نقل السيادة حفاظاً على الأوضاع القائمة خوفاً من إحداث مشاكل بين القوميات والمجموعات الثقافية القائمة[2]، والحدود الإدارية إذا صدرت عن قرارات جماعية فغالباً ما تتحول إلى حدود سياسية، فالعديد من دول إفريقيا تمسكت بالحدود الإدارية الموروثة عن الاستعمار كحدود سياسية[3].

---

(1) البنا، عاطف، مذكرات في أحكام القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990، ص 143.

(2) حمدان، جمال، افريقيا الجديدة، دار النهضة، القاهرة، 1993، ص 240.

(3) BrownliegL, African Boundaries A Legal and Diplomate, Publisher London, 1993, p74.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

3. الحدود السياسية وخطوط الهدنة

تعرف الهدنة بأنها تعبير عن توقف العمليات العسكرية بالإتفاق المتبادل بين أطراف النزاع، فالهدف من عقد إتفاق الهدنة تحديد فاصل بين أطراف النزاع لا يجوز أن يتعداها كلا الأطراف[1]، وتعتبر خطوط الهدنة ذات طبيعة مؤقتة، وخلال وضع خط الهدنة يتم الإتفاق على أن خط الهدنة لا ينبغي تفسيره بأي معنى على أنه حد سياسي، مثال ذلك خط الهدنة Green line بين إسرائيل والعرب، وفقاً لاتفاقية رودس 1949م[2].

4. الحدود السياسية والحدود الآمنة

إن الكثير من الكتاب والزعماء الإسرائيليين يربطون بين الحدود والأمن وإنهم يريدون حدوداً آمنة، حيث يرى بعض الإسرائيليين أن الحدود ليست ثابتة بل متغيرة، ومن الممكن أن تتوسع، وأن الحديث عن قدسية الحدود في المنطقة مجرد هراء[3]، وإسرائيل تستند إلى نظرية الحدود الآمنة لتبرير عدوانها على الدول العربية، لكن الواقع أثبت فشل تلك النظرية بعد انتشار الصواريخ الباليستية، والصواريخ العابرة للقارات، فقد تعرضت إسرائيل خلال حرب الخليج الثانية 1991م إلى 39 صاروخاً عراقياً، فالأمن الحقيقي لا يتحقق عن طريق الإعتبارات الجغرافية بل يتحقق عن طريق الاحترام الكامل للقرارات والمواثيق الدولية، فالحدود الآمنة هي الحدود الثابتة التي تتفق مع الشرعية الدولية، أما الحدود التي يتم فرضها بالقوة من جانب واحد فلن تكون ولن تصبح آمنة بأي حال.

---

(1) رياض،عادل محمود، الفكر الاسرائيلي وحدود الدولة، معهد البحوث والدراسات العربية، القـاهرة، 1977م ص236.

(2) رياض، عادل محمود، مرجع سابق، ص 236.

(3) رياض، عادل محمود، ، مرجع سابق، ص 237.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

5. الحدود السياسية والحدود العرقية

الحدود العرقية هي تلك الحدود التي تفصل بين الشعوب التي تتشابه في ظروفها وأوضاعها الثقافية، ويلاحظ أن الاتجاه لتعديل الحدود السياسية بطريقة لا تتمشى مع الإعتبارات العرقية مخاطرة لا تحمد عقباها، خاصة وأنه لا توجد دولة إلا وبها العديد من الأقليات على جانبي حدودها.

ثالثاً: وظائف الحدود الدولية

يعد تحديد الرقعة الجغرافية التي تسري عليها سيادة الدولة، وما يترتب عليها من فرض للقوانين على الأشخاص والوقائع والأموال، الوظيفة الأساسية للحدود، فبعد ما كانت الحدود ترسم بغرض الفصل، كإطار لحدود الممارسة الفعلية للسيادة، أصبح للحدود وظائف متعددة ومختلفة، وفيما يلي عرض موجز لأهم الوظائف.

أ. وظيفة الأمن والحماية

تعتبر وظيفة الأمن والحماية من الوظائف المسندة إلى الحدود السياسية، إذ أن الحدود تقوم بوظيفة سياسية فيما يخص مسألة السيادة، والتي تتدعم وتتقوى عن طريق الوظيفة العسكرية التي تتولى القيام بها المؤسسة العسكرية في الدولة، عندما تقام عند الحد السياسي وسائل الدفاع والتحصينات ضد أي اعتداء خارجي[1].

تطورت التحصينات العسكرية للحدود عبر المراحل المختلفة تبعاً للتطورات التكنولوجية ما بين حفر الخنادق ثم بناء الجدران العالية والمحصنة بواسطة الأسلاك الشائكة، وبعدها

---

(1) هارون، علي أحمد، أسس الجغرافيا السياسية، دار الفكر العربي، مصر، 1998م، ص 187.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأسلاك المكهربة، وزرع الألغام على طول الحدود، ثم في فترة متقدمة تم إستحداث أجهزة الإنذار التي تكشف المتسللين[1].

بسبب التفوق العسكري التكنولوجي الذي أذهل الدول في قدرته على تخطي الحدود لم تعد الدول التي تمتلك أسلحة متطورة ترى ميزة كبيرة جراء تحصين حدودها، كما أن نظرية الأمن لم تعد مقبولة لتأسيس أي مطالب حولها، ففي ظل التسارع التكنولوجي لا يكفي أن تعتمد الدولة على مقدراتها الدفاعية والتحصينية عندد الحدود لحماية سيادتها[2].

ب. الوظيفة الاجتماعية والمدنية

شملت وظائف الحدود الجانب المدني الاجتماعي، والتي تتمثل في منع الفوضى في حركة إنتقال السكان وإنتشارهم، وإنتشار الجرائم والأمراض والأوبئة، فعند الحدود تتم مراقبة الدخول إلى الدولة ومنع الخطرين والمجرمين من الدخول، وتتم مراقبة من يسيئون إلى الدولة والفارين من أحكام المخالفات، ومن يفدون إلى الدولة بمعتقدات لا تتناسب وظروف الدولة، وعند الحدود تتم منع هروب الزوجات من أزواجهم والأبناء من آبائهم إلى آخر ما يمكن أن يحدث من هذا القبيل، كذلك الأمر عن طريق الحدود يتم تنظيم حركة الهجرة بين الدول، وتتم مراقبة حركة الرعاة في المناطق الصحراوية[3].

يؤدي الحد السياسي وظيفة الفصل بين الدول والسكان، إلاّ أنه مع تطور الزمن أصبح يؤدي وظيفة الوصل، بمعنى أنه إذا لم تكن المنطقة التي تمر بها الحدود آهلة بالسكان فإن

---

(1) إبراهيم، محمد أحمد، الجغرافيا السياسية منظور معاصر، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، 2002م، ص 644.

(2) إبراهيم، محمد أحمد، مرجع سابق، ص 645.

(3) صديق، عبد الفتاح، أسس الجغرافيا المعاصرة، مكتبة الرشد، الرياض، 2004م، ص 122.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الحدود في مثل هذه الحالة تفرق وتفصل بين الدول المتجاورة، أما إذا كانت الحدود تمر في منطقة مأهولة بالسكان فإن الإتصال بين الدول المتجاورة يكون كبيراً[1].

ج. وظيفة حصر الموارد الاقتصادية " تحديدها"

غالباً ما تحيط الحدود بالأراضي الغنية بالثروات الاقتصادية، فتصبح وظيفة الحد السياسي هي حصر نصيب الدولة من الموارد ضمن نطاقها السيادي، إذ تعمد الدول إلى تعيين حدودها بدقة، لكي لا تتضارب مصالح الدول عند استغلال الموارد، وحتى لا تتسبب في إثارة النزاع على الموارد[2].

من الملاحظ أن حدة النزاع على الحدود الغنية بالثروات الاقتصادية تزداد حدة إذا كانت هذه الثروات المعدنية سائلة وغازية، كمياه الأنهار والحقول الغنية بالغاز الطبيعي، والتي يصعب حصرها في نطاق حدودي معين، فهي غير ساكنة وغير ثابتة في باطن الأرض، بل تمتد إلى أراضي الدول الأخرى، ومن ثم تصبح مسألة تقسيمها أمر في غاية الصعوبة، على العكس من ذلك لو كانت الثروة الاقتصادية جامدة، كالحديد والفحم فإن النزاع يكون أقل حدة من الحالة السابقة[3].

---

(1) حمد، صبري، الجغرافيا السياسية في عالم متغير، العولمة والنظام العالمي الجديدة، الدار العالمية للنشر، القاهرة، 2008م، ص 331.

(2) الذيب، محمد، الجغرافيا السياسية منظور معاصر، الانجلومصرية للنشر، القاهرة، 2004م، ص 648.

(3) إبراهيم، علي، النظرية العامة للحدود مع دراسة خاصة لمشكلة الحدود بين العراق والكويت، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997م، ص 32.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

د. وظيفة تنظيم التبادل التجاري بين الدول

تتمثل هذه الوظيفة في ضبط حركة انتقال السلع والمنتجات، عبر أراضي الدول الساحلية من قبل الدول الحبيسة التي تقع على البحار، وعبر أراضي الدولة البرية، من خلال توفير منافذ جمركية تمنع إنتقال السلع في الإتجاهين إلا بعد دفع الرسوم المستحقة المتفق عليها من أجل الحفاظ على الصناعة الوطنية، ومنع المنافسة وسياسة الإغراق التي قد تمارسها دولة أخرى بقصد إخراج الصناعات الوطنية من حلبة المنافسة، والسيطرة على الأسواق وإحتكار البيع والشراء[1].

عندما تتفاوت أسعار السلع على جانبي الحد تنشأ ظاهرة التهريب من الدولة الأقل سعر إلى الدولة الأعلى سعر، هنا تأتي وظيفة الحدود الدولية في ضبط عمليات التهريب لتنظيم العملية التجارية[2].

هـ. الوظيفة القانونية

يعبّر الحد السياسي عن وضع قانوني وحالة ملكية، وحالة شرعية سواء أكانت الأطراف المشتركة فيه تعترف بهذه الشرعية أو تنكرها، ولا يمكن إجتياز الحد السياسي لدولة ما إلا وفقاً للقوانين المتعلقة بذلك، وقد يكون الفرد وثيق الإرتباط من الناحية اللغوية والدينية والتاريخية بالسكان على الجانب الآخر من الحد السياسي، ولكن على الرغم من ذلك فهو يخضع لقوانين الدولة التي يعيش فيها من حيث دفع الضرائب والتعليم وارتكاب الجرائم، وغير ذلك، فكل جماعة من الناس تعيش داخل حدود سياسية معينة تخضع لقوانين مختلفة عن التي تطبق على

---

(1)إبراهيم، علي، النظرية العامة للحدود مع دراسة خاصة لمشكلة الحدود بين العراق والكويت، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997م، ص 33.

(2)ابراهيم، علي، المرجع السابق، ص 35.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

سكان دولة أخرى، فالحد السياسي هو الذي يحدد القوانين التي سيخضع لها كل فرد من الأفراد طالما كان يعيش داخل الحدود السياسية للدولة حتى وإن لم يكن من مواطنيها [1].

رابعاً: تصنيف الحدود الدولية

حسب تعريف أوبنهايم للحدود بأنها عبارة عن خطوط وهمية على سطح الأرض تفصل إقليم دولة ما عن دولة أخرى[2]، هذا يتطلب الوقوف على عنصر " الخطوط الوهمية" للتعرف على طبيعتها، فمن البديهي أن تعتمد الدول على ظواهر معينة تتخذ منها خطوط فاصلة بينها وبين جاراتها. فمن ناحية تاريخية تخطيط الحدود السياسية يستند إلى العديد من الأسس التي تتبع ظروفاً معينة.

أ. هناك حدود تسبق سكنى الإنسان، وهي التي رسمت قبل تعمير مناطق الحدود، مثل الحدود بين أمريكيا وكندا.

ب. هناك حدود رسمت بعد تعمير مناطق الحدود، وروعي فيها رغبة السكان وتناسقهم من حيث اللغة الدين أو الأصول العرقية مثل الحدود بين الهند وباكستان[3].

ج. هناك حدود فرضت على الدول دون مراعاة لإختلاف الدين واللغة والحضارة، أو حتى رغبة الشعوب كالحدود السياسية بين دول العالم العربي.

بغض النظر عن فترة رسم الحدود السياسية قبل تعمير المناطق الحدية أو بعد تعميرها، أوروعيت فيها رغبات السكان أو فرضت فرضاً، فإن هذه الحدود هي تعبير عن الخطوط

---

(1) صبري حمد، الجغرافيا السياسية في عالم متغير، العولمة والنظام العالمي الجديد، مكتبة الرشـــد، الريـــاض، 2004، ص 123.

(2) National Frontiers In International of Relations, transtated by Behrens, London, 1995, p.3.

(3) هارون، علي أحمد، أسس الجغرافيا السياسية، دار الفكر العربي، مصر، 1998، ص 188.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الوهمية، إلا أن أشكال الحدود متعددة وتختلف طبيعتها بين الدول فالبعض منها يتم تعينه على الطبيعة بصورة واضحة، والبعض الآخر غير واضح المعالم، غير أننا لا نجدها إلاّ كخطوط موضحة على الخرائط معبرة عن نصوص المعاهدات والإتفاقيات بين الدول المتجاورة[1].

تصنّف الحدود السياسية الدولية بأبسط شكل إلى حدود طبيعية وأخرى غير طبيعية، والأساس في التمييز بين النوعين، أن الحدود الطبيعية هي الحدود التي تتبع ظاهرات طبيعية كالأنهار والجبال والأودية والبحيرات، ومن صفاتها أنها سهلة التحديد وتساعد في حماية الدولة وتهتم بها الدول استراتيجياً وعسكرياً.

أمّا النوع الثاني الذي يجري تصنيف الحدود على أساسه يسمى بالحدود " غير الطبيعية" لانه لا يلتزم بالظواهر الطبيعية بل إلى ظواهر أخرى، ويجري تقسيمه وفقاً لمعايير هندسية وفلكية وإثنوغرافيه، (الحدود الهندسية، الحدود الفلكية، الحدود الإثنوغرافية)[2].

(1) المومني، محمد، الجغرافيا والجيوبوليتكا، دار الكتاب الثقافي، إربد، الأردن، 2004م، ص 150.

(2) نصر، محمد سيد، جغرافية الحدود السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1994، ص 50.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أولاً: الحدود الطبيعية

أ. الحدود النهرية

تستطيع الدول الإعتماد على الأنهار كحدود فصل دولية، ويرجع إتخاذ الأنهار كمسار للحدود السياسية بسبب وضوحها على الخرائط ووضوحها في الطبيعة، إضافة إلى أن مساحتها أضيق من مساحة الجبال.

زاد التقدم في عالم اليوم من الترابط والإعتماد على الأنهار كعامل وصل أكثر من الفترات الماضية، بعدما نجحت الدول في صنع الأنفاق تحت الأنهار، وزيادة الحركة الملاحية على إعتبار أنها أرخص وسائل النقل، وأن الحدود النهرية هي منطقة جذب، فالإنسان يميل إلى السكن في ضفافها ووديانها بسبب وفرة المياه اللازمة للشرب وخصوبة التربة، وسهولة زراعتها[1].

يتم ترسيم الحدود بين الدولتين التي يفصل بينهما النهر في أعمق نقطة في النهر وفقاً للقانون الدولي بدلاً من خط الوسط الذي يتغير تبعاً لمقدار الصب المائي للإتاحة لكلا الدولتين المجاورتين الإستفادة من مياه النهر في الملاحة[2].

مع ذلك من الصعب التأسيس على الحدود النهرية، إذ يعترض تحديد الحدود مع الأنهار مشكلات كثيرة **مثال التغيرات التي تطرأ على مجرى النهر**، بمعنى هل يسير الحد مع النهر إذا غير النهر مجراه ودخل إقليم دولة أخرى، فالأنهار تتميز بأنها غير مستقرة، فهي تنمو وتتوسع في مجراها، وضفافها غير ثابتة تبعاً لظروف ومكونات السطح الجغرافي، حيث تميل الأنهار التي تمر في مرحلة الشيخوخة إلى الترنح في سيرها بعد أن انخفض انحدار مجراها،

---

(1) Dikshit, Romesh, Dutta, Political Geography Ccontemporary Perspective, Ggraw-Hill publishing, New Delhi- India,1982, p60- 69.

(2) محمود، محمد الحاج، القانون الدولي للبحار، دار الثقافة للنشر، عمان، الأردن، 2008م، ص 86.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبسبب ضعف قدرتها على الحت والحفاظ على مجراها، فتلجأ الأنهار إلى تغيير مجراها والحفر من جديد في مناطق لينة وسهلة[1]، وغالباً ما ينجم عن هذا التغيير نزاعات سياسية بين دول الجوار تقود في العادة إلى مواجهة عسكرية، مثال: مشكلة الحدود النهرية التي حدثت عام 1982– 1983م بين الأردن وإسرائيل عندما تغير مجرى نهر الأردن نحو الغرب، وأضاف بعض المساحات لصالح الأردن.على النحو السابق الأنهار ليست أفضل الظواهر الطبيعية لتحديد الحدود[2].

ج. الجبال كحدود فاصلة

ينظر الى الجبال كحدود طبيعية بالنظر إلى كونها مناطق وعرة يصعب الإنتقال من خلالها، وهي بذلك قد يعتبرها البعض حدوداً مثالية لصعوبة المواصلات، أضف إلى ذلك أن المناطق الجبلية تمثل إقليماً جغرافياً متميزاً طبيعياً وحضارياً[3]، عندما تضم مجموعات سكانية متجانسة حضارياً ولغوياً وسلالياً، بالتالي يصعب الفصل بين سكانها، ويجب أن يراعى ذلك عند تخطيط الحدود السياسية للمحافظة على وحدة وتجانس السكان، وإذا لم تتم المراعاة فإن ذلك يقود إلى نزاعات حدودية بين الدول المتجاورة.

تعترض الجبال كحدود فصل دولية مشكلات بشأن الخط الذي يجب أن تخترقه الحدود في الجبال، والذي حددته إتفاقية الحدود عام 1881م وتعديلاتها 1901م بأن يتوافق مع خطوط

---

(1) نجم، عبد المعز، تحديد الحدود البحرية وفقاً للاتفاقية الجديدة لقانون البحار، دار النهضة العربية، القاهرة، ط2، 2007، ص 10.

(2) إبراهيم، علي، القانون الدولي العام، ج2، دار النهضة، القاهرة، 1996م، ص 286– 287.

(3) رضوان، عبد السلام، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، 1999م، ص49.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

تقسيم المياه، لكن المشكلة تكمن إذا كانت الجبال عبارة عن سلاسل، فمع أي سلسلة يجب أن يسير خط الحدود.

لابد من القول أن الظروف الجغرافية الصعبة في مناطق الجبال، هي ما دفع الدول إلى الإعتماد على الجبال كحدود فصل لتعيين مناطق السيادة الدولية، لكن التقدم في طرق النقل والمواصلات والتوسع في الرصف، وعمل الأنفاق في مناطق الجبال، وزيادة خطوط الإتصال بين الدول أصبحت الجبال تؤدي وظيفة الوصل بين الدول خاصة في حالة الإستغلال المشترك لمناطق الجبال سواء الزراعي، أوإستغلال الثروات المعدنية وتوليد الطاقة الكهرومائية[1]

ثانياً: الحدود الهندسية

تعد الحدود الهندسية حدوداً غير طبيعية لأنها لا تستند إلى أي أساس طبيعي أو بشري أو تاريخي، بل نجدها ترسم على الخرائط بعد الإتفاق عليها في المؤتمرات الدولية، وهي عبارة عن خطوط وهمية لا وجود لها إلاّ في الخرائط والمعاهدات الدولية، وتنحصر أهميتها عند نقاط الإلتقاء حيث تقام نقاط الجمارك.

تأخذ الحدود الهندسية أشكال متباينة فإما أن تكون:

أ. حدود فلكية بحته تتفق مع خطوط الطول ودوائر العرض، ومثل هذا الشكل يشيع في إفريقيا وأمريكيا الشمالية واستراليا.

ب. حدود هندسية موجودة على أبعاد متساوية من السواحل أو السلاسل الجبلية[2].

---

(1) Allcock, J, Border and Territorial Disputes, Longman, London, 1984, P15.

(2) عقيل، محمد فاتح، مشكلات الحدود السياسية، الاسكندرية، مصر، 1997م، ص 64.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يميز الحدود الهندسية شكلها الذي يبدو واضحاً في صورة الخطوط المستقيمة، بمعنى أنها ليست متعرجة، وهي ظاهرة حديثة من المفترض أن يرتكز وجودها في المناطق الخالية من السكان بحيث لا تخترق أماكن العمران[1].

المشكلة في الحدود الهندسية تكمن في امتداداتها التي تتعارض مع الظواهر الطبيعية البشرية، ذلك أن التطبيق العملي لهذه الحدود على أرض الواقع في غاية الصعوبة بعكس رسمها على الخرائط والذي يبدو في غاية السهولة، وإذا فصلت الحدود الهندسية بين الجماعات والسكان فإن ذلك سيشكل نزاعاً دولياً على الحدود، وهذا لا ينسحب على البدو الرحل الذين يعيشون على جانبي الحدود، فهم لا يعترفون من حيث الواقع بالحدود الهندسية، ويتحركون بحرية تامة من جانب إلى آخر، والعديد من الدول تعطي للبدو حق المرور على الحدود دون الحاجة إلى استخراج جواز سفر.

من أمثلة الحدود الهندسية في العالم العربي:

1. الحدود الشرقية للمملكة الأردنية الهاشمية.
2. الحدود الشمالية للمملكة السعودية.
3. الحدود الشرقية لموريتانيا.
4. جانب من الحدود الجنوبية لكل من تونس والجزائر وليبيا.
5. الحدود الشرقية لمصر بين رفح وطابا[2].

---

(1) David Munro, Hambers,World Gazetteran a-z Geographical Information, British, library publishing, London, 1988, P.84.

(2) مرسي، محمد، دراسات الجغرافيا السياسية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1993، ص 235.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الثاني: النزاع الدولي

المطلب الأول: مفهوم النزاع الدولي

تعريف النزاع الدولي:

لا يوجد إتفاق بين الباحثين على تعريف واحد لمصطلح النزاع، الأمر الذي أدى إلى تعدد التعاريف المستخدمة في تحديد مفهوم النزاع، لكن القراءة المعمّقة لهذه التعاريف تؤكد أن تعددها يرجع إلى الطبيعة الشمولية للمصطلح، واتساع نطلق استخدامها وتداخلها مع غيرها من المفاهيم الأُخرى المترادفه في المعنى، كمفهوم الصراع والأزمة، مع أن هذه المصطلحات تعطي مدلولاً مختلفاً وفقاً لمستويات النزاع التي يحددها في الغالب ظروف النزاع وطبيعته, كما إن تعدد التعاريف المرتبطة بمفهوم النزاع ترجع إضافة إلى ما سبق الى اختلاف النظرة إلى النزاع وإلى عدم وجود تفسير عام لظاهرة النزاع الدولي، فغالبية الدراسات والتحليلات الخاصة بالنزاع الدولي هي دراسة حالة[1]، وهو ما لم يساعد على بناء فكري تنظيري واحد يمكن تعميم نتائجه، وإستخدام قواعده في دراسة وتحليل الحالات الأخرى، فبالرغم من الإسهامات الفكرية التي عنيت بدراسة هذه الظاهرة إلا أنها لم تصل إلى مستوى التنظير للنزاع الدولي، وبقيت في مجملها مجرد إقترابات تساعد على دراسة موضوع النزاع[2] . وشكلت المداخل المنهجية في ميادين المعرفة الاجتماعية التي تصدت بالبحث والتحليل لظاهرة النزاع الدولي بجملتها وعلى اختلاف الفروض التي انطلق منها الإطار المفاهيمي للنزاع الدولي.

---

(1) فهمي، عبد القادر محمد ، الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية، بيت الحكمة، القاهرة،1990 م، ص37.

(2) عودة، جهاد ، الصراع الدولي مفاهيم وقضايا، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2006، ص17.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فعندما يكون من المتعذر الإتفاق على إيجاد تعريف واحد للمصطلح هو ما يؤدي إلى أن يلجأ كل باحث إلى صياغة تعريف إجرائي يناسب موضوع بحثه، وبما يتفق مع فرضياته[1]، إلا أن تعدد المفاهيم لا ينفي تكاملها.

عرفت محكمة العدل الدولية النزاع عام 1924 بأنه "عدم الاتفـــاق حول مسألة من الواقـــع أو القانون "، هذا خلق تباين بين النزاع السياسي والنزاع القانوني, وحددت المادة 2/36 من ميثاق محكمة العدل الدولية معنى النزاع القانوني:" تلك الحالة التي تتعلق بوجود أو مدى أو كيفية احترام حق ما عن طريق تحديد القاعدة القانونية واجبة التطبيق". كالنزاع الخاص بتفسير نص غامض في معاهدة دولية [2].

يرى البعض أن المقصود بالنزاعات الدولية " بأنها تلك التي تنشأ بين أشخاص القانون الدولي العام، ولا يدخل في إطارها المنازعات التي قد تقع بين أفراد ينتمون إلى النظام القانوني الداخلي في دول مختلفة[3]، فهذه المنازعات حال قيامها، يختص بها القانون الدولي الخاص وتخضع لأحكامه مع ملاحظة أن المنازعات الفردية قد ينجم عنها منازعات دولية إذا تدخلت الدولة الأم التي يتبعها الأفراد أو الشركات لحمايتهم دبلوماسياً في مواجهة الدول الأخرى[4].

إن ما يعنينا دراسته هو مسألة النزاعات الدولية وليست النزاعات غير الدولية لأن الأولى تحصل بين أشخاص القانون الدولي، وحيث تكمن السيادة ومسوغات إتخاذ القرار عند الأطراف

---

(1) Emlen Hall, Historical and Physical International Boundary.and Water Conflict Retrieved febreuary, 15, 2010 from the World Wide Web :http//:www. low library.unm.edu/nrj/40/4/05-hall-boundry.pdf

(2) الغنيمي، محمد طلعت، الأحكام العامة في قانون الأمم، دار المعارف، الإسكندرية، 1970، ص 905.

(3) غالي، بطرس بطرس، الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية، القاهرة،1977، ص24

(4) الرمضاني، مازن إسماعيل ، السياسة الخارجية دراسة نظرية، دار الحكمة، بغداد ، 1991، ص 261.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المتنازعة، في حين أن المنازعات في الحالة الثانية ليس بالضرورة أن تنطوي على هذه الخصائص كأن تحدث بين أطراف تتمتع بالسيادة أو أطراف تمتلك الشرعية أو الأهلية[1].

المقصود بالنزاع الدولي هو الوضع الناشئ عن إصطدام وجهات النظر بين دولتين أو أكثر أو تعارض مصالحهما حول موضوع أو مسألة ما، حيث تبدو هذه الأمور للوهلة الأولى متناقضة بينهما ولكن في حالة التقارب بين الطرفين يمكن معالجة هذا الخلاف وحله حلاً سلمياً بالطرق الودية والدبلوماسية[2].

الملاحظ من التعريف السابق أن النزاع نابع من تصورين الأول موضوعي والثاني ذاتي؛ فالتصور الموضوعي يعتبر النزاع وضعاً تنافسياً تكون فيه الأطراف واعية بتعارض المواقف إذ يريد فيه كل طرف إحتلال موقع يتعارض مع المواقع التي يريد أن يحتلها الطرف الآخر.

أما التصور الذاتي: فيعني إدراك الوضع الموضوعي إدراكاً مشوهاً وخاطئاً لأنه ينطلق من الذاتية والخصوصية[3].

قد فسّر جانب من الفقه النزاع الدولي بأنه كافة القضايا التي تسوى على الصعيد الدولي[4].

أمّا غريتشن Gretchen فقد قسم النزاعات الدولية عند تعريفه لها إلى نوعين إستنادا الى رؤية محكمة العدل الدولية، نزاعات قانونية والذي سبق واتينا على ذكره، ونزاعات سياسية[5].

---

(1) سعد الله، عمر ، الحدود الدولية، والتطبيق،دار هومة للنشر، الجزائر،2007م،ص120.

(2) الشاعري، صالح يحيى ، تسوية النزاعات الدولية سلمياً، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2006م، ص 21.

(3) قادري، حسين إبراهيم ، النزاعات الدولية دراسة وتحليل، دار الكتاب، الأردن، 2008م، ص 13.

(4) عامر، صلاح الدين ، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة، القاهرة، 1995م، ص901.

(5) Hower Gretchen, International, Conflict, literature Review, Data Development for International Research ,London 1990, P1-14.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أمّا النزاعات الدولية السياسية: هي تلك التي تستند إلى اعتبارات غير قانونية أو تنطلق أساساً من أمور غير قانونية. ذلك بأن يكون هناك تعارض أو تناقض بين مصالح دولتين أو أكثر، مثال ذلك أن يثور نزاع بين دولتين لأن أحدهما رفضت إتباع السياسة الخارجية للدول الأُخرى.

الإختلاف بين النزاع القانوني والسياسي يبدو واضحا في طرق معالجة النزاع، فالنزاع القانوني تتم معالجته عبر الوساطة، التحكيم، القضاء...الخ، والنزاع السياسي يتم من خلال الأدوات الدبلوماسية، واستخدام القوة والضغط بالوسائل الإقتصادية.

هناك النزاع المركب الذي يجمع بين الجانبين القانوني والسياسي كأن يكون النزاع في جوهره قانونياً، لكن تترتب عليه عواقب وآثار سياسية. ولا بد من التنويه أن الغالبية العظمى من المنازعات الدولية هي من هذا القبيل، إذ يصعب كثيراً التمييز بين الجانب القانوني والجانب السياسي لأي نزاع دولي[1].

وعليه فالنزاع الدولي هو تنافس في المصالح بين طرفين أو أكثر قد تؤدي إلى التصعيد في الموقف بهدف الحفاظ على المصالح المهددة، مع الإستعداد أو الإستخدام الفعلي لوسائل الضغط ومستوياتها المختلفة سواء كانت سياسية أو إقتصادية أو عسكرية[2].

مما يجدر ذكره أن النزاع يجري مدفوعاً بمجموعة الرغبات والحاجات الخاصة، فعندما تعتقد الأطراف المتفاعلة أن هناك ثمة مصالح يمكن أن تحصل عليها من جراء الإنخراط في النزاع فإنها تقدم على الدخول فيه، وحينها تختلف أشكال النزاع وفقاً لمحصلة إعتقادات وتصورات ورغبات القوى المشاركة في أدواره[3].

---

(1) الحسيني، زهير، مفهوم النزاع القانوني في ضوء فتوى محكمة العدل الدولية، ص 56.

(2) سيد عزت عبد الواحد ، ، منتدى الفكرالعربي ، على شبكة الإنترنت 12 /2010/12:
http://www.feker culture.ec//535php.//same-52-8-2010.html.

(3) عودة، جهاد، الصراع الدولي مفاهيم وقضايا، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2006م، ص 54.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فالنزاع موجود بضرورات منطقية بسبب ظروف الواقع نفسه غير أنه يأتي في صوره المباشرة ممتزجاً بالكثير من التبريرات الإجتماعية، والإقتصادية والسياسية، وتعدد مبررات النزاع لا تنفي أن يكون هناك سبب أصيل ورئيسي وراء ظهوره.[1]

من الملاحظ فيما يخص النزاع أنهُ يضم سمات مشتركة، الأمر الذي يتيح خلق قواعد عامة وأساليب راسخة للتعامل معه. وتعتبر الحروب أقسى تجليات النزاعات من حيث عدد الضحايا، وعندما تقع الحرب فإن ذلك يعني أن هناك ثمة مصالح متناقضة تناقضاً كاملاً وغير ممكن حلها إلا من خلال اللجوء إلى القوة المسلحة الفعلية، وليس مجرد التهديد، فعندما تتحقق المصالح والمطالب باستخدام آليات مقننة ومنضبطة يكون النزاع سلمياً(قد تكون الآليات إتفاقيات دولية ومعاهدات وقوانين حوارات ومؤتمرات)، ويصبح النزاع عنيفاً عندما تتخلى الأطراف عن الوسائل السلمية ونحاول السيطرة وتدمير مقدرات الطرف الآخر من أجل تحقيق الهدف المنشود الذي يسعى إليه [2]، وقد يتطور هذا العنف ليصل حد إستخدام أسلحة الدمار الشامل والإرهاب والإبادة الجماعية، وإنتهاك حقوق الإنسان، والتطهير العرقي.

نظراً للتداخل الكبير بين النزاع ومصطلحات أخرى، فإننا نرى من المفيد التطرق ولو بإيجاز إلى بعض هذه المصطلحات لتوضيح الرؤية ومعرفة نقاط التقاطع بينها، مثل مفهوم الصراع، والأزمة.

---

(1) فتحي السردي، الصراع وأشكال وتحولات، على شبكة الإنترنت 2010/6/5، http://www.publictraff.com

(2) جهاد عودة، الصراع الدولي مفاهيم وقضايا، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2006م، ص56.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بالرغم من التّناسق والتّقارب بين هذه المصطلحات ومصطلح النزاع إلا أن لكل منهما تعريفه وعناصره المستقلة عن الآخر، فمن حيث المضمون عرف جوزيف فرانكل الصراع بإعتباره موقفاً ناجماً عن الإختلاف في الأهداف والمصالح القومية[1].

عرف "ستيفن سبيغل" الصراع: بأنه شكل من أشكال الصدام بين الثقافات والمصالح غير المتجانسة لأطراف غير قادرين على التعايش في البيئة المتواجدين فيها[2].

وهناك من يرى بأن الصراع: هو نشاط إنساني ينشأ عن رغبة طرفين أو أكثر في القيام بأعمال متعارضة فيما بينهم، فالصراع لا يتم إلا بواسطة مجموعة متناسقة من التدابير والقواعد التي تتعدى مستويات الأفراد إلى الجماعات والدول[3].

إذا كان النزاع يؤشر بتلك الحالة التي تتضمن تباين وجهات النظر وإختلافها حول مسائل غالباً ما تكون محكومة بإعتبارات ذات طبيعة قانونية، نجد أن الصراع تحكمه مفاهيم عقائدية وفلسفية يصعب في كثر من الأحيان أن تكون موضع إتفاق بالنسبة لأطرافها[4].

في مجمل الحديث يمكن إعتبار الصراع أعمق من النزاع، فعادة ما يجري الحديث في الأدبيات التي تتحدث عن الصراع عن إداراته وليس حله، خلافاً للنزاع الذي يمكن حله بإستخدام مختلف وسائل النزاع، فالنزاع يمكن تسويته لأن كل طرف من أطراف النزاع يسعى إلى حفظ المصالح المختلف عليها، وعكس ذلك الصراع الذي تبدو التسوية فيه أمراً صعباً.

---

(1) معروف، خلدون ناجي، تسوية المنازعات الدولية، مكتبة النهضة، القاهرة، 1996م، ص 50، ص 24

(2) قادري، حسين إبراهيم ، النزاعات الدولية دراسة وتحليل، دار الكتاب، الأردن، 2008م، ص 52

(3) فهمي، عبد القادر محمد ، الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية، بيت الحكمة، القاهرة، 1990م، ص 38.

(4) أشكال الصراع على شبكة الإنترنت 3-6-2010، www.ehow.com/facts-s72552-conflict-defintion.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والصراع أوسع وأشمل من النزاع، صراع الحضارات والصراع الأيديولوجي بين المعسكرين الشرقي والغربي.

عادة ما يمتد الصراع لعقود طويلة إن لم يكن لقرون عديدة، وفي حال إبقاء صفة النزاع على مسائل معينة لفترة طويلة دون أن يكون هناك حل لها، في هذه الحالة يعتبر النزاع صراعاً، وفي حالة حدث، وإن هدد أحد الأطراف باللجوء إلى إستخدام العنف في حل النزاع هو ما يجعل المصطلحين متداخلين، فيصعب الفصل بين حالته كنزاع أو صراع.

من هنا فإن الفصل بين المفهومين يبدو صعباً بعض الشيء ما يجعل المفهومين وكأنهما يستخدمان للدلالة بنفس المعنى.

مفهوم الأزمة: كما تعرفه دائرة معارف العلوم الاجتماعية بأنها " حدوث خلل خطير ومفاجئ في العلاقات بين شيئين.

يعرف "جوناثان روبرت" الأزمة: بأنها مرحلة الذروة في توتر العلاقات في بنية إستراتيجية وطنية أو إقليمية أو محلية[1].

إنّ الأزمة الدولية بالنسبة لبعض الباحثين، هي أي موقف يعكس وجود صراع حاد بين أطراف النظام الدولي، تكون مصحوبة في العادة بزيادة كبيرة وملحوظة، في تبادل التهديدات العدائية التي قد تؤدي في نهاية المطاف إلى إندلاع حرب فعلية، إذ تحدث الأزمات الدولية عندما يبادر أحد الأطراف إلى مهاجمة خصمه إعلامياً أو عن طريق إرسال إشارات ترمي إلى إرغام

---

(1) فاضل، زكي محمد، الأزمة الدولية بين التصعيد والتعضيد، مجلة العلوم القانونية العدد84، عام1995، ص200.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الخصم على تعديل موقفه تجاه بعض الأمور المتنازع عليها أو التخلص من أهدافه التي يرمي إلى تحقيقها دون الحاجة إلى الدخول في حرب فعلية[1].

إذن الأزمة الدولية، عبارة عن موقف متوتر جداً في العلاقات بين طرفين متخاصمين لا يصل إلى مرتبة الحرب، بالرغم من قوة المشاعر العدائية والحرب الكلامية بين أطراف الأزمة.

نحن لسنا بصدد التوسع في الحديث عن الأزمة والصراع لكن فقط نقدم عرضاً موجزاً للإستدلال على قوة التقارب والتداخل بينها وبين مفهوم النزاع، وصعوبة الفصل بينهما.

نخلص من ذلك الى عدم وجود تعريف دقيق وشامل لمفهوم النزاع وذلك، لعدم الإعتماد على نظرية محددة تفسر المفهوم، لصعوبة تجريب الفروض التي تقوم عليها دراسات النزاع.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(1) Richard smok, National security Affairs,Theoritical Perspectives and Contemporary Issue, Transaction Book, University of Chicago Press, Chicago, 1997,.p25

المطلب الثاني: طبيعة النزاعات الدولية

نستطيع دراسة طبيعة النزاعات الدولية بالنظر الى ثلاثة عناصر أساسية، يتمثل العنصر الأول في الأطراف المشاركة في النزاع وصفة هذه الأطراف الدولية، والعنصر الثاني يتعلق بموضوع النزاع، والعنصر الثالث هومدى خطورة النزاع [1].

العنصر الأول: أطراف النزاع الدولي.

يصنف البعض النزاعات الدولية من حيث عدد الأطراف المشاركة فيها، إلى نزاعات ثنائية الأطراف بحيث تكون محصورة بين طرفين، على اعتبار مفاده أن النزاع لا يمكن أن يكون بين الطرف نفسه[2]، ونزاعات دولية متعددة الأطراف، وبغض النظر عن سبب النزاع الذي قد يُربط بمواضيع معقدة أو بسيطة فإن النزاع كلما توسع ليشمل عدد أكثر من الدول فإنه يكون اكثر تعقيدا بدليل ما حدث خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية[3]، كما إن حدة النزاع ترتبط بالمساحة الشاسعة التي يدور فيها وعدد السكان الذين يمسهم النزاع فيكون وقتئذ متعدد الأطراف وتشارك فيه دول عديدة [4].

أما فيما يتعلق بالنزاع ثنائي الأطراف وبالرغم من أنه في بعض الأحيان يحمل علاقات الدمار وإرادة الفناء إلا أنه أقل حدة، ومن الممكن أن تتحول النزاعات الدولية ثنائية الأطراف لتصبح متعددة الأطرف في حال دخول أطراف جديدة في النزاع [5].

---

(1) قادري، حسين، النزاعات الدولية، دراسة وتحليل، دار الكتاب الثقافي، عمان،الاردن، 2008م، ص41

(2) سعد الله، عمر، الحدود الدوليةالنظرية والتطبيق،دار هومة للنشر، الجزائر،2007م، ص180

(3) تكلفة الصراع في الشرق الاوسط، دراسات الحرب والسلام، على شبكة الانترنت2010/12/15
http://rewayat2.com/vb/showthread.php?

(4) سليم احمد، الصراعات العربية، رؤية في الاسباب والدوافع، مجلة ابحاث اليرموك، العدد1، المجلد20، جامعة اليرموك الاردنية، اذار2004م، ص13-25.

(5) سعد الله ، عمر، الحدود الدولية النظرية والتطبيق، دار هومة للنشر، الجزائر، 2007م، ص180.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في حال تساؤلنا عن صفة الأطراف الداخلة في النزاع كأشخاص وفواعل على المسرح الدولي، فأننا نميز بين عدة اشكال قد تكون طرفا في النزاع، قد يكون النزاع إما دولة مع دولة، أو دولة مع قوى ما فوق دولية، أو دولة مع قوى ما دون الدولية، فعلى سبيل المثال قد تكون الدولة طرفًا في النزاع مع دولة أخرى، أو تكون دولة مع حركة تحرير أو دولة مع منظمة دولية[1].

انطلاقاً من الاعتقاد السائد أنّ النزاع ناتج عن تناقص المصالح وإختلاف الرأي تجاه قضية ما، كذلك حال نزاعات الحدود فنلاحظ أن أطراف النزاع وغالباً ما تكون دولا يتهم بعضها البعض الاخر بإنتهاك حرمة الحدود.

هناك من يرى بأن توصيف النزاع حقا بإنه نزاع حدودي يشترط أن يتم بين شخصين دوليين مختلفين حول مسائل الحدود، وهذا ما يضفي على النزاع الصبغة الدولية، وهذا الرأي يقصي الاشخاص الطبيعين والمنظمات الدولية، وحركات التحرير الوطني من دائرة نزاع الحدود لعدم حيازتهم للإقليم[2].

يذهب إلى تأصيل فكرة الدولة من الناحيتين السيادية والقانونية, فالدولة هي الوحدة الأساسية التي تتمتع بسلطة عُليا آمرة وقاهرة تستطيع من خلالها فرض إرادتها على الآخرين، وهي ميزه تنفرد بها وحدها عن باقي الاشخاص –الفواعل – الموجودين ضمن حدودها والخاضعين لإختصاصها السيادي[3].

---

(1) Dustin. Berna, Jason Campapbll, International Dispute in Latin of Americans, Columbia University, United Stat America, 2000, pp5-7.

(2) فهمي، محمد عبد القادر، النظام الساسي الدولي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1995م، ص23.

(3) الخزرجي، كامل ثامر، العلاقات السياسية والدولية واستراتيجية ادارة الازمات، دار المجدلاوي للنشر، عمان، 2005م، ص192.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أما من الناحية القانونية، فالدولة تمثل أعلى الأشخاص القانونيين, وبهذا الوصف تُعد صاحبة الوجود الحقيقي في مجال القانون الوضعي، وصاحبة الحق في السيادة [1]، ولأن الدولة من النظرة القانونية كائناً قانونياً قائماً بذاته، فينبغي التسليم لها وبقدراتها القانونية التي لاتمكنها من أداء أعمال مادية فحسب بل وممارسة الأعمال القانونية المختلفة.

من ناحية موضوعية لابد من القول أن الرأي السابق لا ينفي تأثير الاطراف الاخرى في نزاعات الحدود، إذ تشعبت العلاقات الدولية وتقاطعت المصالح بين الدول وتنوعت الأطراف المؤثرة في الساحة الدولية[2].

لا يمكن إغفال تأثير القوى فوق الدولية وما دون الدولية في نزاعات الحدود وأكثر ما يدلل على ذلك النزاع ضد الارهاب والجرائم المنظمة، وما شهده الوضع الدولي بداية الألفية الجديدة في الضربات التي تعرضت لها نيويورك في 11 سبتمبر 2001، والتي عبرت عن وجود قوى هلامية بإمكانها اختراق الحدود، وتهديد الأمن القومي للدولة، ولها تأثير بالغ في النزاعات الدولية بالرغم أنها لاتملك جنسية، وليس لها إنتماء لدولة معينه، وبطبيعة الحال فهي ليست دولة[3].

المنظمات الدولية يمكنها أن تكون طرفاً مباشراً في نزاعات الحدود، ويكون لها من التأثير نفس ما يكون لتأثير الدولة، تستطيع المنظمات الدولية أن تقدم إدعاءاتها المختلفة للحصول على الحقوق المكتسبة وأن تقوم بنفس الوظيفة التي تقوم بها الدول حيال أي نزاع، مثال ذلك النزاع

---

(1) الراوي ، جابر، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الايرانية ،1970 م، ص35.

(2) خليفة، محمد، الاستعمار عبر التاريخ ومنازعات الحدود، على شبكة الانترنت2010/11/15
Htpp://www.iraqipa.net/1-2010-11-15/a13-11jonog.htm .

(3) فالرشتاين بيتر. فهم الصراعات، الحرب والسلام، ترجمة: السيد، سعد، دبور محمد، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، الاردن2005م، ص12.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل على تعيين الحدود، رغم إن منظمة التحرير ليست دولة.

أيضا من الممكن أن يكون النزاع الدولي أُحادي الطرف مثل النزاع على الحدود الإداريةبحيث يصبح النزاع عليها دوليا إذا نجح النزاع على الحدود الإدارية في الانفصال في دولة مستقلة مثال النزاع في السودان.

العنصر الثاني: موضوع النزاع الدولي

يقصد بموضوع النزاع وجود مسألة متنازع بشأنها، أي وجود تعارض بين أطراف النزاع حول قضية ما سواء مادية أو معنوية، وكل طرف يسعى لأثبات أن الحق بجانبه بشأن القضية المتنازع عليها[1].

المنازعة أو موضوع النزاع يأخذ أشكالاً وصوراً مختلفة، فقد يأخذ النزاع صورة في عدم الإتفاق حول وجهات نظر الطرفين، التناقض في المصالح، أو قيام أحد الأطراف بتفسير المعاهدة تفسيراً مغايراً عن تفسير الطرف الأخر[2].

عند الحديث عن موضوع النزاع لا يشترط وحدة السبب فقد تكون الأسباب المكونة للنزاع متعددة إلا أن معالجتها تتطلب دائماً التركيز على وحدة السبب لإمكانية إحتوائها، كما تتطلب أن تخضع لأحكام القانون الدولي العام ضمن المادة 127 الفقرة 3 من ميثاق الأمم المتحدة [3]، وتصنف النزاعات من حيث موضوعها إلى:

---

(1) خيري، عبد الله عمرو، حل النزاعات، معهد دراسات السلام، الاسكندرية، مصر، جامعة السلام التابعة للامم المتحدة، 2007م، ص5.

(2) اليوسفي، أمين، تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، دار الحداثة للنشر، بيروت،1997م، ص32.

(3) أبو الوفا، أحمد، محمد، العلاقات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1985م، ص372.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أ. **النزاعات ذات الطبيعة القانونية:** إن النزاعات ذات الطابع القانوني تخضع للقضاء، وهي تنشأ بين طرفين أو أكثر نتيجة خلاف حول تطبيق الأوضاع القائمة أو تفسير أحكامها، وهي النزاعات التي يمكن حلها بالرجوع إلى القواعد القانونية المعروفة[1]، ولذلك تعرف النزاعات القانونية بتلك النزاعات التي تقبل الحلول القضائية أو التحكيمية والتي تتعلق بـــ:[2]

- تفسير المعاهدات.
- تتعلق بأحد موضوعات القانون الدولي.
- ترتبط بالحوادث التي تعتبر خرقاً لتعهد دولي.
- تتعلق بتحديد مقدار ونوع التعويض الذي يترتب على خرق التعهدات.

النزاعات ذات الطابع القانوني تحل بالتحكيم أو القضاء إستناداً إلى القانون الوضعي[3]، بينما النزاع السياسي يحل بالطرق الدبلوماسية أو السياسية والتي لا بد وأن يراعى فيها التوفيق بين المصالح المتناقضة بالرغم من أنهُ من الصعب في كثير من النزاعات التوصل إلى نقطة التوفيق تلك، لأنها تتطلب التنازل من الطرفين وهو ما يعتبره الطرفين بالتنازلات المؤلمة كما هو في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني خاصة فيما يتعلق بالقدس[4].

---

(1) كمال، حماد، تسوية المنازعات الدولية، الدار الوطنية للنشر، بيروت، 1995م، ص 20.

(2) الشاعري، صالح يحيى تسوية المنازعات الدولية سلمياً، مكتبة المدبولي، القاهرة، 2006م، ص22-23.

(3) أفندي، عطية حسين، مجلس الأمن وأزمة الشرق الأوسط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1986م، ص 48.

(4) قادري، حسين ، النزاعات الدولية، دراسة وتحليل، دار الكتاب الثقافي، عمان، 2008، ص 50.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ب. النزاعات ذات الطابع السياسي:

هي النزاعات غير الخاضعة للقضاء، فهي ناشئة من طلب أحد الأطراف بتعديل الأوضاع القائمة[1].

للتمييز بين النوعين السابقين للنزاعات نجد أن النزاعات السياسية هي التي لا تصلح أن تنظر فيها المحاكم، وتتمثل في المصالح الوطنية والاقتصادية والسيكيولوجية، لأن تطبيق القواعد القانونية لن يؤدي إلى تسويتها والعكس صحيح في النزاعات القانونية، فهي نزاعات مرتبطة بالقانون لتسويتها[2].

الصعوبة التي تعترض هذا التصنيف في أنهُ من غير السهل الفصل بين الإعتبارات السياسية والقانونية، فالمنازعات القانونية والمنازعات السياسية أمرٌ إختياري يرجع لإرادة الدول أطراف النزاع، فإذا إتفقت على اللجوء إلى الوسائل القانونية كان النزاع قانونياً، أما إذا أبت ذلك فإنه نزاع سياسي[3].

يوجد ثلاثة مذاهب هي عبارة عن معيار للتفرقة بين المنازعات القانونية والمنازعات السياسية: [4]

المذهب الأول: يرى أنّ المنازعات القانونية هي المنازعات التي من الممكن تسويتها وفقاً لنصوص القانون الدولي المقبولة حالياً من الدول، وعلى العكس من ذلك يكون النزاع سياسياً إذا كان من غير الممكن تسويته وفقاً لنصوص القانون الدولي الحالية.

---

(1) علي، إبراهيم، تنفيذ أحكام القضاء الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص 51.

(2) المرجع السابق، ص 52.

(3) المرجع السابق، ص 63.

(4) الغنيمي، محمد طلعت الغنيمي، الوسيط في قانون السلام القانون الدولي العام، أو قانون الأمم زمن السلم، منشأة دار المعارف، الإسكندرية، 1982م، ص 19-22.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المذهب الثاني: يرى أنّ المنازعات القانونية هي المنازعات قليلة الأهمية التي تتصل بمسائل ثانوية أو صغيرة، ولا تمس مصالح الدولة العليا، أمّا النزاع السياسي فهو الذي يمس مصالح الدولة العليا.

المذهب الثالث: يرى أنّ المنازعات القانونية هي التي تكون الخصومة فيها على وجود حقوق معينة ولا يطلب الأطراف فيها تعديل المبدأ القانوني، في حين النزاع السياسي يتصل بالمطالبة بتعديل القانون القائم[1].

ج. **النزاعات ذات الطابع الاقتصادي:** هي النزاعات التي ترتكز في إندلاعها وتطورها على تناقض المصالح الاقتصادية بالدرجة الأولى، مثل المواد الأولية والأسواق، والطاقة والغذاء والمياه لأن المتحكم في هذه العناصر على صعيد العلاقات الدولية سيتحكم في العالم، لما تمثله من عناصر قوة الدولة. [2]

لقد أجرى دوران Doran دراسة عن المشكلات الاقتصادية كسبب للنزاع الدولي، ووجد أن هناك ميلاً عند الشعوب لخوض الحرب إبان فترات الكساد الإقتصادي والشعور بالتوتر تحت ضغط الحاجة، ويتخذ تفسير هذه الظاهرة من منطلقات متعددة هي:

1. أن المشكلات الاقتصادية تحدث ضغوطاً على الزعماء السياسيين للتوسع الإقتصادي عن طريق البحث عن أسواق أضخم لمنتجاتهم وإستثماراتهم أو تدبير السبل لزيادة مصادر الإنتاج، وهي عملية تسوق في نهاية المطاف إلى النزاع، ويعطي كاشمان Kashman مثالاً

---

(1) غانم، محمد حافظ ، القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1972، ص 76.

(2) سليم، أحمد، الصراعات العربية رؤية الأسباب والدوافع، مجلة أبحاث اليرموك، العدد 1، أ، المجلد20، جامعة اليرموك الأردنية، أذار 2004م، ص179.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لذلك بغزو العراق للكويت بغية السيطرة على إحتياطها من النفط، وبغية التخلص من ديونها لهذا البلد، وهي مجرد مثال يساق على مثل هذه الدوافع.

2. يسعى الزعماء إلى النزاع إعتقاداً منهم أن هذا الإجراء سيعمل على حل الكساد الإقتصادي في بلدانهم عن طريق زيادة الموارد والغنائم ومن ثم توفير وظائف للمتعطلين.

3. قد تسعى النخبة السياسية في أثناء الفترات الإقتصادية لإفتعال النزاع كوسيلة لتحويل الإنتباه عما تعانيه الجماهير من مشكلات قاسية في الداخل. [1].

ليس من شك أن الأسباب الإقتصادية شكلت أُسساً مهمة وأسباباً جوهرية في قيام النزاعات عبر العصور والأزمنة، فقد ورد في الموسوعة العربية العالمية أن من بين أسباب النزاع الحصول على الأراضي الزراعية من أجل مزيد من الثروة[2].

قد يكون موضوع النزاع في بعض الحالات غير محدد لأنه نشأ تلقائيا ودون تروٍ، في هذه الحالة تكون الإرادة السياسية عمياء، تصدر تصرفاتها في تخبط وعشوائية[3].

من جانب آخر قد تتم السيطرة على موضوع النزاع إذا كان صادراً عن إرادة سياسية واعية وواضحة تستخدم كافة الوسائل الممكنة بما في ذلك وضع الرأي العام العالمي في موقف يجعله يتقبل العواقب التي لم يتم التعبير عنها[4].

---

(1) Pter Fenn. David Low ,Christopher, Political System are Inteligance, Retrieved ،Septemper, 20, 2010 from the World Wide Web
http://www.idea.respec.org/a/taf/con mgt/v15y 1997.،

(2) أمان، غانم سلطان، ظاهرة الحروب والنزاعات المسلحة رؤية جغرافية تحليلية، حوليات الآداب و العلوم الإجتماعية، الحولية الثالثة والعشرون، 2002م، ص170.

(3) حماد،كمال، النزاعات الدولية، دراسة قانونية في علم النزاعات، الدار الوطنية للدراسات والنشر، بيروت، 1998م، ص23.

(4) بطرس، بطرس غالي، المنازعات الافريقية وتسويتها بالطرق السلمية، مجلة السياسة الدولية،العدد 46، 1995م، ص ص 6-31.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

لأن المنازعات الدولية متغايرة ومتعددة، يصعب الحديث عن أنواع للنزاعات الدولية بثبات، نظراً لعدم وجود معايير عديدة مستخدمة في التحليل، إضافة الى عدم تطابق النزاعات مع بعضها في الموضوع، الأمر الذي يجعل وضع تصنيف لها أمراً في غاية الصعوبة، وأي تقييم للنزاعات موضوع الدراسة قد لا يكون جامعاً مانعاً، وليس من جدال أن محاولة تقييم وتصنيف النزاعات بحسب موضوعاتها من شأنه أن يساعد على سهولة فهمها [1].

(1) كيندي، كيفن، التفاوض في المنازعات الصعبة، محاضرات غير منشورة، 2003م، ص145.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
© Arabic Digital Library - Yarmouk University

العنصر الثالث: قياس خطورة النزاع الدولي

تصنف النزاعات الدولية من حيث مدى خطورتها إلى نزاعات حادة، كالاعتداء المسلح واحتلال أراضي دولة أخرى، ونزاعات متوسطة الخطورة، كتأميم أموال دولة معينة أو أموال الرعايا. ونزاعات قليلة الخطورة، كأن تقوم أحد الدول الأطراف في النزاع بطرد الممثل الدبلوماسي للدولة الأُخرى أو قيامها بسلوك لا يتفق مع ما يتمتع به ذلك الممثل من حصانة أو مخالفة شكلية لقاعدة من قواعد البرتوكول الدبلوماسي، ولكن من دون أن يهدد السلم والأمن الدوليين[1].

تعتمد خطورة النزاع على عدة عوامل من بينها عدد الأطراف المشاركة في النزاع، والقدرة العسكرية لأطراف النزاع، وميزانية الدفاع العسكري التي تعتمد على مقدرة الدولة الإقتصادية وثرائها إذ ليس من المعقول ان تكون الدولة فقيرة إقتصادياً وفي نفس الوقت تهتم ببناء قوة عسكرية متطورة تمكنها من مواجهة دولة قوية عسكرياً، وطبيعة العلاقات الثنائية بين أطراف النزاع، أي طبيعة المصالح بين الأطراف المتعارضة أو المتنازعة فإذا كان النزاع متعدد الأطراف كانت إحتمالية حدته وخطورته أكبر، وإذا كانت المقدرة العسكرية ضعيفة لأحد الأطراف فغالباً لن يكون النزاع حاداً، وفي معظم الحالات تلجأ الدول الضعيفة عسكرياً للبحث عن حليف لها يساعدها على مواجهة الخصم. وإذا كانت أطراف النزاع تحكمها مصالح عريضة مع الطرف الآخر، في هذه الحالة ستفضل الخيار الذي يحقق مصالحها على الخيار العسكري و لن يأخذ النزاع شكلاً حاداً، و لن يكون الطريق صعباً للوصول إلى تسوية النزاع أو إدارته.

نخلص من ذلك بأن طبيعة النزاعات الدولية تعتمد على عدة عناصر هي الأطراف المشاركة في النزاع، وموضوع النزاع الذي يتجه ليأخذ الشكل القانوني أو الشكل السياسي أو أن

---

(1) Sullivan , Michael, Power In Contemporary International Relations, Columbia, University of South Carolina Press, 2003, p27.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يكون ذو طبيعة مختلطة يحتوي جوانب سياسية وقانونية في آن واحد، فيتم إعمال قواعد القانون الدولي في النزاع وفي نفس الوقت أن يحتوي النزاع إعتبارات سياسية، مثال ذلك ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرضه[1].

العنصر الأخير الذي يحدد طبيعة النزاعات الدولية يتعلق بمدى خطورة النزاع فقد يترتب على النزاع الدولي تهديد السلم والأمن الدوليين كما في أزمة الشرق الأوسط وقد لا يهدد السلم والأمن الدوليين.

أيا كانت طبيعة النزاع الدولي ومدى خطورته فيتم إطلاق صفة النزاع الدولي عليه. والذي يتم حله إما عن طريق القوة أو عن طريق الوسائل السلمية، والذي يتحكم في هذه الطرق هي العناصر الرئيسية للنزاع والتي تكمن في القوة / القدرة (power)، والحقوق (Rights)، والمصالح (interest).

فالقوة تعني القهر أو الاجبار، والحقوق تعني المعايير المستقلة للنزاهه، والعدل المستند للقانون وكل ما أتفق عليه دوليا، أمَا المصالح فهي الاحتياجات والمخاوف وما يقلق، وهذه العناصر الثلاثة نجدها دائما مصاحبة لحل االنزاعات[2].

---

(1) Rams Botham, Oliver, Wood House, Tom and Maill, Huge Contemporary Conflict Rsolution, Second Edition, Cambridg , 2005, pp.103-131.

(2) دعيس، سنان عبد الله حسن، دور المفاوضات في حل منازعات الحدود الدولية، دراسة تطبيقية لتسوية النزاع الحدودي السعودي اليمني، المركز الوطني للمعلومات، الجمهورية اليمنية، 2009م، ص92.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الثالث: نزاعات الحدود

المطلب الاول: نزاعات الحدود والنزاع الإقليمي

أولا: مفهوم نزاع الحدود

ليس من شك أن مصادر النزاع أصبحت في العصر الراهن تخضع لمؤثرات متعددة ومتنوعة، فالبعض منها يعزى إلى قضايا الحدود وما تزخر به من ثروات طبيعية واستكشافات جديدة لحقول النفط سواء كان ذلك على مستوى اليابسة أو البحر، والبعض الآخر يعود إلى توجهات التنافس السيادية أو القومية أو العرقية، أو الدينية أو الاجتماعية، أو الثقافية أو اللغوية، بالإضافة إلى مصادر أخرى للنزاعات مثل النمو السكاني، وأعباء الديون والحواجز التجارية والمخدرات وإتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء وإستفحال المرض والمجاعة، والجفاف والتصحر، وكل هذه العوامل تضامنت معاً ليكون ضحيتها ملايين البشر عبر الحدود الدولية ولتشكل في آن واحد مصادر النزاع[1].

تمثل مشكلة النزاع على الحدود السياسية بين الدول مصدراً رئيسياً من مصادر الصراع الدولي، وقد تفاقمت هذه المشكلة وتزايدت حدتها مع نمو الشعور القومي بل وتطرفه في الكثير من الأحوال[2].

---

(1) تقرير الأمم المتحدة (برنامج السلم) المقدم عملاً بالبيان الذي اعتمده اجتماع القمة لمجلس الأمن في 31يناير 1992، وثائق الدورة (47) للجمعية العامة للأمم المتحدة، الوثيقة رقم479/277، تاريخ1992/6/17، ص4-5.

(2) مشاري عبد الرحمن النعيم، الحدود السياسية السعودية البحث عن الاستقرار، دار الساقي، بيروت، ص 62.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

التقسيمات القائمة للحدود هي، كما يقال، النتيجة المادية لصراعات القوى على المستوى الدولي[1]، فعندما تنشب الخلافات حول الحدود المشتركة بين الدول، فإن الدول لا تركز على أداة التفاوض الدبلوماسي لتسوية تلك الخلافات بقدر ما تركن إلى قوتها العسكرية، وبحسب ما يسفر عنه إستخدام القوة بين الأطراف المتنازعة يتقرر الشكل النهائي لتلك الحدود على هذا النحو أو ذاك[2].

إن عملية تحديد الحدود وتمييزها وكذلك الإتفاقيات الرسمية المصاحبة لتلك العمليات لا تعطي ضماناً لأي دولة من المنازعات الحدودية، فالحدود الهشة تستخدم دائماً كذريعة للخلافات بين الدول[3]، ومع أن الحدود قد تستند إلى ظواهر طبيعية تجعل منها حدوداً ملائمة إلا أن وجود الثروات الطبيعية على جانبي الحدود يمكن أن يؤدي إلى وجود المشاكل ويساعد على عدم الإتفاق، ذلك أن الدول تسعى جميعها إلى تأمين الحد الأمثل والإستراتيجي لحدودها، والكثير منها تحرص على مد نفوذها وتوسيع نطاق حدودها البرية والبحرية لتشمل مناطق غنية في مواردها الاقتصادية أو تتمتع بموقع جغرافي متميز[4].

عند ربط هذه المعطيات مع ما سبقت الإشارة إليه عند دراسة مفهوم النزاع، فإن بعض الكتاب يرى بأن نزاع الحدود هو الخلاف الذي يثور بين دولتين أو أكثر إما بسبب الرغبة في التوسع أو بسبب ظهور موارد معدنية أو نفطية، أو تلك الخلافات حول تعيين المسار الصحيح لخط الحدود بين بلدين جارين.

---

(1) Fisher ,Ronal, J. the Potential Complemetarity of Mediation and Consultation Within A contingency Model of Third Party Inter Vention. Journal of Peace Research , vol 28 no1 p .p 29-42.

(2) Colin Gray, The Geopolitics of Nuclear Era: Heart and Rim lands and Technological Revolution, New York, 1977.p.3.

(3) أحمد مهابة، مشكلات الحدود في المغرب العربي، مجلة السياسة الدولية، ع 111، يناير 1993.

(4) العادل، عبد الله حسن، التسوية القضائية لمنازعات الحدود الدولية، دار النهضة، بيروت، 1997، ص 63.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يتضح لنا من هذا المعنى أن خلافات الحدود " تعبير اختزال" يقصد به إدعاءات متعارضة للدول المتجاورة بشأن تعيين الحدود التي تفصل أقاليمها أو تخطيطها. وبالتالي فهي لا تختلف من حيث طبيعتها عن غيرها من النزاعات الدولية سيما بعد أن عرفتها بعض الإتفاقيات الحدودية بأنها " النزاعات التي يختلف الأطراف المتنازعة فيها على مسألة قانونية[1]، وحظي مثل هذا المعنى لنزاعات الحدود تأييد الفقهاء القانون الدولي مثل كنز الذي يعتبر أن أي نزاع بين الدول هو نزاع قانوني طالما أنه يتعلق بإحدى قواعد القانون الدولي[2].

هناك من يعرف نزاعات الحدود: إنها تعبير عن خلافات حول سندات تعيين الحدود بين دولتين متجاورتين.

يشترط فقهاء القانون الدولي في تعريفهم لنزاع الحدود، أن يتمثل في صورة إدعاء أو احتجاج بين دولتين على موضوع الحدود، و طرق الإفصاح عن هذا الإدعاء أو الإحتجاج يجب أن تكون في شكل تبادل المذكرات الدبلوماسية، أو رفع الأمر أمام محكمة العدل الدولية، أو إثارة موضوع الخلاف أمام مؤتمر دبلوماسي، أو خلال دورة انعقاد أي جهاز تابع للمنظمات الدولية، وأن ينجم عن الإدعاء أو الإحتجاج رفض من قبل الأطراف الأُخرى، كأن تنكر الدولة الإدعاء الذي تدعيه الدولة الأُخرى بخصوص منطقة النزاع، حينها ندرك أن هناك نزاعاً حدودياً.

مهما يكن، تعتبر النزاعات الحدودية ذات طابع قانوني محض لأنها لا تخرج عن تعريف محمكمة العدل الدولية للنزاع بإعتباره خلافاً بين وجهات نظر قانونية يبت فيها من خلال المحكمة ذاتها، ويعكس الطابع السياسي أن الخلاف على الحدود هو خلاف على الخط الذي يبين

---

(1) Goertz, Gray and Paul Diehl, Territorial Changes and International Conflict, London Vasquez press, 1993, .p11

(2) عمر، سعد الله، الحدود الدولية النظرية والتطبيق، دارهومة للنشر، الجزائر، 2007، ص 181.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

سيادة الدولة، إذ تثور نزاعات الحدود بغرض توسيع السيطرة الإقليمية للسيطرة على الموارد المعدنية بما فيها البترول، أو بسبب وضع الخط الفاصل للحدود البرية والبحرية أو النهرية بشكل فيه تعدي على سيادة الدولة الأُخرى بإقتطاع أجزاء من دولة وضمها إلى أراضيها.

ثانيا: التفرقة بين نزاع الحدود والنزاع الاقليمي

ليس من شك في أنّ التفرقة بين المنازعات الإقليمية ومنازعات الحدود تفرقة يشوبها الغموض وعدم الوضوح، ومرجع هذا الغموض حقيقة أن معظم المشاكل الناجمة عن هذين النوعين من المنازعات الدولية متشابهة في مظاهرهما الخارجية بدرجة كبيرة، وكلا النوعين من المنازعات يشكلان جزءاً لايتجزأ من مشكلة أكبر متعلقة بتحديد مجال السيادة الإقليمية، ويشير المحكم الدولي هوبر 1928بقوله: " إن السيادة الإقليمية على وجه العموم، موقف قانوني معترف به تم تحديده بحيز ونطاق جغرافي معين، سواء تم ذلك بحدود طبيعية أو بعلاقات صناعية تم تأكيدها من خلال إتفاقيات دولية عقدتها الأطراف المعنية والتي أضفت على الحدود صفة النهائية والثبات". [1]

من الملاحظ أنّ منازعات الحدود تنشأ عندما ينشب نزاع بين دولتين من الدول المتجاورة حول خط يفصل بين مجال ونطاق السيادة الإقليمية لكل طرف، إلاّ أنّ المشكلة الحقيقية تتعلق بكيفية تقسيم الإقليم بين الأطراف، وعلى أي أساس ينبغي تقرير الحلول في تلك المنازعات، ومثال ذلك النزاع العراق الكويتي، بدأ على الإقليم مستنداً على الحقوق المتوارثة للإقليم[2]، ثم

---

(1) Denneng .R. the Acquisition of Terrtory in International Low, University of Colora- Plenum Press, NY, .1992 , p.93

(2) أنيس،كلود .التنظيم الدولي والسلام العالمي، ترجمة: العريان، عبد الله، دار هومة، الجزائر، 1964م، ص62.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في مرحلة لاحقة أصبح نزاعاً بين الدولتين على الحدود وليس على الإقليم بل على مناطق من الإقليم، أضف إلى ذلك أنهُ في نزاع الحدود كلا الطرفين المتنازعين لهما نفس الحقوق. والمشكلة تثور حول كيفية تحديد وتخطيط هذه الحدود، بينما النزاع الإقليمي يدور حول مساحة واسعة من الارض، لا بد أن ينتهي لصالح أحد الأطراف[1].

يرى "شيك وورث" – أحد المختصين القانونين في النزاعات الدولية–في دراسة أجراها حول الموقف القضائي من التمييز بين منازعات الحدود والمنازعات الإقليمية من خلال متابعته لأحكام المحاكم الدولية، أنّها لم تهتم بالتفرقة بين نزاع الحدود وبين النزاع الإقليمي، ورأى أنّ كلا من المنازعات المتعلقة بالإقليم وتلك المتعلقة بالحدود تندرج تحت إصطلاح السيادة الإقليمية بالمعنى الواسع، إلا أنه في حالة المشاكل الإقليمية فأنّ النزاع يتعلق بطرق إكتساب الإقليم، وهي قواعد تقليدية مسلم بها في القانون الدولي مثل التقادم، والتنازل، والغزو، والاحتلال، مع ملاحظة أنّ بعض المنازعات التي تثور حول الحدود قد تتم الإستعانة بأسباب وطرق إكتساب الإقليم[2].

(1) طه، فيصل عبد الرحمن، القانون الدولي ومنازعات الحدود، ط1، شركة ابو ظبي للنشر، 1985م، ص119.
(2) مقلد، اسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الاصول والنظريات، 1984م، ص 104.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المطلب الثاني: أنواع نزاعات الحدود

تتميز الحدود السياسية بثباتها على الرغم من تغير بعضها، لأن تغييرها ترتبط به منازعات كثيرة، وقد يسهل تغيير بعض الحدود السياسية التي لم تتبلور بعد، ولم ترتبط بعوامل التقليد التاريخي، وبالمصالح الإقتصادية، وعادة ما يستخدم العنف أو التهديد بإستعمال القوة لتغيير الحد السياسي، ثم عقد الإتفاقيات المكرهة بين الأطراف غير المتكافئة لإقرار ذلك، ومن المعلوم أنّ كل ما قام على الإكراه فهو باطل قانوناً لأنه سيتغير في المستقبل عندما تسمح الفرصة بذلك. معنى هذا أن الحد السياسي يتغير لوجود قوى على أحد جانبيه أو كليهما تسعى لتغييره، بينما هناك عوامل أخرى تعمل على ثباته في مكانه وعدم زحزحته[1].

يعتبر الضغط السكاني أحد العوامل التي تدفع إلى تغيير الحدود السياسية، كما أن الحروب من بين عوامل تغيير الحدود السياسية، وقد تكون المبررات الاقتصادية والإيديولوجية والعسكرية من بين العوامل المغيرة للحدود السياسية، وذكر جونز عام 1945 أن الحدود السياسية تشبه جلد الإنسان فهي إمّا إن تمرض بنفسها أو تعكس المرض الذي يعاني منه الجسد وأنّ عوارض هذا المرض تكمن في النزاع بين الحكومات في مناطق الحدود[2].

يعتبر القانون الدولي هو المختص بصنوف النزاعات الحدودية والتي تثور بشأن منح السيادة المترتبة على الحدود، و تحديد الحدود، وتخطيطها، عند وجود إدعاءين متعارضين لموضع خط حدود واحد، [3]، فهو يختص بالنزاعات التي تنشأ قبل تعيين الحدود في اتفاقية أو سند قانوني، وبعد إبرام اتفاق صريح أو ضمني بشأن تحديد الحدود.

---

(1) محمد فاتح عقيل، مشكلات الحدود السياسية، مكتبة المعارف ،الإسكندرية، 1976، ص 63-64.

(2) Boggs, International Boundaries, Study of Boundary Functions and Problems, Academic Press, New York, 1940, P25.

(3) شهاب، مفيد ، قانون البحار الجديد والمصالح العربية، معهد الدراسات العربية، القاهرة، 1977م، ص 57.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لقد حدد العالم بريسكوت أربعة أنواع من المنازعات الحدودية هي:

1. نزاعات تخطيط الحدود: demarcation of international border

عملية فنية يتم بمقتضاها رسم خط الحدود في معاهدة أو قرار تحكيم على الطبيعة، والقيام بأعمال المسح الضرورية على الأرض' ويمكن تعريف هذه المرحلة بأنها عملية تطبيق الوثائق المحددة للحدود على سطح الأرض[1]، فهي تشكل جوهر عملية صنع الحدود، وهي مرحلة أصعب من تعيين الحدود، وكما لاحظ "هولدشن" [2]، أن هذه العملية غالبا ما ينشأ ويستفحل خلالها النزاع بسبب:

أ- غموض وعدم دقة المصطلحات المستخدمة في معاهدات الحدود.

ب- ظهور عقبات غير متوقعة أدت إلى اختلاف وجهات نظر الطرفين حول كيفية تنفيذ الاتفاق الوارد في المعاهدة ودون إدخال أي تعديلات عليه.

ج- هذه العملية تحتاج إلى نفقات باهظة، قد تدفع الدول إلى تأجيل اللجوء إليها أو العدول عنها نهائيا.

غالبا ما يعهد إلى لجنة دولية بمهام تخطيط الحدود، ويطلق لها الحرية في استخدام الآليات والوسائل التي تراها مناسبة لتخطيط الحدود.

تطبق عملية تخطيط الحدود على الحدود الطبيعية والاصطناعية والوهمية، فالبنسبة للحدود الطبيعية يترك للطرفين تحديد خط الحدود بينهما بموجب اتفاقية دولية تسجل في الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة [3].

---

(1) Encyclopedia, Britannica, Vol.3, 1959, p 964.

(2) Holdich, Political Frontiers and boundary Making, London. 1976, p 208

(3) سعد الله، عمر، الحدود الدولية النظرية والتطبيق، دار هومة للنشر، الجزائر، 2007م، ص 194.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

عندما تكون الحدود الطبيعية عبارة عن جبال، فإنّه غالباً ما يمر خط الحدود من خط تقسيم الأمطار، وعندما تكون أنهاراً غير صالحة للملاحة يمر خط الحدود من منتصفها تماماً، وعندما تكون الأنهار صالحة للملاحة يمر خط الحدود من منتصف المنطقة الصالحة للملاحة، ويسمى هذا الخط بخط " الثالوج".[1]

أمّا خط الحدود الإصطناعية فيمر بعد التحديد على الأرض بنوع من الشواخص ونقاط الأعلام، ويتم تخطيط الحدود الوهمية بعد تحديدها بشكل إفتراضي متصل بين نقطتين مجددتين على الأرض بخطوط وهمية مستقيمة[2].

2. نزاعات تحديد الحدود:delimitation of international border

نعني بتحديد الحدود: العملية القانونية التي تهدف إلى وصف خط الحدود في إتفاقية ثنائية، أي كيفية السير من علامة إلى أخرى بين دولتين في إطار صك اتفاقية أو عبر مرسوم أو بموجب خريطة يعتمدها الطرفان، وتعني الإتفاق على مكان وضع خط الحدود[3].

إنّ تحديد الحدود لا يعبر عن وضع خط الحد فقط بل تحديد مسألة السيادة على الإقليم التي تتاخم هذا الخط، هذا ما ينطبق فقط لتوضيح الفكرة على قضية الحدود بين البحرين وقطر التي فصلت فيها محكمة العدل الدولية عام 2001، فحكم المحكمة في تلك القضية لم يختص فقط بتحديد الحدود البحرية، وإنما اشتمل على إعادة جزيرة حوار، وبعض الجزر الأخرى إلى

---

(1) Boggs, International Boundaries and Study of Boundary Functions and Problems, New York, 1940, p25.1

(2) غانم، محمد حافظ، الوجيز في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973م، ص 234.

(3) International Boundary be Described Inch by Inch, and scientifically Depicted in an International Treaty, London, Vol 50 no 2, P 408.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

السيادة البحرينية[1].نزاعات تحديد الخط هي نزاعات موضعية قد تنتج من التفسيرات المتضاربة لمعاهدات الحدود.

3. النزاعات الوظيفية:

تنشأ هذه من التأثيرات المختلفة للحدود على حركة الناس والبضائع، حيث ترى إحدى الدول، أن الدول المجاورة تحاول وضع العراقيل، وإيجاد الصعاب على حركة العبور عبر خط الحدود المار بين الدولتين.

وهناك ثلاثة أنواع من النزاعات الوظيفية يمكن ملاحظتها في نزاعات الحدود وهي:

أ. **نزاعات مرتبطة بإجراءات العبور عبر الحدود**، إذ تختلف إجراءات عبور الحدود بين دولة وأخرى، وغالباً ما تعكس هذه الإجراءات التغيرات التي تطرأ على العلاقات السياسية بين الدول المتجاورة، وهناك الكثير من الصعوبات التي قد تخلقها دولة أمام عبور مواطني دولة أخرى، مثل تأخير حركة العبور، والإجراءات الغير مباشرة المرتبطة بتفتيش الأمتعة والبضائع[2].

ب. **العبور غير النظامي " التسلل عبر الحدود"**

يساعد على وجود حركات عبور غير شرعية، مرور الحدود بمناطق صحراوية غير مأهولة يستخدمها الناس كنقاط عبور، وتحدث النزاعات الحدودية حينما تفشل الدولة في منع مثل هذه الحركات أو عندما تساعد على مثل هذه الحركات نحو الدولة الأخرى[3].

---

(1) محمد أبو الفضل، النزاع بين قطر والبحرين،مجلة السياسة الدولية، العدد113، يناير19993م، ص227

(2) Muir, R. Modern Political Geography. Macmillan, London. 1981, P 52-55.

(3) الذيب، محمد ، الجغرافيا السياسية، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، 2004م، ص 685.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ج. **المشكلات المرتبطة بالحدود على المستوى المحلي** مثل تهريب السلاح وتهريب البضائع المختلفة، وقد انتشر في الآونة الأخيرة ظاهرة تهريب المخدرات.

غير ذلك حينما ترسم الحدود عبر منطقة حضرية أو ريفية مأهولة بالسكان، الأمر الذي تصبح معه الحدود عقبة كأداء على المستوى المحلي للمناطق الحدودية المتجاورة، وأكبر مثال على سوء أوضاع الحدود هو مدينة القدس عندما قسمت إلى قسمين القسم القديم، والذي الحق بالأردن والباقي وقع ضمن المنطقة التي احتلتها إسرائيل، وبعد عام 1967 توحدت القدس تحت سيادة الإحتلال الإسرائيلي، واليوم يطالب الفلسطينيون بعودة الجزء المحتل (القدس القديمة لتكون عاصمة الدولة الفلسطينية الأمر الذي يقتضي إذا وافقت إسرائيل إعادة تجزئة المدينة من جديد وإلحاق الضرر على المستوى المحلي من جديد[1].

4. نزاعات حول المصادر الطبيعية الحدودية

يظهر هذا النوع من النزاعات الحدودية حيث يؤثر استغلال دولة ما لمواردها على دولة أخرى، ومعظم النزاعات في هذا المجال هي نزاعات حول المياه سواء فيما يتعلق باستغلال تلك المياه، أو بالتلوث الذي يلحق بمياه الأنهار المارة في أكثر من دولة، أو الاستغلال المشترك للمياه الجوفية أو للنفط.

ربما تنشأ النزاعات من إكتشاف الماء والأملاح والبترول والثروات المعدنية على جانبي الحدود، وتسبب في العادة خلافات حدودية بين الدول بخصوص إستغلال هذه الموارد[2].

---

(1) Dustin, Berna, Jason Campbl، على شبكة الإنترنت، بتاريخ2010/2/12
www.uni- munster. de/pokitiik WissenschafP Peace and Conflict Studies.

(2) Smith, The Disputed Water of The Jordan, Transactions of British Geography, London, 1966, PP111-128.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المطلب الثالث: الابعاد السياسية في نزاعات الحدود

على الرغم من تعدد محددات النزاعات الحدودية في العالم العربي إلا أن المحددات السياسية غالبا ما تكون هي القاسم المشترك بين جميع النزاعات، إذ أن المحددات المرتبطة بالابعاد الجغرافية والخرائط السياسية غالبا ما يتم اللجوء إليها، وذلك لتبرير الخلافات السياسية بين دول النزاع، وتظهر وتختفي هذه المبررات حسب وتيرة الخلافات السياسية ومن أبرز المحددات السياسية لنزاعات الحدود الدولية ما يلي:

1- تشكل نزاعات الحدود إحدى الحلول التي يلجأ اليها بعض النظم السياسية لمواجهة المشكلات الداخلية لدولهم، فإثارة نزاع الحدود هو وسيلة حفظ الأمن الداخلي عن طريق شغل الرأي العام الداخلي بخطر خارجي غالبا ما يتعلق بمسألة الحدود[1]، فتتحلل الدول من الضغوط المحلية على حساب إفتعال أزمة سياسية مع جاراتها من الدول على مسائل الحدود[2] وتعتبر المشكلات الداخلية التي عانى منها المغرب من أبرز أسباب إثارة نزاع الحدود مع جارته الجزائر، عندما برزت المعارضة الداخلية لسياسة النظام المغربي لجأ محمد الخامس إلى شغل الرأي العام المغربي وشحنه ضد الجزائر[3].

2- في كثير من الحالات يكون الخلاف الحدودي مجرد انعكاس لسوء العلاقات بين الدول الأطراف أو غطاء لضغوط سياسية، فطالما كان هناك إنسجام وتآلف بين حاكمين متجاورين، أُقفل ملف الخلافات الحدودية[4]، أمّا إذا كان هناك خلاف بين أشخاص الرؤساء كان النزاع

---

(1) النعيم، مشاري عبد الرحمن، الحدود السياسية البحث عن الاستقرار، دار الساقي، 1999م، ص95.

(2) الاشعل، عبد الله، قضية الحدود في الخليج العربي، المعارف، القاهرة، 1978م، ص11.

(3) العقاد، صلاح، الاطار التاريخي لمشكلات الحدود، مجلة السياسة الدولية،العدد111 يناير، 1993، ص174.

(4) نصر مهنا، محمد، نبراوي، فتحية، الخليج العربي في تاريخ العلاقات الدولية الإقليمية، منشأة المعارف، القاهرة،1988، ص395.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

على الحدود متعلقاً بالتوجيهات العامة للنظام الحاكم[1]، فتثور الخلافات الحدودية بسبب عدم توافق الحكومات في الدول المعنية، سواء لإختلاف اهدافهما، أو نتجية دخولهما في تحالفات، أو لمجرد خلافات شخصية بين الحكام، ولذا فإنه مع زوال الأسباب المؤدية الى الخلاف بينهم سرعان ما تتوارى أثار النزاع الحدودي، ومثال ذلك النزاع السعودي القطري[2].

3- لا يكاد أي نزاع حدودي يخلو من الأسانيد والحجج والإدعاءات التاريخية التي يقدمها أطراف النزاع للدفاع عن وجهة نظرهم في حقوقهم، وهي تمثل أدوات دفاع داخلي مع أن القانون الدولي والسياسي يرفض الإدعاءات التاريخية[3]، وفيما يتصل بالعوامل والإدعاءات التاريخية يجب التميز بين نوعين من هذه الإدعاءات:

النوع الأول: يمثل تلك الإدعاءات والمطالبات المرتكزة على أُسس وروابط سابقة على الحقبة الإستعمارية، وبالتالي فإنها تعارض كافة التغيرات التي أدخلها الإستعمار على الحدود الفعلية وتبقى المطالبة بإعادة الحال الى ما كان عليه قبل مجيء الحقبة الإستعمارية [4].

أما النوع الثاني: فإنه يتعلق بالإدعاءات التاريخية المرتكزة على التعديلات التي أدخلها الإستعمار، وتطالب فيها الأطراف بعدم الإعتداء وعدم تغير الوضع القائم الذي أوجده الإستعمار[5]، فالمستعمر بتقسيمه الجائر للحدود ويكون قد خدم أحد الأطراف بتقسيمه،

---

(1) شرارة، وضاح، حول بعض مشكلات الدولة في الثقافة والمجتمع العربيين، دار الحداثة للنشر، بيروت، بدون تاريخ، ص182.

(2) رضوان، محمد، منازعات الحدود في العالم العربي مقارنة سسيوتاريخية لمسألة الحدود العربية، إفريقيا، والشرق، بيروت، 1999م، ص138.

(3) العيدروس، محمد حسن، الحدود العربية العربية في الجزيرة العربية، دار العيدروس للكتاب، دبي، 2004م،ص79.

(4) العقاد، صلاح، الاطار التاريخي لمشكلات الحدود ، السياسة الدولية، العدد111، يناير1993م، ص175.

(5) رضوان، محمد، منازعات الحدود في العالم العربي مقاربة سسيوتارخية، لمسألة الحدود العربية، إفريقيا والشرق، بيروت، 1999م، ص136.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالدول التي تريد أن تحافظ على الوضع القائم الذي أوجده المستعمر هي دول مستفيدة من التقسيم، ومثال ذلك نزاع الحدود العراقي الكويتي، وتبقى الأسباب التاريخية في جوهرها أدوات تعبئة داخلية حتى في ظل الرفض القانوني الدولي والسياسي لهذا النوع من الإدعاءات[1].

4- تعتبر الجماعات العرقية التي فرقت بينها الحدود السياسية المصطنعة عاملاً يقف وراء النزاعات الحدودية، فالتقسيم السياسي للحدود أسفر عن تمزيق الوحدات الإجتماعية، والبشرية للقبائل[2]، والمستعمر لم يراعي في رسمه للحدود الإعتبارات القبلية والبشرية محاولاً تغير التركيب القومي والقبلي بين الدول، الأمر الذي كان من شأنه إثارة العديد من المشكلات والمنازعات، وتظل علاقة التفاعل المتبادلة بين الوحدات الإجتماعية على الحدود من الأسباب لقيام المشكلات الحدودية' مثال النزاع بين السودان ومصر.

---

(1) العيدروس، محمد حسن، الحدود العربية- العربية في الجزيرة العربية، دار العيدروس الكتاب، دبي،2004م، ص58.

(2) الدسوقي، مراد ابراهيم، البعد العسكري للنزاعات العربية – العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد111، يناير1993م، ص 196.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصـــل الثـــاني

البعد الاقتصادي في نزاعات الحدود العربية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تمهيد

تشكل الثروات الاقتصادية وكيفية إستغلالها و توزيعها بين الأطراف التي تدعي بأحقيتها عاملاً بارزاً لإثارة النزاعات الحدودية بين دول العالم، في ظل تعدد وتنوع الثروات الإقتصادية والتي تشمل الثروات المعدنية كالنحاس والحديد والفوسفات واليورانيوم وثروة النفط والبترول والغازالطبيعي، والموارد المائية كمياه الأنهار والبحيرات، ومناطق الجرف القاري، والأبار الجوفية، والمراعي...الخ، جميع هده الموارد تعتبرمحفزاً نوعيا لإثارة النزاعات الحدودية حسب إرتباطها بالتبدلات الإقتصادية التي تشهدها المناطق الحدودية، فالنزاع الحدودي يكون نزاعاً اقتصادياً من الدرجة الأُولى عندما تكون حدود الدول المجاورة غنية بالموارد السابقة، أو غنية بأحدها [1].

من أبرز النزاعات الحدودية في المنطقة العربية التي مثلت الموارد المائية عاملاً مثيراً لها، النزاع المصري السوداني حول مياه النيل، حيث شكلت المياه وسُبل إستغلالها على الأراضي الزراعية الواقعة على ضفاف النيل عاملاً أساسياً في إثارة النزاع، ولا يقف النزاع حول الموارد المائية على نصيب كل طرف من الأطراف على الحصة المائية، وإنما يتعداها ليمتد إلى الثروات الإقتصادية الاخرى المرتبطة بها كالصيد، وحركة الملاحة... وغيرها، الأمر الذي يعزز ويضاعف من جوانب النزاع الحدودي المرتبط بالمياه وسبل استثمارها[2].

فيما يتعلق بالثروات المعدنية واثرها في اندلاع النزاعات الحدودية، تزداد النزاعات تعقيدا في المناطق الحدودية التي تفتقر إلى التعيين والتخطيط الواضحين بصورة تدفع الدول المتجاورة

---

(1) زهران، جمال علي، قضايا الحدود العربية الإقليمية، الحد الشمالي والشرقي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، إبريل 1993م، العدد 112، ص 77.

(2) حسني، موسى رضوان،الأسباب الاقتصادية لمنازعات الحدود الدولية في المنطقة العربية ودور الجامعة العربية في تسويتها، كلية الحقوق، القاهرة، 1999م، ص15.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

لاستثمارها وفرض سيادتها على المناطق التي تتوفر فها تلك الثروات، وفي هدا السياق يمثل الخلاف الحدودي بين السعودية ودولة الامارات العربية أحد أبرز الخلافات الحدودية ذات الصلة، والذي عزز من إثارته بصورة كبيرة توافر كميات هائلة من البترول والثروات الطبيعية التي تختزنها الاراضي الحدودية بينهما[1].

ترجع العديد من النظريات ظاهرة النزاعات والحروب الحدودية إلى مجموعة معقدة من الروابط المتداخلة أو العوامل أوالمتغيرات السياسية، والإقتصادية، والبيئية، والإجتماعية، والثقافية، والدينية، ويختلف الوزن النسبي لأهمية كل عامل من العوامل من حالة لأُخرى[2].

تؤكد العديد من الدراسات على أنّ وفرة الموارد الإقتصادية الطبيعية تسهم في تزايد إحتمالات تعرض الدول لمخاطر النزاعات على الحدود التي تحتوي ثروات إقتصادية مقارنة مع الدولة التي لا تتوفر فيها تلك الموارد بغزارة، فالنزاع يتركز حسب تمركز الموارد الاقتصادية، وفي أماكن وجودها، إلاّ أنّ العلاقة بين الموارد الإقتصادية والنزاعات الحدودية قد تكون مضلله بعض الشئ نتيجة لتداخل العوامل السابقة مع بعضها، وفي مثل هده الحالة يصعب تحديد و قياس أثر كل منهما بصورة دقيقة[3].

يهدف هذا الفصل إلى إبراز الوزن النسبي للمتغير الإقتصادي، وأثره في نزاعات الحدود العربية – العربية، بعبارة أُخرى توضيح أثر الموارد الإقتصادية على نزاعات الحدود في المنطقة العربية، مقارنة مع المتغيرات الأخرى التي تكون سبباً في نزاعات الحدود.

---

(1) عمارة، أسامة، النظام القانوني لاستغلال الثروات المعدنية الممتدة عبر الحدود الدولية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1980م، ص 65.

(2) الهياجنة، عدنان، الحدود والحروب في بحوث العلاقات الدولية العربية: دراسة نقدية، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، مجلد 26، 1999م، ص18.

(3) صبحي، مجدي، الحدود والموارد الإقتصادية،مجلة السياسة الدولية، العدد111، القاهرة، يناير1993م،ص88.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الأول: نزاعات الحدود العربية

المطلب الأول: نبدة الحدود العربية- العربية

قدرت الحدود السياسية البرية للدول العربية بحوالي 34.492كم ، ويبلغ متوسط عمر الحدود العربية المرسومة حوالي 70 عاماً فقط ،إذ تعتبر الحدود الدوليه في الوطن العربي حديثة النشوء أو العهد، فغالبية الحدود البريه قد رسمت أو حددت ما بين 1880-1930 وبشكل واسع نتيجة للتدخل الاوروبي عاكسة تحديد وتعين الحدود المتفق عليها من قبل القوى الاستعمارية في حقبة التسويات السلمية لما بعد الحرب العالمية الاولى .

والجدول رقم (1) يوضح الحدود البريه للوطن العربي

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الجدول رقم (1)

الحدود البرية في الوطن العربي [1]

الرقم	الدولة	طول الحدود/ كم	الوضع الحالي
1	مصر – قطاع غزة	11	منطقة حدية غير متنازع عليها ثبتت بموجب معاهدة كامب ديفيد في عام 1978م.
2	الجزائر– المغرب	1100* 1115	منطقة حدودية متنازع عليها.
3	مصر– السودان	1273	نزاع حول مثلث حلايب وراس وادي حلفا
4	ليبيا– تونس	459	منطقة حدودية متنازع عليها على مناطق الجرف القاري، تمت تسويتها عن طريق محكمة العدل الدولية.
5	العراق– الكويت	240	منطقة متنازع عليها وشهدت عمليات عسكرية بشأن الكويت.
6	العراق– سوريا	605	منطقة غير متنازع عليها حددت من قِبل فرنسا وبريطانيا في عام 1926م.
7	الأردن– السعودية	742	منطقة غير متنازع عليها حددت بموجب معاهدة عمان 1965م.
8	الأردن– سوريا	375	منطقة غير متنازع عليها حُددت بموجب معاهدة سايكس بيكو 1961م، ومن ثم برتوكول باريس 1931م.
9	تونس– الجزائر	965	منطقة حدودية غير متنازع عليها.
10	الكويت– السعودية	222	منطقة متنازع عليها حددت بموجب معاهدة وقعت عام 1969م.
11	لبنان– سوريا	375	منطقة متنازع عليها
12	عُمان–	676	منطقة غير متنازع عليها حددت بواسطة

(1) كتاب حقائق عالمية، واشنطن، السي. آي. ايه، 1995، مع إجراء تعديلات حول الحدود المتنازع عليها من قبل الباحث.

* إختلاف الأرقام يعبر عن وجهات النظر المختلفة بين دول النزاع حول طول الحدود.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

	السعودية		اتفاق آذار 1990م
13	عُمان- الإمارات العربية	410	منطقة متنازع عليها مع رأس الخيمة منطقة مسندم، ومع أبو ظبي على واحة البريمي.
14	عُمان- اليمن	288	منطقة غير متنازع عليها، حددت باتفاق وقع عام 1992م.
15	قطر- السعودية	40	أدى تطبيق اتفاق عام 1965م بشأن تحديد الحدود إلى حدوث اشتباك عسكري.
16	قطر- الإمارات	20	نزاع حول خليج الخور.
17	السعودية- الإمارات	69	جزء من الحدود مع أبو ظبي حدد بإتفاق وقع شهر أيلول عام 1974م، وظل الجزء الآخر غير محدد.
18	السعودية- اليمن	1458 1384	منطقة نزاع حول تطبيق معاهدة الطائف(1934م) فيما يتعلق بالجزء الغربي من الحدود،وفيما بعد تم تحديد الأجزاء الأخرى.

كتاب حقائق عالمية، واشنطن، سي، آي ، إيه، مع بعض التعديلات من قبل الباحثة.

ظهور الحدود السياسية في منطقة إفريقيا العربية أقدم من الظهور في غيرها من المناطق العربية الأخرى، فمعظم الدول العربية تعود عضويتها في عصبة الأُمم المتحدة إلى بدايات القرن العشرين، ومن الطبيعي أن يصاحب نشأة كل كيان جديد ضرورة مواجهة مشكلاتها سواء في ما يتعلق بمسألة الحدود، أو فيما استجد عقب الإستقلال من القضايا التي تتطلب إستحداث حلول مناسبة[1].

فعندما انسحبت الدول الإستعمارية، سواء الإستعمار الفرنسي أو الإيطالي، أو الإسباني، أو البريطاني من الدول العربية، تركت إرثاً من حدود الأمر الواقع خلفها، وفي الحقيقة إعتقدت

(1) الشافعي، بشير محمد، القانون الدولي العام في السلم والحرب، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1971، ص 389.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الدول الإستعمارية ولفترة طويلة أنهُ إذا لم تكن الحدود التي رسمتها بين الدول العربية تتسبب في مشكلة مباشرة، فإنه يجب أن تتركها وشأنها، وأن عليها أي "الدول الاستعمارية" أن تُبدع في خلق مشاكل وقضايا تمكنها في أي وقت من التدخل في شؤون مستعمراتها، وهو ما تم لها عن طريق رسم الحدود المضللة بين الدول العربية[1].

قليل من الحدود في الدول العربية يتفق الى حد ما مع التقسيمات الحضارية والتاريخية، بيد أن غالبية ترسيمات الحدود كما أشرنا فُرضت من القوى الاستعمارية وبشكل اعتباطي دون اهتمام بالجغرافيا البشريه والمادية للمنطقة، حتى أن بعض الحدود يدور النزاع حولها حاليا لأنها تفصل ما بين أُناس أو شعوب متماثله فرقت بينهم الحدود المصطنعة.

المسألة المهمة التي تتعلق بترسيم الحدود الدولية في الدول العربية تنبع من أن موقع خط الحدود على السطح يمكن أن يكون حاسماً في إستخراج الماء والنفط وهما مصدران كما هو معروف رئيسان تعتمد عليهما حياة وثروة الشعوب[2].

أنّ الحدود في أغلب الأحيان لم ترسم بشكل يعكس توزيع الموارد أو المصادر الجوفية، وبذلك فهي تزيد من تفاقم الوضع السياسي الجغرافي للمنطقة[3].

معظم الدول لا تحترم الحدود الدولية بينها وبين جيرانها وبالتالي فإن احتياطي الغاز والنفط والموارد المنتشرة على الحدود يؤدي بشكل أو بآخر إلى تعزيز إنتاج وإستخراج هذه

---

(1) العقاد، صلاح، الإطار التاريخي لمشكلات الحدود العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 112، يناير 1993م، ص 172- 175، ص 50.

(2) أبي عاد، ناجي، النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، الناس، التهديدات الأمنية، دار الأهلية للنشر، عمان- الأردن، 1999م، ص 142.

(3) Schofield, Richared,Arabian boundary Disputes, London Archive Edition,1992, p21.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الموارد من جانب دولة ما على حساب دولة أخرى مجاورة [1]، كما أنّ التطورات التي حدثت في عمليات الحفر الأفقية تسمح للمنتجين بالإستفاده بشكل أكبر من مخزون الهيدروكربون شبه السطحي للدول المجاورة، والمشكلة في هذا الحال تكون إذا كانت الأطراف المعنية لا تتعاون لضمان افضل إحتياطي أو إذا كان هناك تنافس لمحاولة ضخ أكبر كمية من البترول من الحقل النفطي، الأمر الذي يعزز في أسوأ الاحوال لحدوث خلافات يمكن أن تنتهي إلى صدام عسكري بين الدول المجاورة [2].

طيلة العقود الماضية سعت بعض الدول إلى تسوية معظم خلافاتها بالطرق السلمية عن طريق المفاوضات والحوارات الثنائية، إلاّ أنّ ضعف أو غياب التقاليد المؤسسية في مجال حل النزاعات بين الأقطار العربية سواء على الصعيد الداخلي القطري أو على صعيد تفاعلات النظام العربي بصفة عامة، جعل النزاعات تتطور إلى مرحلة الصدام العسكري، ومثال ذلك الخلافات بين الكويت والعراق،[3] والتي كانت سببًا من أسباب غزو الأخير لها في عام 1990م، مما هيأ الظروف إلى إتساع رقعة التدخلات الخارجية في المنطقة العربية، وأدّى إلى تدهور وتأزم العلاقات ليس بين الدولتين المعنيتين بالخلافات بل شمل ذلك جميع دول الجامعة العربية، والتي إنقسمت بين معسكرين: معسكر مؤيد للكويت ومرحب بالتدخلات الخارجية، والآخر رافض لها وعاجز عن إيجاد حل للأزمة في إطار المجموعة العربية، الأمر الذي زاد من أزمة العلاقات العربية، وأوهن من نظامها المشترك. [4]

---

(1) محمد، عبد السلام، أمن الحدود في المنطقة العربية، مركز شركاء التنمية، على شبكة الإنترنت 25-7-2010، http//www/pidegypt.org/download/forum-papers/9.pdf.

(2) Ahrari, M, E, , the Gulf and International Security, London,1998, p12.

(3) الشقيري أحمد، حل النزاعات العربية بالطرق السلمية، منتدى الفكر العربي، الندوة التي عقدت في صنعاء بعنوان النزاعات العربية الراهنة: طبيعتها وتطورها، 2008م، ص 10.

(4) الشقيري، أحمد، المرجع السابق، ص18.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المطلب الثانـــي

طبيعة نزاعات الحدود العربية الاقتصادية

تصنف النزاعات بين الدول العربية حول الحدود والموارد الاقتصادية وفقًا لموضوع النزاع والأطراف الداخلة فيها على النحو التالي:

النزاعات الداخلية: تعاني الكثير من الدول العربية من المشكلات الداخلية نتيجة التباينات العرقية والدينية، وهناك صراعات بسبب الموارد الاقتصادية والثروات بين الفئات السكانية المكونة لشعب الدولة، فمثلاً الصراعات بين شمال السودان وجنوبه، وبين الأكراد والشيعة والسنة في العراق، وكذلك الحرب الأهلية في الصومال، هي في بعض جوانبها نزاعات على الثروة والموارد بين الفئات السكانية في البلد الواحد، وإن تغلفت بمطالب سياسية أو اجتماعية أو تباينات عرقية ودينية[1].

النزاعات الإقليمية: تظل مناطق الحدود كامنة وساكنة حتى يتوافر لها ما يمكن أن يسمى بالأهمية الإستراتيجية، حيث تكون حينئذ مثارًا للمشكلات بين الدول المتجاورة، ومنذ أن اكتشف (هولمز)، النفط في منطقة الخليج عام 1932م، بدأت الأهمية الإستراتيجية للمنطقة، بخاصة أن النفط كان أكثر اكتشافًا في المناطق الحدودية لدول الخليج، ثم تزايدت الأهمية الاقتصادية لمناطق الحدود أكثر بعد حرب 1973م، عندما تضاعفت أسعار البترول عدة أضعاف، بحيث أصبحت المناطق الحدودية محورًا هامًّا في معظم النزاعات الجارية في هذه المنطقة[2]، وتعد هذه النزاعات هي المسئولة عن أجواء التوتر المستمرة بين الدول العربية

---

(1) مجدي صبحي، الحدود والموارد الاقتصادية، مجلسة السياسة الدولية، العدد 111، القاهرة، يناير، 1993م، ص 88.

(2) السرياني، محمد محمود، الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2001م، ص 87.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ودول الجوار الجغرافي مثل النزاع بين إيران والإمارات، والحرب بين العراق وإيران، ولا تقف تلك النزاعات الإقليمية عند وجود الخلافات حول الحدود أو الموارد الاقتصادية بل تتخطاها إلى نزاع حول مناطق إستراتيجية، وعلى الأخص خطوط الملاحة الحيوية.

فيما يلي نبذه عن النزاعات الحدود العربية- العربية على الموارد الاقتصادية والموارد المائية "مع ملاحظة ان حجم الموارد الاقتصادية قد تم عرضه في الجدول رقم (14) "

أولاً : نزاعات حدود عربية على مورد البترول

1. نزاع الحدود بين السعودية وعُمان وأبو ظبي.

موضوع النزاع

يدور النزاع بين المملكة العربية السعودية وأبو ظبي وعُمان على منطقة واحة اليريمي، تتألف واحة البريمي من 12 قرية، ثلاثة تابعة لعُمان ومن ضمنها بريمي، أمّا القرى التسع الأخرى فتتبع أبو ظبي، وتفصل أراضي البريمي بين عُمان وأبو ظبي[1].

انفجر النزاع على واحة البريمي بشكل واضح عندما تم إكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي، عندما بدأت شركة أرامكو الأمريكية التنقيب عن النفط في مناطق العقل والمجن وبيتونه عام1947م، وكانت السعودية أعطت هذه الشركة إمتياز التنقيب عن البترول في أراضيها، وقد استلقت واحة البريمي نظر الشركة، وظهر ذلك واضحاً من خريطة وضعتها الشركة خاصة بإمتيازات النفط لتخطيط الحدود الشرقية للسعودية على مسافة إعتبارية من واحة البريمي[2].

---

(1) Leather dal, Clive, Britain and Saudi Arabia 1925-1967, Cambridge Eng, New York, 1993, P.15

(2) كيلي جون، الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية، ترجمة: حماد، خيري، بيروت، لندن، 1971، ص29-42.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

إحتجت بريطانيا- على إعتبار أنها تمثل مصالح المشيخات المطلة على الخليج - على ما فعلته شركة أرامكو بقيامها بعملية تنقيب عن بترول في أراضي إدعت أن ملكيتها تعود لأبو ظبي وعُمان، وفي عام 1954م حدثت اشتباكات مسلحة بين الدولتين على أثر سيطرت السعودية على البوريمي وقام الجيش البريطاني بإخراجها منها.

وجهة نظر السعودية

في عام 1949م بعث مسؤولون سعوديون مذكرة إلى الحكومة البريطانية، أوضحوا فيها أن مطالبتهم بملكية واحة البريمي مستندة إلى حق التملك القانوني الذي يستند بدوره على النفوذ والممارسة المستمرة للسيادة على الواحة، كما أن أراضي البريمي مأهولة بقبائل سعودية لا تخضع لسلطان مسقط ولا لمشيخه أبو ظبي، وإن قبائل البدو يدفعون الزكاة إلى السلطات السعودية[1].

وجهة نظر عمان وأبو ظبي

تمثل بريطانيا وجهة نظر عُمان وأبو ظبي، فهي تدعي أن ملكية هذه الواحة لا تعود للسعودية وإنما هي لعُمان وأبو ظبي، وفيما بعد اقترحت الحكومة السعودية القيام بدراسة لتقرير ولاءات القبائل في الواحة دون أعمال ضغط من قبل الحكومتين وهو ما وافقت عليه بريطانيا[2].

---

(1) الأشعل، عبد الله، قضية الحدود في الخليج العربي، المعارف، القاهرة، 1978م، ص 18-21.

(2) Schofield, Richard, Border Disputes in the Gulf Past, 1paper presented at annual meeting of the Gulf2000 project Colombia university), held in Abu Dhabi, 1996, P 45

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التسويةُ

أول خطوة عملية لحل النزاع الحدودي بين السعودية وعُمان كانت عام 1971م، حيث تم الإتفاق على إنضمام ثلاث من واحات البريمي لسلطنه عُمان، كما أمكن حل مشاكل الحدود بين السعودية وأبو ظبي عام 1974م بتنازل الأخيرة عن خور العديد للسعودية[1]، كما تم الإتفاق على إنشاء ممر بري يصل إلى خور العديد على الساحل الغربي لأبو ظبي في مقابل تنازل السعودية عن آبار النفط الواقعة في الجرف القاري المقابل لخور العديد لدولة الإمارات العربية المتحدة، وتخويل أبو ظبي حق إقامة ممر بري إلى خور العديد من الإمارات إلى الحدود الجنوبية الشرقية لأبو ظبي[2].

في أيار/ مايو1991م تبادل الأطراف وثائق التصديق على إتفاقية الحدود بينهما، وفي آذار/ مارس 1995م، أنهت الشركة الألمانية أعمال تخطيط الحدود على الأرض التي يزيد طولها على 650 كم، ووضع العلامات الحدودية بأحدث الطرق. وبناءً على ما سبق تم تسوية النزاع تسوية كلية بعد أن تمت تسويته جزئياً عام 1974م[3].

2. النزاع الحدود السعودي- الكويتي

في عام 1922م تم عقد مؤتمر العقير الذي ساهم في ترسيم الحدود السياسية بين الكويت والسعودية، وتم توزيع القبائل التابعة لكل إمارة، ولما كان التوزيع يقوم على أساس قبلي فقد كان من المتعذر رسم خط دقيق يفصل بين حدود البلدين، فبعض المناطق تتردد عليها قبائل تابعة

---

(1) Schofield, Richared,Arabian boundary Disputes, London Archive Edition,1992, P94.

(2) النعيم، مشاري عبد الله، قضية الحدود السياسية السعودية البحث عن الاستقرار، دار الساقي، بيروت، 1999، ص 87.

(3) الفرحان، عبد الله فرحان، السعودية وعمان، جريدة الوطن، ع 8572، بتاريخ 24 ديسمبر 1999، ص 22.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

للدولتين، ومن هنا نشأت فكرة إقامة منطقة محايدة تشترك الدولتين في السيادة عليها، وفي استغلال مواردها، حيث اقتطعت بريطانيا التي تولت ترسيم الحدود أكثر من ثلثي مساحة الكويت وضمتها إلى السعودية في حين أبقت للكويت الثلث فقط[1].

عندما تم التوصل في إتفاقية العقير إلى الحل المتمثل في المنطقة المحايدة، لم تثار أي مشكلة بين البلدين، لأن المنطقة لم تكن مأهولة بالسكان من جانب، ولم يكن البترول قد كُشف في هذه المنطقة من جانب آخر.

تفجرت المشاكل مع تزايد عمليات الكشف عن البترول، ففي البداية كانت الإمتيازات النفطية التي تمنحها كل من السعودية والكويت للشركات النفطية على أراضيها لا تسري على المنطقة المحايدة[2].

بدأ النزاع عندما أرادت الكويت ضم جزيرتي " قارو" وأم المرادم" إلى سيادتها عندما قام حاكم الكويت بمنح الشركة الأمريكية للبترول " كاليفورنيا" .AO.C.C امتيازاً للتنقيب ومن ثم إنتاج النفط في هذه الجزر، حيث أن السعودية عارضت مساعي الكويت في هذا العمل على إعتبار أن هاتين الجزيرتين تقعان ضمن المنطقة المحايدة.

في عام 1965م تم الإتفاق بين السعودية والكويت على منح الشركة اليابانية العربية إمتيازاً للعمل في المنطقة المحايدة لصالح الدولتين، إلاَّ أن المشكلة قد عادت لأن الكويت ظلت مصرة على سيادتها الكاملة على جزيرتي " قارو" وأم المرادم، ولأن هناك مشكلة ظهرت بين شركة أرامكو العاملة في الحقول السعودية وبين الشركة اليابانية العربية العاملة في المنطقة

---

(1) أبو داوود، عبد الرزاق سليمان، الحدود البحرية السعودية الكويتية، النزاع الجغرافي والتسوية القانونية، قسم الجغرافيا، جامعة الملك عبد العزيز، الرياض، 1424، ص14.

(2) السرياني، محمد، محمد، الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2001م،ص 65.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المحايدة حول سبل استغلال الحقلين، وقد عرفت المشكلة باسم problem capture، حيث تخشى أرامكو أن يؤدي زيادة الضخ في المنطقة المحايدة إلى سحب البترول في حقل " السفانية" الذي حصلت على امتياز للعمل فيه في الأراضي السعودية، ويعد أول بئر بحري تم اكتشافه في السعودية عام 1954م، ويحوي أكبر احتياطي للنفط في العالم.

وجهة النظر الكويتية

تقدم الكويت إدعاءاتها بشأن الجزيرتين أولاً: أنهما يقعان ضمن إقليم الأحمدي، ثانيا تستند في ملكيتها للجزيرتين بالاستناد إلى الرسائل المتبادلة بينها وبين العراق عام 1929و 1939، 1932م[1].

وجهة النظر السعودية

أما السعودية فترى أن الجزيرتين تقعان ضمن المنطقة المحايدة التي تم الإتفاق عليها في إتفاقية العقير، وأن ما تحويه من ثروات يجب استغلالها واستثمارها بالمناصفة من قبل الجانبين[2].

التسوية:

بقي الخلاف معلقاً حول الجزيرتين بعدما قامت السعودية بالسيطرة التامة على الجزيرتين عن طريق العمل العسكري عام 1977م، إلى أن وقع الطرفان ما عرف باتفاقية المنطقة المغمورة عام 2000م، بموجب هذه الاتفاقية توصل الطرفان إلى أن ملكية البلدين المتعاقدين للثروات الطبيعية في المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة مشتركة وتمثل جزيرتي "قارو" و "أم المرادم"، وتعتبر حقول "صافانيا وخفجي" هي الحدود الفاصلة بين الدولتين هي

---

(1) صحيفة الرأي العام الكويتية، بتاريخ 2010/3/9، الحدود السعودية الكويتية.

(2) ساعاتي، أمين، الحدود الدولية للملكة العربية السعودية، القاهرة، 1991م، ص 40.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنطقة المحايدة، وفيما يتعلق بحجم التسرب النفطي من الحقول الواقعة في الأراضي السعودية إلى هذه المنطقة الأمر الذي دعا السعودية إلى إجراء دراسة توضح حجم التسرب الجوفي النفطي لتصفية المشكلة مع الكويت[1].

3. نزاع الحدود السعودي مع دولة الإمارات العربية المتحدة

موضوع النزاع

بعد رحيل القوات البريطانية من إمارة أبو ظبي وقيام دولة الإمارات المتحدة 1971م، رفضت المملكة السعودية الاعتراف بدولة الإمارات، مشترطة تسوية الخلاف الحدودي السعودي مع أبو ظبي، وبسبب حاجة دولة الإمارات وقتها إلى الاعتراف السعودي، وافقت على توقيع إتفاقية جدة التي وقعت بين أبو ظبي والسعودية، حيث تضمن الإتفاق على تعيين الحدود البرية والبحرية بين البلدين من خلال إحتفاظ أبو ظبي بقرى البريمي الست مقابل حصول السعودية على جزيرة حويصات.[2].

يدور النزاع بين السعودية والإمارات العربية على منطقة خور العديد الساحلية، وكلا الدولتين يتمسك بهذه المنطقة بسبب مكامن النفط والثروات الطبيعية المختزنة في أراضيها،[3] إذ

---

(1) علاونة، يوسف، الاتفاق السعودي الكويتي، على استكمال مباحثات ترسيم الحدود البحرية قريباً، صحيفة الاتحاد الإماراتية، ع 9104، الخميس 8 حزيران، 2000، ص 19.

(2) القاسمي، خالد، التاريخ الحديث والمعاصر لدولة الإمارات، المكتب الجامعي الحديث للنشر، الإسكندرية، القاهرة، 999، ص 478.

(3) أبو لبده، مصطفى، تقرير صحفي حول التفاصيل النفطية والجغرافية فتفاقية الحدود بين السعودية ودولة الامارات، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، 1975، ص180.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تُضم آبار خور العديد إحتياط نفطي يقدر بحوالي خمسةُ عشر مليار برميل من النفط بحسب تقديرات غير مثبته، كما يضم الحقل 250مليون م3 من الغاز غير المستغل حتى الآن[1].

وجهة نظر الإمارات العربية

الإمارات العربية المتحدة تطالب بضم خور العديد على أنه يقع ضمن سيادتها وليس للجانب السعودية أي حق فيه، وإن اتفاقية جدة قامت على نوع من الغبن لأن السعودية استغلت حاجة دولة الإمارات وقتها الى الإعتراف بها.

الإمارات لا تعترف بسيادة السعودية على خور العديد، وتطالب بالمياه الإقليمية المحاذية للشريط الواقع جنوب دولة قطر، حيث أثار رئيس دولة الإمارات خليفة بن زايد آل نهيان فور توليه السلطة في كانون الأول (ديسمبر) 2004م موضوع الحدود مع السعودية، وضرورة إعادة ضم خور العديد لأبو ظبي، هذا يعني أن دولة الإمارات تريد تعديل الخرائط الرسمية المتعلقة بالحدود. أيضاً تطالب دولة الإمارات بأن تحصل على 80% من نفط خور العديد الذي تسميه السعودية بحقل الشيبة[2].

وجهة نظر السعودية

أمّا السعودية فأعلنت إبقاء سيادتها الكاملة على جزيرة خور العديد وتعلن بأنها متمسكة بإتفاقية جدة، حيث اعترضت السعودية في 2005م على مشروع إقامة جسر يربط الإمارات وقطر على اعتبار أنه يمر عبر مياهها الإقليمية تصاعدت التوترات بين الدولتين في 2009م عندما انسحبت الإمارات من مشروع الوحدة النقدية لمجلس التعاون الخليجي، احتجاجاً على

---

(1) القاسمي، خالد، التاريخ الحديث والمعاصر لدولة الإمارات، المكتب الجامعي الحديث للنشر، الاسكندرية،1999م، ص478.

(2) صحيفة القدس العربي، تاريخ2010/3/17.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

إصرار الرياض على استضافة مقر البنك المركزي، معبرة بذلك عن خلاف سعودي إماراتي يدور على حدود كلا البلدين[1].

في 2010/3/17م حدث صدام مسلح بين السعودية والإمارات، حيث تعرض زورق سعودي كان يتواجد في المياه الإقليمية لخور العديد الذي تصر الإمارات أنه امتداد لأراضيها لهجوم من قبل زورقين تابعين للإمارات، إضافة إلى احتجاز فردين من أفراد حرس الحدود السعودي[2].

التسوية:

الواضح من تتبع نزاع الحدود السعودي الإماراتي أنه لم يتضمن إجراء تسويه فعليه ترضي جميع الأطراف ما عدا إتفاقية جدة التي ترفضها الإمارات وتعتبرها نوعاً من الغبن[3].

4. نزاع الحدود بين عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة

تُعد منطقة مسندم هي منطقة النزاع بين عُمان ودولة الإمارات العربية أذ تعتبر منطقة مهمة من الناحية الإستراتيجية لوقوعها في أقصى منطقة جغرافيه لمياه الخليج العربي.

تزايدت أهمية المنطقة الحدودية بعدما كشفت شركة "يونيون أويل أوف كاليفورنيا" وبالتعاون مع شركة ساوزن نانشورال عن احتياط نفط مختزن في منطقة مسندم، إضافة إلى

---

(1) الشايجي، عبدالله خليفة، نزاع الحدود بين عمان والامارات العربية، جريدة الوطن، العدد8735، تاريخ2000/6/10.

(2) دويكات، قاسم، الأهمية الجيوستراتيجية والعسكرية للمرات والمعابر المائية في الشرق الأوسط، مجلة الجرس الوطني، حزيران،1994م، ص64،69.

(3) رو، وليم، ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي-الإمارات، ص18-19.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وجوده في الطبقات السفلى للجرف القاري القريبة من مناطق مسكت وشعم التابعة لمنطقة مسندم[1].

تطالب سلطنة عُمان بهذه المنطقة التي تشغلها وتسيطر عليها دولة الإمارات والتي تبلغ مساحتها من جهة الساحل حوالي 16كم جنوب رأس مسندم، وترى عُمان أن من حقها الإستغلال الكامل والإستفادة الكاملة من الثروات المختزنة في أراضيها[2].

وجهة نظر عُمان

دولة الإمارات التي تشغل منطقة مسندم وكذلك الأمر الأراضي التابعة لرأس الخيمة، وتشمل منطقة مسكت وشعم، وتعترف بالسيادة العُمانية على هذه الحدود، غير أنها تدافع عن نفسها بأنها قد حصلت على موافقة قديمة لشغل المنطقة والاستفادة منها وأن الخروج منها سيلحق الضرر بالقبائل التي ترى أن حصولها على نسبة من الثروات الطبيعية أمر ضروري، بمعنى أن للإمارات الحق من الاستفادة من المخزون النفطي في مسندم[3].

التسوية:

توصلت عُمان إلى إتفاق مع الإمارات العربية حصلت بموجبه على المناطق المذكورة عام 1986م، غير أن ملاك الأراضي من القبائل التي تسكن الساحل غير موافقة على هذا الإتفاق لهذا الوقت، وأن الإتفاق الذي حدث بين عُمان ودولة الإمارات العربية بمثابة تسوية

---

(1) جريدة الخليج الإماراتية، 12 يوليو2000م، مركز الخليج الاعلامي.

(2) عقيل، محمد فاتح، مشكلات الحدود السياسية دراسة موضوعية في الجغرافيا السياسية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 19991، ص135.

(3) ولسون، ارنولد ، عُمان والخليج، مكتبة الرياض للتوزيع والنشر، الرياض، 1995م، ص 85.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جزئية بين الطرفين بسبب المشاكل التي يفتعلها أفراد القبائل مشكلين بذلك ضغوطاً كبيرة على حكومة الإمارات لتعديل الحدود كما كانت، أي ضمن سيادة الإمارات[1].

5. نزاع الحدود العراقي- الكويتي

النزاع بين العراق والكويت هو على حقل الرميله الحدودي الغني بالنفط لا بد من الإشارة إلى أن هذا النزاع سيتم تناول أبعاده الإقتصادية في الفصل الثالث.

ثانياً: نزاعات حدود عربية على مورد البترول والغاز الطبيعي

1. نزاع الحدود بين قطر والبحرين

برز النزاع بين قطر والبحرين منذ فترة طويلة على جزيرة حوار التي تسيطر عليها دولة البحرين، غير أن قطر تطالب بهذه الجزيرة وتدعي ملكيتها وأحقيتها بالسيادة عليها بدلاً من البحرين، وتُعد هذه الجزيرة كنز إقتصادي بسبب توفر البترول والغاز الطبيعي فيها وهي عبارة عن أرخبيل بحري يتكون من 16 جزيرة[2].

كشفت الوثائق البريطانية على أن عمليات التنقيب عن النفط في منطقة الخليج العربي هي التي لفتت الإنتباه إلى أهمية جزر حوار، وسيتم دراسة هذا النزاع بصفة خاصة في الفصل الثالث.

---

(1) بو سعيد، احمد عبد الباقي، واقع الحدود العُمانية منظور سياسي، مكتبة الارقم للنشر،1998م ، ص 32.

(2) السرجاني، خالد زكريا، النزاع بين قطر والبحرين، السياسة الدولية، ع 85، يوليو 1986، ص 178.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

2. نزاع الحدود بين السعودية وقطر

موضوع النزاع

يدور النزاع السعودي القطري على " دوحة السلوى" التي تقع جنوب قطر، ولهذه المنطقة اعتبارات إقتصادية خالصة، من حيث كونها غنية بالنفط، ووجود الغاز الطبيعي، إذ يبلغ معدل إنتاج النفط فيها حوالي نصف مليون برميل يومياً، إضافة إلى إنتاج ما يقارب 250مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي يومياً[1].

بسبب تنافس شركات التنقيب عن البترول الأمريكية والبريطانية على البترول الموجود في قطر، قدمت أمريكيا سندات قانونية وتاريخية لإبن سعود دفعته للمطالبة بكامل قطر، خاصة وأن بريطانيا كانت قد وزعت كتيب صغير في مؤتمر الصلح مزود بخرائط أظهرت فيها تبعية قطر للملك ابن سعود،[2] وفيما بعد تغير الموقف البريطاني ولم تعد تعترف بما في الكتيب كأساس قانوني لتدعيم مطالب السعودية بقطر، وسبب تغير الموقف البريطاني هو أن السعودية منحت الشركة الأمريكية امتياز التنقيب عن البترول في حقول قطر النفطية من دون الشركات البريطانية، وحتى تستفيد بريطانيا من النفط القطري قدمت اقتراحاً للحدود السعودية ابتداءً من الشاطئ الغربي لدوحة السلوى، وإلى الشرق من أنباك وجنوباً حتى بداية بانيان بدلاً من المطالبة بكامل قطر [3].

دخلت السعودية في مفاوضات عديدة مع قطر لتسوية خلافها الحدودي عام 1965م حول منطقة دوحة السلوى، حيث قُسمت منطقة النزاع " دوحة السلوى" مناصفة بين السعودية وقطر،

---

(1) نزاع الحدود بين السعودية وقطرة، على شبكة الإنترنت 2011/1/21، ، www.gouth gem.com.php.

(2) Harry Sant Jhon Feliby, Arabian Oil Ventures, Cambridge, 2001.

(3) منصور، محمد عبد العزيز، التطور السياسي لقطر، 1916-1969، دار السلاسل، الكويت، 1979، ص 71.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وأصبح جبل نخش تابع لقطر، في مقابل ذلك منطقة السكك وأنباك للسعودية، إضافة إلى اشتراط اعتراف قطر بتبعية خور العديد للسعودية.

رغم هذه التسوية الجزئية نجد أن حادثة مخفر خفوس 1992م، جراء قيام قوة عسكرية بإحتلال مركز الخفوس القطري كشف عن عمق النزاع القطري – السعودي الذي وصل حد المواجهة العسكرية، وذلك بعد فترة طويلة من العمل على تسوية الحدود بشكل نهائي، وهذه الحادثة دفعت قطر إلى وقف العمل باتفاقية 1965م، والمطالبة من جديد بكامل دوحة السلوى الغنية بالنفط والغاز الطبيعي[1].

وجهة النظر السعودية

تستند السعودية في ادعاءاتها بدولة قطر إلى الأسانيد القانونية والتاريخية التي تقدمت بها كلاً من أمريكيا وبريطانيا، ومن ثم تعود وتستند إلى الإتفاقية الموقعة مع قطر حول منطقة دوحة السلوى في 1965م[2].

وجهة النظر القطرية

أكدت قطر على أن الخفوس ودوحة السلوى هي مناطق قطرية كاملة ويجب على السعودية أن تخرج منها وأن تعيدها كاملة إلى قطر، وأن العمل باتفاقية 1965م لم تعد تعترف به[3].

---

(1) Schofield, Richared,Arabian boundary Disputes, London Archive Edition,1992, P230.

(2) العيدروس، محمد حسن، الحدود العربية– العربية في الجزيرة العربية، دار العيدروس للكتاب، 2002، ص 385– 392.

(3) Wikinson, John C, Arabia's Frontiers, The story of Britain's Boundary Drawing in The Desert, London, 1991, P 33.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التسوية

في محاولة لتلافي المشاكل في البيت العربي نجحت الوساطة المصرية في جمع القيادات السعودية والقطرية في قمة ثلاثية برئاسة مصرية، تم الإتفاق فيها على إضافة خريطة لرسم الحدود بشكل نهائي وملزم للطرفين إستناداً إلى إتفاقية 1965م في المناصفة لدوحة سلوى، بين السعودية وقطر، وأن منطقة خفوس قطرية، وقامت شركة فرنسية بمهمة إعداد الخرائط النهائية لترسيم[1] الحدود بين الدولتين عام 1999م، ووقعت اتفاقية التسوية النهائية في 12/مارس/2001م.

3. نزاع الحدود بين السودان ومصر

موضوع النزاع

تعد مشكلة الحدود السودانية المصرية حول وادي حلفا، ومنطقة حلايب وبارتازوجا أحد النزاعات الحدودية العربية، إذ أن مصر تشترك بحدودها الجنوبية مع السودان من خلال مثلث حلايب وشلاتين ووادي حلفا، وهي مناطق غنية بالموارد الطبيعية المتمثلة بالنفط والغاز الطبيعي.

ظهرت إشكالية الحدود المصرية السودانية للمرة الأولى بعد عامين من استقلال السودان، أي في عام 1958م عندما احتجت مصر على تضمين السودان لمنطقة حلايب في الدوائر الانتخابية تمهيداً لإجراء انتخابات فيها، وتمت تسوية الخلاف من خلال تضمين الإتفاقية التي رسمت الحدود بين السودان ومصر عام 1889، بملحق يعطي السلطات السودانية حقاً في إدارة

---

(1) أبو عامود، سعد محمد، النظام السوداني من منظور علاقاته مع مصر، مجلة السياسة الدولية، العدد128، ابريل، 1997 ، ص80-81.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

منطقة حلفا وحلايب الواقعتين ضمن الأراضي المصرية، وللحيلولة دون عزل القبائل المصرية عن أراضيها في السودان، أضاف الملحق للإتفاقية إقليماً جغرافياً لمصر في الأراضي السودانية أطلق عليه إسم " بارتازوجا"، وهو ما وافقت عليه السودان ومصر في ذلك الوقت[1].

عاد النزاع لينفجر عام 1992م عندما منح السودان إمتيازاً لإحدى شركات التنقيب عن البترول في منطقة حلايب الأمر الذي دفع مصر للاحتجاج على ذلك.

وجهة النظر المصرية

وافقت مصر على تعديل الحدود التي تضمن جعل حلايب وحلفا تابعتين للسلطة السودانية، إلا أن مصر ترى أن لها حقاً في حلايب، ومع ذلك هي لن تتنازل عن إقليم بارتازوجا، وتدافع عن ذلك بأن مساحة الإقليم الأخير لا تزيد عن ثلث مساحة منطقة حلايب، إضافة إلى أنه يفتقر إلى المصادر الطبيعية مقارنة مع منطقة حلايب الغنية بالنفط والغاز الطبيعي، وترى أنه لا يجب أن ينبغي للسودان أن تنفرد في استغلال الثروات الطبيعية من دون مشاركة مصرية[2].

وجهة النظر السودانية

ترى السودان أن إتفاقية رسم الحدود بين البلدين والتعديل الذي أجري على الحدود يُخضع حلايب وحلفا للإدارة السودانية، وهو ما وافقت عليه السلطات المصرية، وفي يونيو عام 1993م قدمت السودان أربع مذكرات لمجلس الأمن بشأن الخلاف حول مثلث حلايب، واتخذت السودان إجراءات تصعيدية تجاه مصر، تمثلت في ضم مدارس البعثة المصرية في السودان إلى وزارة التعليم السودانية، وإغلاق فرع جامعة القاهرة في الخرطوم، وتم الاستيلاء على وزارة الري

---

(1) دويكات، قاسم، مشكلات الحدود في الوطن العربي، قسم الجغرافيا، جامعة مؤتة، الاردن، 2003م، ص148.

(2) أبو عامود، سعد محمد، النظام السوداني من منظور علاقاته مع مصر السياسية الدولية، مرجع سابق، ص83.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المصرية في السودان نتيجة للسيطرة المصرية على حلايب، وصل لاشتباكات عسكرية عام 1995م، وقامت مصر على أثرها بفرض سيطرتها على الأراضي حتى خط 22 درجة شمال خط الإستواء.

تجددت الأزمة بين الدولتين حول حلايب 2002م عندما أعلن الرئيس السوداني عمر البشير أن حلايب سودانية وأن بلاده لن تتخلى عن المطالبة بها، وإنما توافق على بحثها مع مصر في إطار التكامل بين البلدين[1].

التسوية

مازال النزاع بين مصر والسودان حتى هذا الوقت على منطقة حلايب بالرغم من وجود محاولات بين البلدين لتسويته.

ثالثاً: نزاعات حدود عربية على مورد البترول والغاز الطبيعي والمعادن

1. نزاع الحدود بين الجزائر والمغرب

موضوع النزاع

يتعلق هذا النزاع في حدود الأجزاء الجنوبية بين البلدين، فبعد استقلال الجزائر عام 1962م تقدم المغرب بالمطالبة بإقليم تندوف وفجيج الغنيتان بتكوينات الحديد العالي الجودة، وتضم تندوف مناجم الذهب كمنجم "غار جبلات ومشري"، وحسب الوكالة الوطنية للمناجم، فقد بلغت القدرة الإنتاجية للذهب في منطقة تندوف ثلاثة طن، وتقوم الشركات البرازيلية والكورية العاملة في جنوب إفريقيا بالكشف عن مناجم جديدة للذهب في هذه المنطقة حتى هذا اليوم،

---

(1) مهدي، محمد عاشور، الحدود السياسية وواقع الدولة في افريقيا، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، بدون تاريخ، ص106

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

إضافة إلى أن هذه المنطقة تحتوي على كميات تجارية من البترول والغاز الطبيعي، لهذا حاول المغرب ضم هاتين المنطقتين بالقوة، فقامت حرب قصيرة بين الجزائر والمغرب (1963-1964)[1].

وجهة النظر المغربية

استند المغرب في ادعائه بحق السيادة على تندوف وما جاورها بكونها خاضعة لسيطرته التاريخية منذ قرون طويلة[2].

وجهة النظر الجزائرية

شددت الجزائر على حقوقها وسيادتها على إقليم تندوف بموجب ما ورثته عن الإدارة الفرنسية الاستعمارية[3].

التسوية:

بالوساطة من منظمة الوحدة الإفريقية تم توقيع معاهدات للتضامن والتعاون في أيفران عام 1969م، وتراجع المغرب عن إدعاءاته، واتفق الطرفان على إنشاء منطقة منزوعة السلاح على الحدود في تندوف، كما إتفق الطرفان في عام 1970م على أن تعترف المغرب بخط الحدود الذي يمر إلى المغرب من كولمبيشاور، وبذلك أصبحت منطقة الحديد في جبل قارا وتندوف في الجزائر بشرط مشاركة المغرب والجزائر في إستغلال حديد تندوف من خلال شركة مشتركة، إلاّ أن العلاقات عادت للتوتر مرة أخرى بعد استيلاء المغرب على الصحراء الغربية عام

---

(1) السودان لا ينفي تقديم مذكرة إلى مجلس الأمن الدولي حول حلايب، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد 19، 2002/8/18.

(2) مناجم الذهب في الجزائر، بتاريخ2011/2/8. على شبكة الإنترنت
http:www.djazairess.com/al/adj/95950.

(3) الشامي، علي، الصحراء المغربية، عقدة التجزئة في المغرب العربي، دار الكلمة، بيروت، 1980، ص 121- 125.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

1975، وفيما بعد تم الاتفاق على إعادة ترسيم الحدود بموجب معاهدة ايفران، وصادقت عليها الجزائر إلا أن المغرب لم يصادق على المعاهدة إلا عام 1992م[1].

2. نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والجزائر

موضوع النزاع

تعتبر مشكلة الصحراء الغربية من المشكلات المعقدة في المغرب العربي، وترجع جذور المشكلة إلى عام 1965م عقب انسحاب القوات الإسبانية منها، وقيام المغرب بضمها إلى أراضيه عام 1976م، وظهرت جبهة البوليساريو عام 1976م بهدف إعلان دولة مستقلة عن المغرب باسم شعب الصحراء الغربية، ولقيت مساندة من الجزائر في هذا المسعى، ساهمت هذه المشكلة في توتر العلاقات بين المغرب والجزائر[2].

وجهة نظر المغرب

حيث اتهمت المغرب الجزائر بأنها وراء هذا النزاع المفتعل من خلال إيواء الجزائر عناصر جبهة البوليساريو وآلاف اللاجئين في الأراضي الجزائرية[3].

وجهة نظر الجزائر

بينما ترى الجزائر أنها تدعم البوليساريو إيماناً منها بمبدأ حق الشـــعوب في تقرير مصيرها.

---

(1) الهزايمة، محمد، قضايا دولية معاصرة، تركة قرن مضى، وحمولة قرن أتى، جامعة العلوم التطبيقية، عمان – االاردن، 2005م، ص119.

(2) مهدي، محمد عاشور، الحدود السياسية، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، القاهرة، 1995م، ص78.

(3) السيد ولد أباه، العلاقات المغربية الجزائرية، العقدة المتراكمة والتحسن المؤجل، جريدة الشرق الاوسط، عدد 10482، 2007م، ص12.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

لعب العامل الإقتصادي دوراً هاماً في نزاع الجزائر والمغرب حول الصحراء الغربية وتأييد الجزائر لجبهة البوليساريو لأهداف جيواستراتيجية ومعدنية، فالصحراء غنية بمواردها المعدنية، إذ يفوق احتياطي فحم بوكراع عام 1976م حوالي 1715 مليار طن، فضلاً عن 500 مليون طن من الفوسفات من شمال الصحراء والذي يتميز بقربه من السطح وهذا يسهل عملية استخراجه، وبالتالي يكون استخراجه قليل التكلفة، وقدر الخام الحديد في الصحراء 70 مليون طن، مع احتمال وجود معادن التينيوم والغاندبيوم والذهب والغاز الطبيعي، والمانغنيت واليورانيوم والنفط، وبحسب دراسة أجرتها شركة "انتربرايز اوبل الإنجليزية" فإن هذه المنطقة تمتلك إمكانيات بترولية واعدة كفيلة بجعلها إقليمياً بترولياً كبيراً، وما يؤكد ذلك أن موريتانيا الطرف الآخر في النزاع دخلت نادي الدول المصدرة للبترول في عام 2006 عندما صدرت أول شحنة من النفط الخام من حقل شنقيط الذي يصل إنتاجه 75ألف برميل يومياً[1].

كما تتميز سواحل الصحراء الغربية بالثروة السمكية وتعتبر من أغنى مناطق العالم بهذه الثروة التي تقدر بمليوني طن من السمك، وفي العهد الأخير من حكم أسبانيا تم اصطيادكميات هائلة من السمك بواسطة قوارب أمريكية ويابانية وكورية الجنوبية، علماً بأن عدد سكان الصحراء لا يتجاوز عام 1975م مئة ألف نسمة معظمهم من البدو في الصحراء[2].

يؤكد الأبعاد الإقتصادية والسياسية والإستراتيجية للنزاع مع المغرب التي ارتبطت بعلاقات مع الصحراء التي كانت تابعة لسلطات المغرب، وكانت الجزائر تؤيد مطالبة المغرب وموريتانيا بالصحراء، إلاَّ أنها راجعت موقفها عام 1975م عندما قررت اسبانيا الخروج من الصحراء وفقاً لإتفاقية مدريد عام 1975م، ثم بعد ذلك أخذت الجزائر تطالب بحق تقرير

---

(1) الشامي، علي، الصحراء المغربية، عقدة التجزئة في المغرب العربي، مرجع سابق، ص123.

(2) سيد، أحمد، مشكلة الصحراء الغربية في انتظار التنازلات، مجلة السياسة الدولية، القاهرة،العدد 150،2002م، ص 126-129.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المصير لما يسمى بالشعب الصحراوي الذي ينتمي للتراب المغربي، ويظهر أن إستثناء الجزائر من إتفاقية مدريد حول استثمار الفوسفات قد آثار حفيظتها، وهي الإتفاقية التي جعلت نصيب إسبانيا في استثمار الفوسفات 25%، والمغرب 55%، وموريتانيا 10%، وقد كانت ترى الجزائر أن الصحراء الغربية التي تفتح لها موانئ المحيط الأطلسي لنقل خام الحديد من منطقة طرفاية" بدلاً من نقله إلى البحر الأبيض المتوسط، هذا يكون ذا فائدة إقتصادية للجزائر[1].

التسوية:

التسوية لا زالت التناقضات السياسية والاقتصادية وراء استمرار النزاع بين المغرب والجزائر حتى اليوم.

رابعاً: نزاعات حدود عربية على موارد المياه

1- النزاع الأردني السوري

.يدور النزاع بين الأردن وسوريا على مياه حوض نهر اليرموك الذي تبلغ مساحته 6944.4كم^2 منها 21.8% واقعة في الأراضي الأردنية، و 78.2 في الأراضي السورية تم توزيع حصص المياه بين الأردن وسوريا وبناءً على عدة إتفاقيات من بينها اتفاقية 1953م، واتفاقية 1987م، وتم الاتفاق على طريق جمع واستغلال مياه اليرموك لتأمين المياه لري الأراضي الزراعية وتوليد الطاقة الكهربائية، ونتيجة للسحب السوري المتواصل من مياه نهر الأردن بكمية تفوق الحصة المقدرة له في الاتفاقيات ظهر النزاع بين الأردن وسوريا، خاصة عندما بدأت سوريا ببناء سدود احتياطية لسحب المياه إليها وتخزينها في السدود بطريقة سرية

---

(1) البرصان، أحمد ، نشأة الدولة القطرية وأزمة النظام الإقليمي العربي، على شبكة الإنترنت 2011/2/9م http:// www.libya forum.org/arch.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

عن الأردن، حيث تمكن القوات الأردنية من إيقاف سوريا عن بناء السدود التي وصل عددها سبعة وعشرين سداً[1].

وجهة النظر الأردنية

يرى الأردن أن على سوريا الإلتزام ببنود الإتفاقيات التي حددت نصيب كل طرف من الحصة المائية[2].

وجهة النظر السورية

يرى السوريون بأن نهر اليرموك ينبع من المرتفعات الجبلية الواقعة غرب سوريا، وأن المساحة الأكثر لحوض اليرموك واقعة في الأراضي السورية، وبذلك من حقها أن تزيد من سحب المياه بزيادة تفوق الحصة المقدرة لها في الاتفاقيات.

التسوية

بسبب إخلال الجانب السوري ببنود الاتفاقيات الموقعة في 1953م، 1987م، ونتيجة لتدخل القوات العسكرية الأردنية التي عبرت عن رفض واعتراض أردني على ما فعلته سوريا من بناء سدود مائية سراً، تم تسوية الموضوع وتوقيع اتفاقية جديدة عبرت عن مرحلة جديدة من التعاون بين البلدين في إقامة سد الوحدة بين البلدين في 1998/5/18م[3].

---

(1) غرايبة، خليف، الجغرافيا التاريخية لمنطقة منحدرات عجلون، رسالة ماجستير قسم الجغرافيا، الجامعة الأردنية، 1990م، ص 68.

(2) منمينة، سارت حسن، الجانب الأردني من حوض نهر اليرموك، دراسة في الجغرافيا الإقليمية، أطروحة دكتوراه، الجامعة اللبنانية، قسم الجغرافيا، 1999، ص 28- 41.

(3) الإتفاقية السورية الأردنية، من أجل استغلال مياه نهر اليرموك 1987/9/30م، موقع وزارة المياه والري السورية، http.www.wgra.org.msqltphp?235 بتاريخ 2010/1/2م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رغم الاتفاقية الأخيرة إلا أنه ما زالت هناك فروقات في الإتفاقية بسبب ظروف المناخ المتنوعة المتعلقة بذبذبة معدل هطول الأمطار وزيادة السحب المائي من قبل الجانب الإسرائيلي الذي استحوذ على حصة كبيرة من مياه الحوض.

2. النزاع بين ليبيا وتونس

انفجرت قضية النزاع الحدودي بين الدولتين عام 1969م على أثر ترحيل 80000 عامل تونسي يعملون في ليبيا، ثم عادت قضية النزاع على إقتسام مياه الجرف القاري في خليج سرت بعد ترحيل 13000 تونسي من ليبيا عام 1976م، ومن ذلك الوقت وليبيا تطالب بأن يتم وضع خط حدود بحري بينها وبين تونس بزاوية قائمة مع خط الساحل الليبي، بينما تونس تطالب بخط حدود بحري بزاوية 45 درجة مع خط الساحل الليبي، وتم عرض القضية على محكمة العدل الدولية حكمت فيها عام 1983م بأن يكون خط الحدود بنقطة التقاء 29 درجة شمالاً وشرقاً 25 درجة شرقاً، ليبيا وافقت على هذا القرار، أما تونس فقد اعترضت وطعنت بقرار المحكمة إلاّ أن المحكمة رفضت الاعتراض التونسي، والنزاع لم يسوى لغاية الآن[1]، فالحكومة التونسية مازالت تتعرض للسفن الليبية في 20/ شباط/ 1993م حدثت قرصنة من الجانب التونسي لسفن تجارية ناقلة ضمن حدود خط الساحل الليبي الذي تحكمت به محكمة العدل لصالح ليبيا، وكادت هذه الحادثة أن تؤدي إلى أزمة حقيقية بين البلدين[2].

---

(1) الدويكات، قاسم، مشكلات الحدود السياسية في الوطن العربي، قسم الجغرافيا، جامعة مؤته، 2003، ص 201.

(2) فشل الاتحاد المغاربي في تسوية نزاعت الحدود المغاربية، على شبكة الإنترنت 2010/11/10 http://libyaNews.htm,php.s232//sbj

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

3. النزاع بين مصر والسودان حول مياه النيل:

موضوع النزاع

ترجع الخلافات بين مصر والسودان إلى عام 1929م، حيث توصلت بريطانيا نيابة عن (السودان، وكينيا، ويوغندا ومصر) إلى اتفاق نص بوضوح على عدم قيام أعمال ري، أو توليد طاقة هيدروكهربائية على النيل أو فروعه، أو على البحيرات التي تنبع منها سواء في السودان أو في الدول الواقعة تحت الإدارة البريطانية، ونصت الاتفاقية على حق مصر في مراقبة مجرى النيل من المنبع إلى المصب[1].

وجهة النظر السودانية

توجه السودان بانتقادات عديدة للاتفاقية خاصة بعد استقلاله عام 1955م، واعتبر أن الاتفاقية هي جزءاً من تسوية سياسية مع طرف أجنبي وتمت في غياب القيادة السودانية وبغير إرادتها، وبناءً على ذلك فهي من طرف واحد إضافة إلى ذلك أن الاتفاقية تعطي مصر حق السيادة المطلقة في كل حوض النيل وعلى كل مشاريعه المائية، وهذا ما دفع السودان لعدم الموافقة على قيام مصر ببناء السد العالي في بادئ الأمر، مما أدى إلى تأخير بنائه لبعض الوقت.

في عام 1958م زادت الأزمة عندما أعلنت السودان عن نيتها في بناء سد الروصيروص بغرض التوسع في مشروع الجزيرة، وحدثت إشتباكات عسكرية بين مصر والسودان عام 1958م بعد بدء السودان في تنفيذ مشروعها[2].

---

(1) ضياء، هند، السودان، دولالجوار، تاريخ2009/10/18علىشبكةالانترنت:
http://www.democraticaac.com/2009/10/18

(2) Beaumont, water and armed conflict in The middle East faulty or reality, 1997, p 355-374.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وجهة النظر المصرية

رفضت مصر مشروع السودان في بناء سد الروصيروص، وأن هذا من شأنه إنقاص حصة مصر المائية من مياه نهر النيل.

تسوية:

في عام 1959م، تحسنت العلاقات بين البلدين واتفق على إلغاء حق مصر في أعمال الرقابة على المشروعات التي تُقام على النيل، كما اتفق على بناء خزان الروصيروص في السودان مقابل بناء السد العالي في مصر، وتم الاتفاق على توزيع حصص المياه التي يجري العمل بها إلى اليوم، ولكن ما أن ينشب خلاف بين البلدين إلاّ وتظهر مسائل توزيع حصص المياه إلى دائرة القضايا المختلف حولها[1].

لقد تأكد لنا بعد دراسة نزاعات الحدود العربية السابقة كيف لعبت الموارد الإقتصادية دوراً بارزاً في إثارتها، كما توضح لنا تنوع الموارد الإقتصادية التي تحتويها مناطق الحدود العربية وتتراوح مابين موارد البترول والغاز الطبيعي والمعادن والموارد المائية.

يعتبر البترول المورد الرئيسي من بين الموارد الذي يتسبب في إثارة نزاعات الحدود في المنطقة العربية، حيث شكلت النزاعات على الحدود التي تحتوي مورد النفط 85% مقارنة مع الموارد الأُخرى.

تعتبر نزاعات الحدود بين الدول الخليجية من أكثر النزاعات وضوحاً في جانبها الإقتصادي على مورد البترول، مثل نزاع السعودية والكويت على الحدود في منطقة "أُم المرادم" التي تحتوي أباراً نفطية.

---

(1) نجيب، عمر، حروب المياه في العالم العربيي، على شبكة الانترنت 2011/1/12م.
http://www.nodhood.com, Index.php.option/ss/content &view

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

لعب الغاز الطبيعي دوراً إلى جانب الموارد المعدنية في نزاعات الحدود العربية– العربية، مثل نزاع الحدود القطري البحريني على جزر حوار التي يوجد فيها حقل غاز الشمال الذي يعد أكبر حقل للغاز في العالم، وتحاول البحرين السيطرة عليه من وقت لآخر.

لا يمكن إغفال دور الموارد المائية كعامل مسبب في نزاعات الحدود التي تعاني منها الدول العربية فيما بينها، نتيجة الزيادة المضطردة في نمو أعداد السكان المرافقة لعامل الندرة المائية، مثل النزاع المصري السوداني حول مياه النيل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جدول رقم (2)

الرقم	الدولة	الدولة	منطقة النزاع	طبيعة النزاع	بداية النزاع	نهاية النزاع	تسوية النزاع	مدة النزاع	ملاحظات
1	السعودية	عمان أبو ظبي	واحة البوريمي	اقتصادية	1947	1995	تسوية كلية	48 سنة	التسوية الأولى كانت في عام 1974م على جزء من الحدود والجزء الأخر حدد عام 1995.
2		قطر	دوحة السلوى مركز الخفوس*	سياسية واقتصادية	1965	2001	تسوية كلية	السياسي9 سنين، والاقتصادي 9سنين	يعتبر هذا النزاع ذو أسباب اقتصادية من جهة لوجود آبار نفطية في المنطقة المتنازع عليها والتي تم تسويتها عام 1974م، إلا أن الخلاف عاد مجدداً لأسباب سياسية على خلفية اتهام الحكومة للقوات السعودية بالاعتداء على مركز حدود الخفوس عام 1992م، وأصل الخلاف أن قطر تريد الاعتراف الكامل على أراضيها والسعودية ترفض ذلك، وتمت التسوية النهائية له عام 2001. تسوية الخلاف الاقتصادي تمت من عام 1965-1974.،أما الخلاف السياسي فهو من الفترة 1992-2001.
3		اليمن	عسير نجران	سياسية	1934	2000	تسوية كلية	66 سنة	ترى السعودية استناداً إلى الحق التاريخي أن منطقة عسير تدين لأمرتها ولا بد من ضمها للسعودية، على عكس ذلك ترى اليمن أن كلا المنطقتين هما لليمن، حيث يدور النزاع حول تطبيق اتفاقية الطائف(1934) و تسوية النزاع تمت كاملة عام 2000.
4		الكويت	جزء قرعوا وأم المرادم	اقتصادية	1922	2000	كلية	78	احتلت السعودية جزء أم المرادم والنزاع تحكمه اعتبارات النفط الكامن في الجزء، وحدث نزاع مسلح عام 1977م على خلفية احتلال السعودية للجزء.
5		الإمارات العربية	خور العديد	اقتصادية	1971	2009	جزئية	38	خور العديد منطقة ساحلية تفصل بين أراضي أبو ظبي، ودولة قطر، وتحتوي آبارا نفطية، وإذا اعترفت بها الإمارات للسعودية فإنها بذلك تخسر الطريق البري مع أبو ظبي وتصبح تمر إليها عن طريق الأراضي السعودية.
6	عمان	الإمارات	منطقة شعم ومسكت	اقتصادية	-	1986	جزئية		تمت التسوية وإعادة المنطقة لعمان، إلا أن ملاك الأراضي في الإمارات رفضوا ذلك.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

7	عمان	اليمن	مثلث الحبروت	سياسية	1965	2010	كلية	45	تمت تسوية الملف الحدودي بعد توحيد اليمن 1992، إلا أن المشكلة ظهرت بعد ترسيم الحدود التي فصلت بين السكان الحدود إلى أن تمت التسوية النهائية بحلول عام 2010.
8	قطر	البحرين	جزر حوار	اقتصادية	1939	2001	كلية	62	هذه الجزر تسيطر عليها البحرين، وحدث نزاع مسلح عام 1986م على خلفية إطلاق عيارات نارية على صياد بحريني كان قد دخل المياه الإقليمية القطرية.
9	العراق	الكويت	الكويت	اقتصادية	1961	-	تسوية كلية	49	في عام 1989م قدم العراق شكوى الكويت لجامعة الدول العربية مدعياً أنها سرقت النفط من المنطقة الحدودية العراقية الأمر الذي دعا العراق لغزو الكويت عام 1990م.
10	مصر	ليبيا	واحة جغبوب	سياسي	1977	-	لم تسوى	337	تطالب ليبيا بالواحة على أنها ضمن مناطقها، وأدى ذلك إلى صدام عسكري بين البلدين وسقوط عدد من القتلى والجرحى
11	مصر السودان	السودان	وادي حلفا مثلث حلايب بارتاذوجا	سياسي اقتصادي	1958 1992	1992 1993	كلية	1/34	أو ظهور للمشكلة عندما احتجت مصر على تضمين السودان لمنطقة حلايب في الدوائر الانتخابية تمهيداً لإجراء انتخابات فيها عام 1958. لكن الانفجار الحقيقي للأزمة أصبح ذو طبيعة اقتصادية عام 1992م، عندما منحت السودان امتيازاً لإحدى الشركات للتنقيب عن النفط في المناطق الحدودية، ولكن تمت تسوية النزاع من جديد عام 1993م.
12	الجزائر	المغرب	منطقة بين الساس وتندوف	اقتصادي	1962	1992	كلية	30	تم الاتفاق على إعادة ترسيم الحدود في عام 1970 بموجب معاهدة ايفران وصادقت الجزائر عليها عام 1973م، إلا أن المغرب صادقت على المعاهدة في عام 1992م.
13	الصحراء المغربية	الجزائر والمغرب	الصحراء الغربية	اقتصادية	1965	-	لم يسوى	65عام	ظهرت المشكلة بعد انسحاب القوات الإسبانية من الصحراء وضم الصحراء للمغرب، حيث ظهرت جبهة البولساريو التي تدعمها الجزائر لإعلان دولة مستقلة للصحراء لاعتبارات اقتصادية.
14	الجزائر	ليبيا	تخطيط الحدود	سياسي	1967	-	لم يسوى	43	

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

15	ليبيا	تونس	تعديل خط الحدود البحرية	سياسي واقتصادي	1969 1976	1985 1985	تسوية جزئية	16 9	بدأ النزاع على أسباب سياسية تتعلق بتعديل زاوية التقاء الحدود البحرية بين البلدين، وعلى أثر ترحيل العمال التونسيين من ليبيا، ثم عادت القضية وانفجرت لأسباب تتعلق بتقاسم مياه الجرف القاري الغني بالموارد والمعادن.
16	لبنان	سوريا	مزارع شبعا	سياسي	منذ الاستلال	-	لم تسوى		ما تزال قضية ترسيم الحدود بين لبنان وسوريا عالقة حتى اليوم.
17	مصر	السودان	مياه النيل	اقتصادي	1929	1959	جزئية	30	1959م تم الاتفاق على إلغاء حق مصر في أعمال الرقابة على مشروعات النيل، ورغم الاتفاق حتى اليوم عندما ينشب خلاف بين البلدين تعود مسائل توزيع الحصص إلى دائرة القضايا.
18	الأردن	سوريا	حوض نهر الأردن	اقتصادي	1956	1998	جزئية	44	تعود خلفية النزاع على قيام سورية ببناء 27 سداً دون علم الجانب الأردني الذي يعتبر طرفاً مشتركاً في نهر الأردن.

عمل الباحثة

ذا الجدول تم بناؤه استنادا الى المصادر التالية:

1 - السرياني، محمد محمود، الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2001م.

2 - الأكحل، عبد الله، قضية الحدود في الخليج العربي، المعارف، القاهرة، 1978م.

3 - Schofield, Richared,Arabian boundary Disputes, London Archive Edition.1992

4 - عكيل، محمد فالح، مشكلات الحدود السياسية دراسة موضوعية في الجغرافيا السياسية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 19991.

5 - الميدروس، محمد حسن، الحدود العربية- العربية في الجزيرة العربية، دار الميدروس للكتاب، 2002.

6 - المزايمة، محمد، قضايا دولية معاصرة، كركة قرن مضى، وحصولة قرن أتى، جامعة العلوم التطبيقية، عمان – الاردن، 2005م.

7 - الدويكات، قاسم، مشكلات الحدود السياسية في الوطن العربي، قسم الجغرافيا، جامعة مؤتة، 2003.

أولا: التوزيع الجغرافي لنزاعات الحدود العربية

جدول رقم (3)

توزيع نزاعات الحدود حسب التوزيع الجغرافي لدول الوطن العربي

الرقم	المنطقة العربية	عدد النزاعات الكلي لكل منطقة	النسبة المئوية للنزاعات
1	الخليج العربي	9	%50
2	المشرق العربي	2	%11
3	المغرب العربي	5	%28
4	وادي النيل	2	%11
	إجمالي عدد النزاعات	18 نزاع	%100

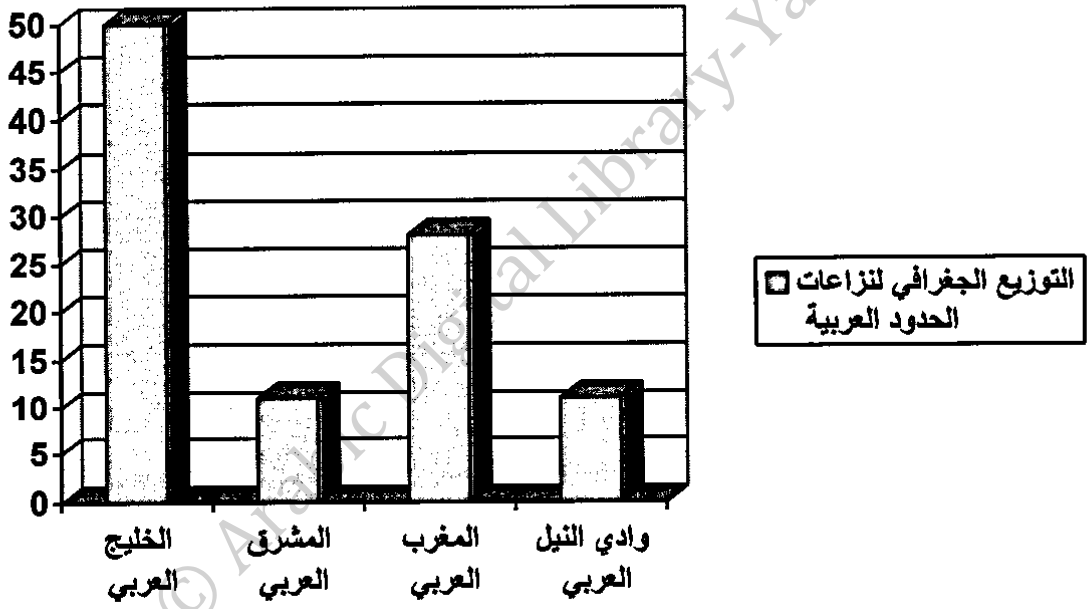

رسم بياني رقم -1-

بالرجوع للجدول السابق لا بد من التوضيح أنه تم التقيد بحساب عدد نزاعات الحدود العربية التي وقعت بعد 1990"فترة الدراسة" ونزاعات الحدود التي ترجع جذورها إلى ما قبل الدراسة ولم يتم تسويتها أو تمت تسويتها تسوية جزئية واستمر النزاع حولها بعد عام 1990، وذلك أخذاً بعين الإعتبار وجود نزاعات حدود عربية لم يتم حسابها لأنها خرجت عن فترة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الدراسة، فقد تم إجراء تسويه كلية لها قبل بدء فترة الدراسة الزمانية ولم يثارالنزاع مجدداً حولها حتى اليوم.

1- يبلغ العدد الإجمالي لنزاعات الحدود العربية التي تم احتسابها كما هو مبين في الجدول رقم" 3 " 18 نزاعاً حدودياً عربياً، والواضح أن النزاعات قد تراوح توزيع وجودها بين دول المنطقة العربية في مناطق الخليج العربي، ودول المشرق العربي، ودول المغرب العربي، ودول حوض النيل العربية.

2- حسب تقسيم المنطقة العربية على النحو السابق الذكر، يتركز وجود نزاعات الحدود العربية في منطقة الخليج العربي، إذ أن أكثر من نصف نزاعات الحدود العربية الإجمالي يتركز بين دول الخليج العربي، ويشكل ما نسبته 50 % من إجمالي نزاعات الحدود العربية.

3- بالرجوع للجدول رقم "2" نلاحظ أن أغلب نزاعات الحدود الخليجية هي نزاعات مرتبطة بالحدود السعودية وتشكل ما نسبتهُ 56 % من إجمالي نزاعات الحدود الخليجية، و ما نسبتهُ 28 % من إجمالي نزاعات الحدود العربية- العربية.

4- تأتي دول منطقة المغرب العربي في المرتبة الثانية فيما يتعلق بنزاعات الحدود العربية- العربية، وتشكل ما 28 % من إجمالي النزاعات.

5- تمثل نزاعات الحدود في دول المشرق العربي 11 % من إجمالي نزاعات الحدود العربية، وهي نفس نسبة تركز نزاعات الحدود بين دول وادي النيل العربية.

لا نستطيع أن نعزو تدني نسبة نزاعات الحدود لدول المشرق العربي، ودول النيل إلى عامل عدم وجود نزاعات حدودية بين دول المناطق، وإنما لعامل آخريتمثل في قلة عدد الدول العربية مقارنةمع عدد الدول العربية في التقسيمات الجغرافية الأُخرى للمنطقة العربية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثانياً: محددات نزاعات الحدود العربية -العربية

من خلال دراسة نزاعات الحدود العربية – العربية وبالرجوع إلى جذور وأسباب النزاع تبين لنا أن هناك محددات لعبت دوراً متفاوتاً في إثارة نزاعات الحدود العربية، إذ تراوحت هذه المحددات ما بين السياسية، والمحددات الإقتصادية، ومنها ما كانت ذات طبيعة مختلطة، أي ذات أسباب إقتصادية وسياسية، فغالباً ما يبدأ النزاع سياسياً ثم بعد فترة زمنية نلاحظ غياب السبب السياسي عن النزاع، وسرعان ما يثور النزاع مرة أُخرى على نفس الحدود ولكن لأسباب إقتصادية، لظهور حقول أو أبار نفطية لم تكن مكتشفة من قبل، أو موارد مائية، أومعدنية، وأبرز مثال على النزاع الحدودي ذو الطبيعة المختلطة، النزاع الحدودي السوداني المصري على مثلث حلايب، كان النزاع في بدايته على أسباب سياسية تتعلق على تضمين السودان لمنطقة حلايب في الدوائر الإنتخابية، تمهيداً لإجراء إنتخابات فيها عام 1958، وهو ما أثار احتجاج مصر على ذلك وإدعائها بأن منطقة الحلايب ضمن السسيادة المصرية، وتم تسوية النزاع بينهما عام1992، ولكن بعد عام من التسوية عاد النزاع مجددا على خلفية إقتصادية، بسبب منح السودان إمتيازاً لإحدى الشركات للتنقيب عن البترول في منطقة حلايب.

ولابد من الإشارة أن ظهور أي محدد كعامل رئيسي للنزاع لا يلغي أثر المحددا ت الأُخرى، معنى ذلك أن لكل نزاع حدودي عامل رئيس يحركه، إضافة إلى عوامل ثانوية ترزخ تحت العامل الرئيسي، الجدول التالي يوضح العومل الرئيسية لإثارة نزاعات الحدود العربية وذلك بالإستناد الى الجدول رقم "2"

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جدول (4)

محددات نزاعات الحدود

الرقم	محددات النزاع	عدد النزاعات الكلي حسب المحددات	النسبة المئوية للنزاعات حسب المحددات
1	المحددات الاقتصادية	10	%56
2	المحددات السياسية	5	%27
3	المحددات المختلطة	3	%17
	المجموع	18 نزاع	%100

من إعداد الباحثة

رسم بياني رقم 2

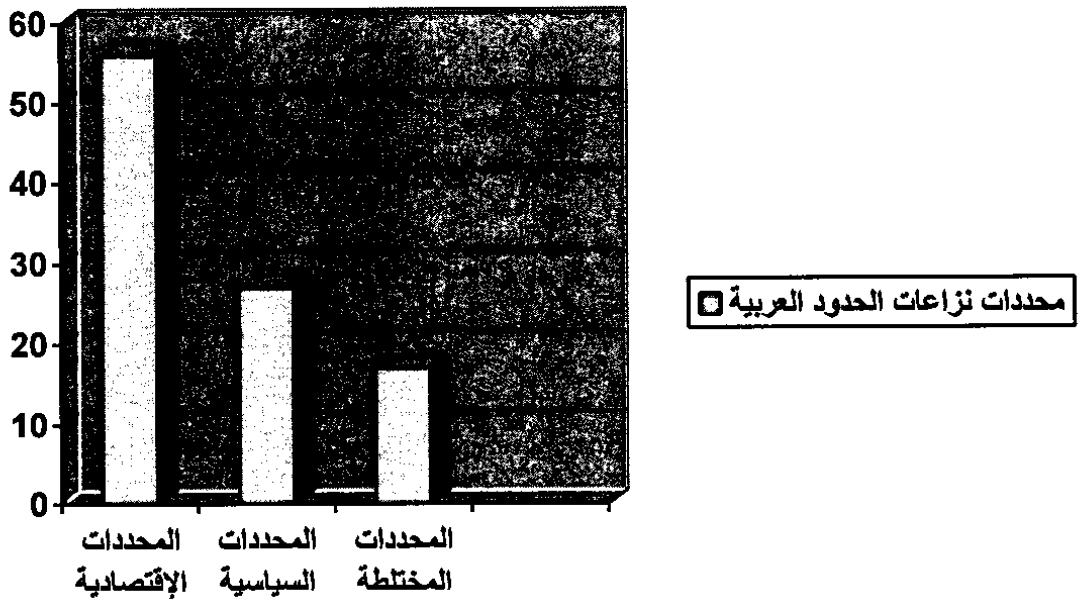

1- نلاحظ أن النزاعات التي تظهر على أسباب إقتصادية بلغ عددها الإجمالي عشرة نزاعات، وتشكل ما نسبته 56 % من إجمالي نزاعات الدول العربية على الحدود، وتعد نسبة كبيرة إذا ما قورنت مع النزاعات التي تعود بطبيعتها لأسباب سياسية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

2- بلغ عدد نزاعات الحدود العربية المرتبطة بمحددات سياسية ستة نزاعات أي ما نسبته سبعة 27 % من اجمالي النزاعات.

3- حصيلة نزاعات الحدود ذات المحددات المختلطة "سياسية-اقتصادية" ثلاثة نزاعات، أي 17% من إجمالي نزاعات الحدود العربية، وتعد أدنى نسبة بين النسب.

جدول (5)

نزاعات الحدود ذات المحددات الإقتصادية بحسب التوزيع الجغرافي للمنطقة العربية

الرقم	المنطقة العربية	عدد النزاعات دات المحددات الإقتصادية لكل منطقة	النسبة المئوية للنزاعات
1	الخليج العربي	6	%60
2	المشرق العربي	1	%10
3	المغرب العربي	2	%20
4	وادي النيل	1	%10
	اجمالي النزاعات الاقتصادية	10 نزاعات اقتصادية	%100

من إعداد الباحثة

في الجدول رقم "5" تم عرض النسب المئوية للمحدد الإقتصادي في نزاعات الحدود العربية، وبحسب التوزيع الجغرافي للدول العربية، وكانت على النحو التالي:

1- استأثرت دول منطقة الخليج العربي بالعدد الأكبر والنسبة الأكبر للنزاعات المرتبطة بالموارد الإقتصادية، وشكل البعد الإقتصادي في نزاعات الحدود بين دول منطقة الخليج العربية ما نسبته60 % مقارنة مع باقي المناطق الجغرافية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

2- كشفت الملاحظة عن أن الخلافات الحدودية في منطقة الخليج العربي لم تكن إلّا صراعاً على الموارد الاقتصادية خصوصاً البترول.

3- نؤكد الدراسة على أنه بالرغم من ظهور العامل الإقتصادي كعامل رئيسي للنزاعات الحدودية الخليجية العربية إلا أن ذلك لم يلغ العوامل الأُخرى كأسباب تقف وراء النزاعات كالعامل الملاحي، والعامل الأمني، والقبلي، ضمن الإطار السياسي كما هو الحال في نزاع الحدود السعودي القطري، فالجرف القاري لم يكن معروفاً حتى على الخرائط القديمة التي رسمت المنطقة إلا أن الإكتشافات البترولية التي قامت بها الشركات الامريكية والبريطانية كشفت عن وجود ثروات نفطية هائلة تختزنها أرض المنطقة الحدودية قد تحولت فيما بعد الى نزاع حدود لتقسيم مياه الجرف القاري.

4- بلغت نسبة نزاعات الحدود الإقتصادية في دول المغرب العربي 20 % من إجمالي النزاعات وهي أعلى من النسبة التي حصلت عليها دول المشرق العربي ودول وادي النيل العربية.

لقد نأسس رفض الميراث الاستعماري بين معظم الدول العربية لا على حقيقة أن الإستعماريين رسموا الحدود بطريقة خاطئة، أو غير شرعية، أو جائرة، وإنما يأتي الخلاف على مقدار ما تتضمن المنطقة الحدودية موارد وثروات إقتصادية، بدليل أن العديد من الحدود التي رسمها المستعمر وتخلو من أي مورد إقتصادي، فإن دولها تطالب بها من ناحية سياسية، وسرعان ما ينتهي الحديث عنها على إعتبار أنها مناطق ليس لها أهمية إستراتيجية أو إقتصادية، كما هو الحال في الخلاف الحدودي العراقي السعودي على منطقة الرقعي، وهو عبارة عن خلاف بسيط لأن المنطقة عبارة عن صحراء قاحلة، وأثبتت شركات البترول أنه لايوجد فيها آباراً نفطية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

من الممكن أن تشكل مناطق الحدود الخالية من الثروات والموارد الاقتصادية سلاحاً سياسياً كامناً يمكن إستخدامهُ كورقة ضغط سياسية، بعض الانظمة السياسية توجه نظر شعوبها عن مشاكلها الداخلية للخارج بأن تشغل شعوبها بنزاع على الحدود مع دول الجوار، في هده الحالة تبدأ الدولة لتطالب بالمنطقة الحدودية أو تعديلها من منطلق سياسي.

جدول (6)

المحددات السياسية لنزاع الحدود بحسب التوزيع الجغرافي للمنطقة العربية

الرقم	المنطقة العربية	عدد النزاعات ذات المحددات االسياسية لكل منطقة	النسبة المئوية للنزاعات
1	الخليج العربي	2	%40
2	المشرق العربي	1	%20
3	المغرب العربي	2	%40
4	وادي النيل	–	–
	إجمالي النزاعات السياسية	5 نزاعات سياسية	%100

من إعداد الباحثة

الملاحظ على الجدول السابق مايلي:

1- تم حساب عدد النزاعات الحدودية المرتبطة بمحددات سياسية وحسب التوزيع الجغرافي للدول العربية.

2- نلاحظ كما هو مبين في منطقة الخليج العربي ودول المغرب العربي بلغ فيها معدل النزاعات المرتبطة بأسباب سياسية ما نسبته 40 %، كأكبر نسبة للنزاعات السياسية، مقارنة مع باقي المناطق الجغرافية العربية.

3- جاءت دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة، حصلت نزاعات الحدود السياسية فيها على 20 % من إجمالي نزاعات الحدود المرتبطة بمحددات سياسية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

4- نلاحظ أن دول وادي النيل تخلو من النزاعات الحدودية التي ترتبط بأبعاد سياسية.

جدول (7)

المحددات المختلطة لنزاعات الحدود بحسب التوزيع الجغرافي للمنطقة العربية

الرقم	المنطقة العربية	عدد النزاعات دات المحددات المختلطة اقتصادية – سياسية للمناطق الجغرافية العربية	النسبة المئوية للنزاعات
1	الخليج العربي	1	%34
2	المشرق العربي	–	–
3	المغرب العربي	1	%33
4	وادي النيل	1	%33
	إجمالي النزاعات الاقتصادية	3 نزاعات مختلطة	%100

من إعداد الباحثة

الجدول رقم "7" فإنه يوضح معدل نزاعات الحدود العربية ذات المحددات المختلطة سياسياً وإقتصادياً، لقد تمت الاشارة في الجدول رقم"2 " عند بعض النزاعات بأنها ذات طبيعة مختلطة بحيث يظهر النزاع في بادئ الأمر على أسباب سياسية، وعندما تتم تسويته وينتهي الخلاف حوله يبدأ النزاع من جديد على نفس الحدود وعند البحث عن السبب تبين لنا أن المنطقة المتنازع حولها قد أصبح لها أهمية إقتصادية بسبب ظهور موارد اقتصادية فيها، وعلى هذا الأساس تم إعتبار النزاعات من هذا القبيل نزاعات ذات محددات مختلطة سياسية-اقتصادية، وكما نلاحظ فقد بلغ معدل هذه النزاعات في منطقة الخليج 34 % ودول المغرب العربي نفس النسبة 33 % ودول وادي النيل 33 %.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثالثاً: تسوية نزاعات الحدود العربية-العربية

ليس هناك من مؤسسة دولية أو اقليمية إلا ونصت في ميثاقها وبنودها المفصلة على ضرورة إشاعة التعاون بين أعضائها وحفظ الأمن والسلم، وتسوية الخلافات بالطرق السلمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فمثلا أكدت منظمة الوحدة الإفريقية في ميثاقها ضرورة توطيد التفاهم بين دول القارة ودعت لتدعيم الأُخوة والتضامن في نطاق واحد داخل القارة من خلال تخطي جميع أشكال الخلافات والنزاعات بين الدول الأعضاء في منظمتها.

تعددت أساليب تسوية النزاعات الحدود العربية فمنها ما تم تسويته بالوسائل السياسية الدبلوماسية عن طريق المفاوضات المباشرة أو غير المباشرة، بغرض الوصول الى تسوية دائمة أو مؤقته، كذلك الأمر تتم التسوية عن طريق المساعي الحميدة المتمثلة في قيام دولة ثالثة بعمل ودي بهدف رأب الصدع وحل النزاع بشكل يرضي جميع الأطراف، وقد ينتهي النزاع بحله عن طريق اللجوء للقضاء، كاللجوء الى محكمة العدل الدولية، أو قد ينتهي نزاع الحدود بين دولتين بأسلوب القوة أو الإكراه من خلال إستخدام القوة المسلحة أو قطع العلاقات الدبلوماسية والحصار السلمي على الحدود والذي ينتهي إلى ذروة العمل العسكري الذي يفضي بالإحتلال العسكري للمنطقة المتنازع عليها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (8)

يوضح عدد ونسبة النزاعات التي تم تسويتها

الرقم	نوع النزاعات	عدد النزاعات	النسبة المئوية لإجمالي النزاعات
1	عدد النزاعات التي تم تسويتها تسوية كلية	8	%44
2	عدد النزاعات التي تم تسويتها تسوية جزئية	5	%28
3	عدد النزاعات التي لم تتم تسويتها	5	%28

من إعداد الباحثة

والجدول رقم "8" يمكننا من معرفة عدد النزاعات الحدودية العربية التي تم تسويتها وتلك التي لم يتم تسويتها أو تم تسويتها تسوية جزئية من خلال توقيع أطراف النزاع على معاهدات متضمنة لشروط تسوية أو التسوية حسب الأشكال القانونية التي تسوى بها النزاعات الجدودية.

1- بلغ عدد النزاعات التي تم تسويتها تسوية كلية بحيث انتهى النزاع الحدودي حولها حوالي ثمانية نزاعات بمعدل 44% من إجمالي نزاعات الحدود العربية – العربية.

2- بلغ عدد النزاعات التي تم تسويتها تسوية جزئية 5 نزاعات بمعدل 28 % بالمئة من إجمالي النزاعات.

3- نزاعات الحدود العربية التي لم تتم تسويتها لليوم، بلغت خمسة نزاعات، بمعدل 28 % من إجمالي نزاعات الحدود العربية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جدول رقم (9)

نسبة النزاعات التي تم تسويتها بالنظر إلى طبيعتها

الرقم	طبيعة النزاع	عدد النزاعات	تسوية كلية	النسبة المئوية	تسوية جزئية	النسبة المئوية	لم تسوى	النسبة المئوية
1	اقتصادية	10	4	%40	4	%40	2	%20
2	سياسية	5	2	%40	0	0	3	%60
3	مختلطة	3	2	%66	1	%44	0	0
	العدد الكلي	18	8	%100	5	%100	5	%100

من إعداد الباحثة

الجدول رقم "9" يوضح نسبة النزاعات التي تم تسويتها بالنظر الى محددات نزاعاتها

1- بلغ عدد النزاعات الحدود المرتبطة بالمحدد الاقتصادي عشر نزاعات، تم تسوية خمسة نزاعات منها تسوية كلية، واربعة نزاعات تم تسويتها تسوية جزئية، ونزاعين لم يتم تسويتهما.

2- 40 % من إجمالي نزاعات الحدود العربية المرتبطة بمحددات إقتصادية تم تسويتها تسوية كلية مع أطراف النزاع، بحيث تتشابه هذه النسبة مع النزاعات التي تم التوصل فيها الى تسوية جزئية.

3- 50% من النزاعات الحدودية التي تم تسويتها تسوية كلية هي نزاعات حدود مرتبطة بمحددات اقتصادية، في حين أن 25% من النزاعات المرتبطة بمحددات سياسية تم تسويتها تسوية كلية وهي نسبة متماثلة مع نزاعات الحدود ذات المحددات المختلطة.

4- لا يوجد أي تسوية جزئية لأي نزاع حدودي مرتبط بأبعاد سياسية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

5- إذا تم إحتساب النزاعات ذات المحددات المختلطة لصالح النزاعات ذات البعد الإقتصادي تصبح نسبة النزاعات الحدودية المرتبطة بالموضوعات الإقتصادية التي تم تسويتها كليةهو 50 %.

رابعاً: ديمومة نزاعات الحدود العربية – العربية

جدول رقم(10)

الوصف الزمني لديمومة نزاعات الحدود العربية-العربية

الرقم	النزاعات	عدد النزاعات	النسبة المئوية
1	نزاعات حدودية طويلة المدى	17	%94
2	نزاعات حدودية قصيرة المدى	1	%6
	المجموع	18	%100

من إعداد الباحثة

1- يوضح الجدول رقم "10" الفترة الزمنية لديمومة نزاعات الحدود العربية- العربية، من خلال تصنيفها الى نزاعات حدودية طويلة المدى، ونزاعات حدودية قصيرة المدى، تم إعتبار النزاع الحدودي الذي تمتد فترته الزمنية من عام واحد الى خمسة عشر عاماً حتى إجراء تسوية له سواء تسوية "كلية او جزئية" نزاع قصير المدى والنزاع الذي يزيد عن خمسة عشر نزاع طويل المدى.*

2- كانت النتيجة ان 94 % من نزاعات الحدود هي نزاعات طويلة المدى، وأن 56 % من النزاعات طويلة المدى هي نزاعات حدودية ذات أبعاد إقتصادية، وهو ما يمكن ملاحظته في الجدول رقم"11".

*هناك تباين بين الباحثين في تقسيم الفترات الزمنية للنزاعات بشكل عام، انظر التفاصيل في كتاب:

Azar, Edward Elias and Joseph Ben,Theory and Practics of Events Research Studies Inter-nation/ Action and Interaction, NewYork, London, Gordon Buplishar, 1975.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جدول (11)

الفترة الزمنية لديمومة نزاعات الحدود العربية حسب محددات نزاع الحدود

الرقم	الفترة الزمنية	المحددات الاقتصادية	المحددات السياسية	محددات مختلطة اقتصادية – سياسية
1	نزاعات حدودية طويلة المدى	10	5	2
2	نزاعات حدودية قصيرة المدى	0	0	1

من إعداد الباحثة

جدول رقم (12)

التمثيل المئوي لديمومة نزاعات الحدود العربية العربية حسب محددات النزاع

	الفترة الزمنية	المحددات الاقتصادية	المحددات السياسية	محددات مختلطة اقتصادية– سياسية
1	نزاعات حدودية طويلة المدى	% 59	% 28	% 12
2	نزاعات حدودية قصيرة المدى	0	0	% 6

من إعداد الباحثة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

خامساً: حدة نزاعات الحدود العربية- العربية

تهدف الدراسات الكمية إلى وضع مؤشرات كمية لقياس شدة النزاعات بحيث يتم إعتماد عدة مؤشرات تمكننا من معرفة الإتجاه العام للظاهرة، ولقياس حدة نزاعات الحدود الإقتصادية تم الإعتماد على المؤشرات التالية لقياس شدة النزاعات.

- صدامات عسكرية واسعة
- التمسك بأجزاء من إقليم نتيجة الضم
- مشاركة أطراف خارجية في النزاع
- قطع العلاقات الدبلوماسية بين أطراف النزاع
- تقديم شكوى لمنظمة دولية
- تقديم شكوى لمنظمة عربية
- مناورات عسكرية من فترة لأُ خرى
- الاشتباك العسكري أكثر من مرة
- هجوم سياسي على مستوى قيادي
- فشل التسوية والتوصل الى اتفاق

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جدول رقم (13) حدة نزاعات الحدود العربية الاقتصادية

الرقم	الدولة	الدولة	الدولة عسكري (10)	التمسك بإجراء الإقليم (7)	مشاركة أطراف خارجية (6)	قطع علاقات دبلوماسية (8)	تقديم شكوى لمنظمة دولية (2)	تقديم شكوى لمنظمة عربية (1)	منابرات عسكرية (5)	هجوم سياسي على مستوى قيادي (3)	قتل النسوية (4)	الاشتباك أكثر من مرة (9)	المجموع	النتيجة	سنة الاشتباك العسكري
1	السعودية	أبو ظبي	100%	70%	0	0	0	0	50%	0	0	0	220	نزاع بسيط	1954
2	السعودية	قطر	100%	70%	0	0	0	0	0	0	0	90%	260	نزاع حاد	1963- 1992
3	السعودية	الكويت	100%	70%	0	0	0	0	0	0	0	90%	260	نزاع حاد	1977
4	السعودية	الإمارات	100%	70%	60%	80%	20%	0	50%	0	0	90%	470	نزاع حاد	2010
5	عمان	الإمارات	100%	70%	0	0	0	0	50%	0	0	90%	310	نزاع حاد	1973-1985
6	قطر	البحرين	100%	70%	0%	80%	20%	10%	50%	30%	0	90%	450	نزاع حاد	1986- 1992
7	العراق	الكويت	100%	70%	60%	80%	20%	10%	50%	30%	0	90%	510	نزاع حاد	1990
8	مصر	السودان حلايب	100%	70%	0	80%	0	0	0	30%	40%	0	320	نزاع حاد	1956- 1992
9	مصر	السودان حلايب	100%	70%	0	80%	0	0	0	30%	0	0	280	نزاع حاد	1959
10	الجزائر	المغرب	100%	70%	0%	80%	20%	10%	50%	30%	0	0	360	نزاع حاد	1963
11	الصحراء المغربية	المغرب والجزائر	100%	70%	60%	80%	20%	10%	50%	30%	40%	90%	550	نزاع حاد	نزاع متكرر
12	ليبيا	تونس	100%	70%	0	80%	20%	10%	0	30%	40%	0	350	نزاع حاد	1982
13	الأردن	سورية	0	70%	60%	80%	0	0	0	0	0	0	210	نزاع بسيط	1987

عمل الباحثة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

1. يتضح لنا من الجدول السابق أن كل نزاعات الحدود العربية- العربية الاقتصادية حدث فيها اشتباكات عسكرية بين أطراف النزاع، حيث كان يتم التمسك بأجزاء من الإقليم المحاذي للحدود أو التمسك بجزء منه بالقوة العسكرية، إلاّ أن استخدام العمل العسكري ليس واحداً في النزاعات العربية، لذلك اقتضت الحاجة للعمل على تصنيف نزاعات الحدود إلى نزاعات حادة ونزاعات بسيطة.

2. بلغت نسبة نزاعات الحدود الاقتصادية العربية الحادة ما يقارب 85 % من إجمالي نزاعات الحدود الاقتصادية.بحسب النسب الواردة في الجدول 13 وبناءً على المؤشرات التي تم اعتمادها لدراسة الجدول .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جدول رقم (14) حجم الموارد الاقتصادية في مناطق النزاع

الرقم	الدولة	منطقة النزاع	اسم الحقل	معدل انتاج النفط/برميل يوميا	حجم الغاز الطبيعي/متر مكعب	المعادن	الحصة المائية	ملاحظات
1	السعودية-عمان – ابوظبي	واحة البريمي	حقل المحن وشنونة	غ.م	-	-	-	-
2	السعودية -الكويت	قرعوا و ام المرادم	صفانيا- خفجي	600,000	-	-	-	حسب بيانات تريس دانا انترناشونال
3	السعودية- الامارات العربية	خور العديد	حقل شيبة	500,000	-	-	-	-
4	عمان –الامارات العربية	مسقط ومسندم	غ .م	غ .م	-	-	-	
5	العراق- الكويت		رميلة/ الرتقة	مليون برميل/50,000	-	-	-	-
6	قطر والبحرين	حوار وجزاده	حقل دخان/حقل عاز الشمال	335,000	18مليار متر مكعب	-	-	
7	السعودية-قطر	دوحة السلوى	غ.م	500,000	250 مليون مترمكعب	-	-	-
8	السودان - مصر	حلايب	غ . م	490,000	غ. م			
9	الجزائر والمغرب	تندوف	غ .م	420,000	175ألف متر مكعب	2 مليون طن ذهب - 20ألف طن حديد	-	
10	الجزائر والمغرب	الصحراء الغربية	-	5000	4,3مليون متر مكعب	70 مليون طن حديد- مليوني طن أسمنت -	-	1715- مليار طن فحم بوكراع
11	الاردن- سوريا	نهر اليرموك	حوض	-	-	-	492 مليون متر مكعب	
12	ليبيا تونس	مياه خليج سرت	مياه الحرف القاري	-	-	-	غ .م	
13	مصر- السودان	مياه النيل	مياه وادي النيل	-	-	-	458 مليار متر مكعب	

عمل الباحثة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الثالث

حالات الدراسة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الأول

نزاع الحدود بين العراق والكويت

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن الحدود العراقية – الكويتية

أولاً: الاتفاقيات التي رسمت الحدود العراقية – الكويتية

بُنيت جميع المعاهدات والإتفاقيات الخاصة بالحدود بين العراق والكويت إستناداً إلى الحدود التي تم إقرارها في الإتفاقية البريطانية العثمانية[1]، إذ أن الكويت عقدت إتفاقاً سرياً عام 1899م مع الحكومة البريطانية طلبت منها أن تبقى الكويت تحت الحماية البريطانية في مقابل أن تُلغي تبعية الكويت للدولة العثمانية[2]، أجرت الحكومة البريطانية أول محاولة لتخطيط الحدود عام 1904م بخط يسير من خور الصبية ليمر جنوب أم قصر صفوان، متجهاً إلى جبل سنام ومن هناك إلى وادي الباطن [3].

في الإتفاقية الانجلو– عثمانية التي تم توقيعها عام 1913م إعترفت بريطانيا بالسيادة العثمانية على الكويت على إعتبارها قضاءاً من أقضية البصرة، ولكن لها حدودها المستقلة عنها – أي عن البصرة– وأن عليها أن ترفع علم الراية العثمانية وأن تكتب كلمة (كويت) في أحد أركان العلم[4].

---

(1) مرقس، بوقيم رزق، الحق التاريخي وأزمة الخليج العربي، مركز الدراسات السياسية، القاهرة، 1991م، ص 114.

(2) عزيز، طارق عبد الرؤوف، مبدأ ثبات الحدود الدولية، دراسة قانونية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1995م، ص 162.

(3) الصباح، ميمونة الخليفة، الكويت في ظل الحماية البريطانية، دار السلاسل، الكويت، 1988م، ص112.

(4) النجار، مصطفى عبد القادر، البكا، محمد، الكويت عراقية دراسة وثائقية، تاريخية، سياسية، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1990م، ص 33.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عقدت الحكومة البريطانية مؤتمر العقير في أواخر 1922م لتحديد الحدود بين الكويت والسعودية والعراق، وبموجب هذا المؤتمر لم تبق حدود الكويت كما نصت عليها الإتفاقية العثمانية الإنجليزية عام 1913م[1]، فقد تراجعت 160 ميلاً، مما أثار قلق حاكم الكويت، لذلك اهتم بتأكيد حدود الكويت الشمالية مع العراق، فأرسل رسالة إلى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت عام 1923م أراد فيها معرفة حدود بلاده مع العراق، وهل هي مطابقة لما نصت عليه الإتفاقية الإنجلو عثمانية، فأرسل الوكيل البريطاني رسالة رداً على رسالة حاكم الكويت يؤكد فيها حدود الكويت مع العراق طبقاً لإتفاقية 1913م، وفيما بعد وضعت السلطات البريطانية لوحة إعلانية تبين خط الحدود بين البلدين[2].

في عام 1932م قبل إعلان قبول العراق عضواً في عصبة الأمم المتحدة تسلم رئيس الوزراء نوري السعيد كتاباً من المعتمد البريطاني في بغداد يقترح فيه تثبيت الحدود بين العراق والكويت وفق خط حددته الحكومة البريطانية[3]، قوبل هذا الكتاب بكتاب يتضمن الموافقة من قبل الحكومة العراقية على إقتراح الحكومة البريطانية، وورد فيه طلباً ترجو فيه الحكومة العراقية استحصال موافقة الكويت على الخط الحدودي، هذه الإتفاقية حرمت العراق من جزيرتي وربة وبوبيان بإعطائها للكويت، الأمر الذي يعني سيطرة الأخيرة على خور عبد الله والزبير وحرمان العراق من منفذ بحري على الخليج العربي[4]، معنى ذلك أن العراق الذي يمتلك مساحة برية كبيرة أُعطي ساحلاً بحرياً قصيراً، في مقابل الكويت تمتلك مساحة برية

---

(1) جاسم، نجاة عبد القادر، مشكلة الحدود الكويتية- العراقية، مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة، العدد 19، أغسطس، 1996م، ص 115.

(2) الرشيد، عبد العزيز، تاريخ الكويت، مكتبة الحياة، بيروت، بدون تاريخ، ص 30.

(3) الغنيم، عبد الله يوسف، ترسيم الحدود الكويتية العراقية الحق التاريخي والإرادة الدولية، مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1994، ص 115- 125.

(4) فرانك، اندريه غوندر، التناقضات الجيوليستكية والاقتصادية في حرب الخليج، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 38، بيروت 1991م، ص 87.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

صغيرة وساحلاً بحرياً كبيراً[1]، مما خلق شعوراً بالظلم للجانب العراقي لبعد بلاده عن الجسم المائي، الأمر اذي ترتب عليه إستمرار المطالبة بالجزر، وإفتعال الأزمات من أجل تعديل الحدود وضم الجزر.

ثانياً: نقاط الحدود المتنازع عليها

هناك نقاط حدود متنازع عليها مرجعها غموض الإتفاقيات التي رسمت الحدود العراقية الكويتية، فقد تناولت إتفاقية 1913م توضيح سير خط الحدود في أربعة قطاعات تبين فيما بعد إستحالة ترسيمها في أغلب المناطق وهي[2]:

القطاع الأول: يمتد هذا القطاع بطول وادي الباطن بحوالي 40كم، وبعرض 302كم، و نشب نزاع بشأن هذا القطاع لأن إتفاقية 1913م أطلقت على الوادي اسم الخط الفاصل دون أن تذكر بتبعيته لأي من الطرفين.

القطاع الثاني: كما ورد تحديده في إتفاقية 1913م، بسير خط الحدود بعد ميل واحد من آخر نخلة جنوب صفوان، وتبين من هذا الأسلوب أنه ليس بالأسلوب العصري لترسيم الحدود، فالنخل لا يشكل وضعاً ثابتاً لترسيم الحدود[3].

القطاع الثالث: يمتد من صفوان حتى البحر على مسافة 8كم، ويقع فيه مركز الصامتة، ويعتبر هذا الجزء مفتاح ميناء أم قصر العراقي[1].

---

(1) نزاع الحدود العراقي- الكويتي، بحث على شبكة الانترنت بتاريخ 2011/1/3م.
http://www.almarefa.org.Index.phy.

(2) Hutons, The Iraq-Kuwait Bounder, Legal aspects, Revne Belge International, 1990, p.319.

(3) أسيري، عبد الرضا، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة إنجازات إخفاقات تحديات، جامعة الكويت، 1992م، ص 75.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القطاع الرابع: يتعلق بالنزاع حول المياه الإقليمية، ومطالبة العراق بجزيرة وربة وبوبيان، فالعراق يعاني من ضآلة ساحله على الخليج، وشعور العراق بالظلم الذي لحق به جراء بعده عن الجسم المائي.

المطلب الثاني: الأزمات العراقية – الكويتية على الحدود

تفجر النزاع العراقي- الكويتي ثلاث مرات بين عامي 1961م، وحتى عام 1990م، وظهرت العديد من المشكلات الحدودية التي أدت إلى توتر العلاقة بين الدولتين قبل عام 1961م، مثل مشكلة التهريب الكويتية التي ترتب عليها دخول القوات العراقية للكويت لإقرار الأمن في منطقة الحدود، وإبرز الأزمات التي حدثت بين البلدين:

1. أزمة يونيو 1961م

بدأت مقدمات هذه الأزمة تتصاعد عندما أعلنت بريطانيا في 19 يونيو 1961م إستقلال الكويت، حيث إعترض العراق على القرار لأن الكويت ستمارس السيادة البحرية على أراضيها، وأعلن الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم 25 يونيو 1961م أن الكويت جزءاً لا يتجزأ من العراق و لا توجد حدود مشتركة بين الطرفين، ومرت الأزمة الكويتية العراقية خلال هذه الفترة بمراحل مختلفة بدأت بالتهديد العسكري، وانتهت بالمواجهة العسكرية[2].

---

(1) الغنيم، عبد الله يوسف، قراءة في الخرائط التاريخية، الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 1992م، ص 65.

(2) كيلي، جون، حقيقة الأزمة بين العراق والكويت، دائرة المطبوعات والنشر الكويتية، 1972م، ص 15.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

انتهت أزمة 1961م برفض المجتمع الدولي للمزاعم العراقية بضم الكويت لها مما اضطر العراق إلى التراجع عن مطالبة وأبرم مع الكويت إتفاقية عام 1963م، تم التأكيد على احترام الحدود القائمة بين الطرفين[1].

2. أزمة عام 1973م

يلاحظ أن أزمة 1973م لم تكن نزاعاً إقليمياً، بل كانت نزاعاً حول نقاط حدود مشتركة بسبب رغبة العراق في الحصول على جزيرتي وربة وبوبيان الواقعتين في الخليج بالقرب من الفاو، تعود هذه الأزمة إلى الحاجة الملحة للعراق في حصولها على منفذ بحري على الخليج، طلبت العراق من الكويت السماح لبقاء وجود القوات العراقية في الأراضي الكويتية للدفاع عن ميناء أم قصر من إيران، وقبل أن يأتي الرد الكويتي بدأت القوات العراقية في عبور خط الحدود وإحتلال الصامتة عام 1973م[2].

خلال أزمة 1973م طالب العراق الكويت بأن تتنازل عن جزيرة وربة وبوبيان إلاّ أن الكويت رفضت الإستجابة لتلك المطالب، حيث ادعى العراق أن هاتين الجزيرتين تقعان في مواجهة خور عبد الله الذي يفصل بين الدولتين، وأنهما غير مأهولتين بالسكان، وأن العراق يريد الإنتفاع بهما في مواجهة الخطر الإيراني، وأن العراق يشعر بإختناق بحري في منطقة شط العرب الذي تقاسمهُ إيران السيادة على بعض أجزائه[3].

---

(1) كيلي، جون، حقيقة الأزمة بين العراق والكويت، دائرة المطبوعات والنشر الكويتية، 1972م، ص 15.

(2) النجار، مصطفى عبد القادر، الكويت عراقية دراسة وثائقية، تاريخية سياسية، دار الشؤون الثقافية، بغـداد، 1990م، ص 49.

(3) جاسر، محمد، اتفاقيات الحدود بين العراق والكويت، بحث على شبكة الانترنت بتاريخ 2011/1/12م. http://hamam1984.com/vb/sjpwtjread.php.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بدأت المفاوضات بين الطرفين عام 1975م، وطالبت العراق بأن تتنازل الكويت كلياً عن جزيرة وربة، وأن تؤجر نصف جزيرة بوبيان لمدة 99 عاماً خدمة لميناء أم قصر العراقي، حتى يصبح هذا الميناء محصوراً بين أراضي عراقية، وليس بين جانبين عراقي وكويتي[1].

3. أزمة 1990/8/2م

أ. موضوع النزاع

لعب العامل الاقتصادي عموماً والعامل النفطي خصوصاً دوراً بارزاً في نزاع الحدود العراقي الكويتي، يشتمل الجانب النفطي من النزاع على موضوعين تم توضيحهما في المذكرة التي بعث بها وزير الخارجية العراقي طارق عزيز إلى الأمين العام للجامعة العربية بتاريخ 1990/7/15م يشكو فيها أن حكومة الكويت إستغلت إنشغال حربه مع إيران وأقامت منشآت عسكرية ومخافر ومنشآت نفطية، ومزارع على أرض العراق، كما اتهمت المذكرة حكومتي الكويت والإمارات العربية المتحدة بالإشتراك في عملية مدبرة لإغراق السوق النفطية بمزيد من الإنتاج خارج حصتهما المقررة في أوبك[2].

الموضوع الأول: يتعلق بحقل الرميلة الذي لم ينجح العراق والكويت بسبب خلافهما بشأن رسم الحدود في التوصل إلى إتفاق لإقتسام الانتاج النفطي فيه، ويمتد هذا الحقل من منتصف البصرة حتى دولة الكويت، وينقسم الحقل إلى قسمين، القسم **الأول:** حقل رميلة الشمالية الواقعة في الأراضي العراقية، القسم الثاني: حقول الرميلة الجنوبية وتقع ضمن الأراضي

---

(1) Hultons, the Iraq Kuwait boundary Legal. Aspet, Revue ledge International 1990, p319

(2) درويش، محمد، حقلا بترول الرتقة والرميلة، الحقيقة والجدل بين التاريخ والعلم، القاهرة، 1991م، ص 20.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الكويتية، تتشكل حقول الرميلة من مجموعة آبار مكتشفة منذ 1970م[1]، و تبلغ حوالي 663 بئر نفطي منتج، يعد نفط رميلة من أجود أنواع النفط في العالم، لا سيما أن حقول الرميلة تعتبر تاسع أعظم حقل نفطي في العالم، وتمثل حقول الرميلة الجنوبية عصب الإنتاج العراقي (بنسبة 65%) فمعظم الإنتاج العراقي النفطي هو من حقل الرميلة بمعدل مليون برميل يومياً، بينما الإنتاج النفطي من حقل الرتقة لا يتعدى 50 ألف برميل يومياً[2].

الموضوع الثاني: يتعلق بادعاء العراق بالنسبة إلى سلوك الكويت والإمارات العربية في سوق النفط الدولية[3]، وخفض سعر النفط بسبب التجاوز في إنتاجهما حسب الحصة المقررة لهما في أوبك، الأمر الذي أدى إلى تدهور سعر برميل النفط من 18 دولار إلى 13دولار مما أصاب العراق بخسارة وصلت 18 مليار دولار.

الموقف الكويتي:

ترى الكويت بأن الجزء من حقل الرميلة الذي تدعي العراق بأن الكويت عملت على إقامة منشآت نفطية فيه، وقامت بسحب نفط منه يقع في الأراضي الكويتية وتحت السيادة الكويتية، وعليه قامت بإستخراج النفط منه، وأن العراق على الدوام تحاول حفر آبار داخل الأراضي الكويتية للإستفادة من النفط، حتى أن العراق قام بالزحف على الأراضي الكويتية مستقطعاً جزءاً من حقل الرميلة[4]، وضمه إلى أراضيه وقام بإستغلاله، وبالنسبة لحقل الرتقة فإن له تكوين خاص منفصل عن حقل الرميلة، فالأخير يشمل القطاع التركيبي، ومستوى المياه والزيت، ونوع

---

(1) عزيز، طارق عبد الرؤوف، مبدأ ثبات الحدود الدولية ونهايتها، دراسة قانونية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1995م، مرجع سابق، ص 615.

(2) العراق، دراسات في السياسة والاقتصاد، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2006م، ص 32.

(3) Ali Ja'fari, Iraq. A survey of the petroleum Industry (for Fletcher Challenge, Energy petroleum), report, No 96101, November, 1996, p4.

(4) حقل الرميلة، بحث على شبكة الانترنت، تاريخ 2011/1/13م.htttp://aljazeera.net

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الخام ومعدلات الضغط والإنتاج والإحتياطات المقدرة بطريقة أو بشكل يثبت أنه ليس لحقل الرتقة علاقة بحقل الرميلة من حيث الإمتداد النفطي[1].

ب- تطورات النزاع:

بعد دفاع العراق عن مصالحه النفطية أمام المجتمع الدولي، فاجئ العالم باحتلال الكويت، في تمام الساعة الثانية من فجر يوم الخميس 2 أغسطس 1990 اجتازت القوات العراقية خط الحدود الدولية الذي رسمه المستعمر قبل سبعين سنة تقريباً [2]، وخاض العراق حرباً استعمل فيها المعدات القتالية التقليدية والحديثة.

أعلنت حكومة العراق في 1990/8/9م إلغاء الكيان السياسي الكويتي، وذلك بالإجراءات التالية:

- إلغاء جميع السفارات في الكويت لكل الدول على إعتبار أنها أرض عراقية.
- إعلان الكويت المحافظة رقم (19) للعراق وتغيير مسميات المنشآت، وتغيير مسمى العاصمة[3].

تجاوز العمل العسكري الذي قامت به العراق تجاه الكويت الإطار الإقليمي لتصبح هذه الحرب – والتي اصطلح على تسميتها بحرب الخليج، ومنهم من يسميها بعاصفة الصحراء دلالة على قوتها- واحدة من أكبر الحروب المحدودة التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية، إنقسمت الدول العربية بين مؤيد للعراق ومناهض للتدخلات الدولية في الإحتلال العراقي للكويت، وبين

---

(1) العبدروس، محمد حسن، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، دار الكتاب الحديث، دبي، 2002م، ص 230.

(2) الزغول، ساطع، إشكالية الحدود العربية – العربية، مؤسسة البلسم للنشر، عمان، 1998م، ص 200.

(3) عطايا، أمين محمود، العمليات العسكرية البرية في حرب الخليج الثانية، دار الحكمة، دمشق، 1993، ص 15.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

معارض للعراق ولغزوه، وأسفر احتلال الكويت عن تدخل أطراف دولية لتشارك في حرب الخليج الثانية ضد العراق، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، فرنسا، إلى جانب قوات من الدول العربية.

ج- تسوية نزاع الحدود:

إنتهت المشكلة الحدودية بين العراق والكويت، بصدور تقرير وخرائط لجنة ترسيم الحدود بين البلدين والتي تشكلت بموجب قرار مجلس الأمن رقم 678 الصادر في 3 ابريل 1991م، نص قرار تشكيل اللجنة أن ينهي طريق الترسيم للحدود الشرعية القائمة كما تحددت أصلاً عامي 1923م، 1932م، وأن يتجاهل أي خطوط حدود " وقتية واقعية"، وجاء قرار الأمم المتحدة بالإعتماد على المحاضرات المتفق عليها عام 1963م كقاعدة للتسوية النهائية للحدود، تبعاً لذلك أصبح بإمكان اللجنة التوصل إلى خط ترسيم الحدود بغض النظر عن أي إعتراض قد يكون لدى المندوب العراقي أو الكويتي المرافقين للجنة الترسيم، وأن الإنتقادات التي توجه لخط ترسيم الحدود الجديد يجب أن توجه إلى قرارات الأمم المتحدة التي نظمت عمل اللجنة، واستندت إلى الحدود الشرعية القائمة في إتفاقية 1923م، 1932م [1].

أنهت اللجنة أعمالها في 27 أغسطس 1992م، وأصبح القرار ملزماً لأطراف النزاع، ويدفع تقرير اللجنة بخط الحدود بين البلدين مسافة 600م على طول 200كم شمال الخط الواقعي الذي سيطرت عليه العراق أثناء غزوها الكويت، وبناءً على ذلك تحصل الكويت على ما يعادل 1200كم2، تشمل أجزاء من أم قصر الحدودية وحوالي خمسة آبار نفط من حقل الرميلة[2].

---

(1) السرجاني، خالد، ترسيم الحدود العراقية-الكويتية بعد أزمة الخليج الثانية، مجلة السياسة الدولية، العدد 111 يناير 1993م، ص232.

(2) التميمي، محمد تيسير، حرب الخليج الأسباب والنتائج، الأهلية للنشر، بدون مكان نشر، 1993م، ص94-107.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حاز عمل اللجنة ونتائجه على موافقة مجلس الأمن الدولي بأغلبية 14عضواً، وإمتناع عضو واحد، وهي دولة الأكوادور عن التصويت[1].

كانت شركات النفط الأمريكية والأوروبية الأكثر إلحاحاً لتثبيت الحدود بين العراق والكويت طوال فترة ترسيم الحدود، لأنها كانت تسعى في الواقع للدفاع عن إمتيازات التنقيب المعطاة لها، وقد لعب هذا العنصر دوراً محورياً في تسوية العديد من منازعات الحدود العربية-العربية، حيث تتركز كميات من النفط والغاز الطبيعي وتتجاوز ثلثي الاحتياط العالمي في المنطقة العربية.

في أعقاب صدور تقرير اللجنة الدولية لترسيم الحدود، أعلن الجانب العراقي مقاطعته لقرارها، واتهم اللجنة بالإنحياز لمصلحة الكويت، مدعياً أن اللجنة أصدرت تقريرها على أساس حدود 1963م التي لم تمر وقتها بالمراحل التشريعية، ولم يوقع عليها رئيس الجمهورية آنذاك[2].

في نوفمبر 1994م إعترف العراق رسمياً بسيادة الكويت وحدودها كما رسمتها اللجنة المنبثقة عن الأمم المتحدة بموجب القرار الصادر عن مجلس الأمن الدولي، وصادق عليه البرلمان العراقي برئاسة الرئيس العراقي صدام حسين أكد فيه على الإعتراف الكامل بسيادة الكويت، ووحدة أراضيها وإستقلالها السياسي، وحدودها الدولية كما رسمتها اللجنة[3].

---

(1) بوادر غتفاق عراقي كويتي لترسيم الحدود بين البلدين آخر لإستثمار حقول النفط المشتركة، صحيفة الشرق الأوسط السعودية،على شبكة الإنترنت، تاريخ 25-10-2010م، العدد11685.

(2) السرجاني، خالد، ترسيم الحدود العراقية-الكويتية بعد أزمة الخليج الثانية، مجلة السياسة الدولية، العدد 111 يناير 1993م، ص236.

(3) العيدروس، محمد، الحدود العربية-العربية في الجزيرة العربية، دار العبدروس للكتاب الحديث، دبي، 2002، ص 159.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الثاني

نزاع الحدود بين قطر والبحرين

المطلب الأول:

المراحل التاريخية للنزاع بين قطر والبحرين ووجهة نظر الأطراف

ترتب على إنفصال قطر عن البحرين في إمارة مستقلة عام 1868 نزاعات حول حدودهما، وتركز النزاع بينهما حول ثلاث مناطق رئيسية غنية بالبترول والمياه العذبة، والمواقع الاستراتيجية هي: مياه فشت الديبل، وجزيرة حوار، وجزيرة جرادة، ومنطقة الزُبارة [1].

بدأ أول نزاع فعلي بين الدولتين على ملكية منطقة الزبارة التي وضعتها قطر تحت سيطرتها، وظل حكام البحرين يطالبون بتبعية هذه المنطقة على أساس أن أجدادهم استقروا بها بعض الوقت، وأن قبيلة آل نعيم التي تقطن الزُبارة قد حولت ولاءها للبحرين بعد إنفصال قطر عن البحرين[2]، وحرصاً من السلطات البريطانية على تهدئة الوضع القائم وللحيلولة دون تدخل الدولة العثمانية في قطر، أقرت بأن حاكم البحرين ليس له حقوق في قطر، وأدخلت نصاً في الإتفاقية العثمانية البريطانية عام 1931م، يقضي بأنها لن تسمح لشيخ البحرين بأن يتدخل في الشؤون الداخلية لقطر أو أن يهدد استقلالها[3].

---

(1) أبو الفضل، محمد، النزاع بين قطر والبحرين، مجلة السياسة الدولية، العدد 111، يناير 1993، ص 227.

(2) الفارس، محمد الفارس، صفحات من تاريخ الإمارات والخليج العربي، قراءة في الوثائق البريطانية، ج1، دار الأهلية للنشر، عمان- الأردن، 2009، ص 41- 53.

(3) الزيدي، مفيد، تاريخ قطر المعاصر، دار المناهج للنشر، عمان- الأردن، 2008، ص 77.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أدى النزاع حول منطقة الزُبارة إلى مواجهة عسكرية، حيث وقعت حرب الزبارة عام 1937م، وكانت إجراءات التعبئة العامة في قطر قد شملت قبائل النعيم والرعايا البحرينين اللذين يقيمون في الزُبارة[1].

جرت مفاوضات بين قطر والبحرين على أثر حرب الزُبارة، وتدخلت بريطانيا ورسمت الحدود بينهما، ولم يحدث بعدها وأن ألغت البحرين مطالبتها بالزبارة.

لم تكن الزبارة هي النزاع الوحيد بين الدولتين، بل شمل النزاع مجموعة جزر حوار التي تفصل دولة قطر عن البحرين، هذه الجزر يزيد عددها عن 16 جزيرة غير مأهولة بالسكان، أهمها وأكبرها جزيرة " حوار"[2].

تسيطر البحرين على جزر حوار منذ فترة طويلة، وتطالب قطر بضم هذه الجزر، وتدعى ملكيتها وسيادتها، إلاّ أن البحرين تزداد تمسكاً بها.

يعود تاريخ بدء النزاع حول جزر حوار إلى عام 1936م، حينما بعث مستشار حكومة البحرين البريطاني " بلجريف" برسالة إلى المعتمد البريطاني في البحرين أبلغه فيها موقف شيخ البحرين حمد بن عيسى من مجموعة جزر حوار باعتبارها جزءاً من البحرين، وكانت اللجنة البريطانية حينها قد أقرت بتبعية الجزر للبحرين[3].

---

(1) العيدروس، محمد حسن، الحدود العربية في الجزيرة العربية، دار العبدروس للكتاب الحديث، دبي، 2002، ص 310.

(2) الحقول النفطية في الخليج العربي، على شبكة الانترنت، بتاريخ 2011/2/12.
http//:www.mofa.gov.qa/details.cfm?!.

(3) قاسم، جمال زكريا، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، تطور النفوذ البريطاني في الخليج والمنافسات الاقليمية والدولية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997، ص 65.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أصدرت بريطانيا في عام 1947م قراراً بضم فيشت الديبل وقطعة جرادة للبحرين، وهذا ما عرّض من دائرة النزاع الحدودي بين قطر والبحرين لأن هذا يعني أن جزر حوار وفشت الديبل وجرادة هي للبحرين باعتراف وموافقة بريطانية[1].

جرت مفاوضات في عام 1967م أثناء زيارة أمير البحرين لقطر للإتفاق حول الحدود البحرية، حول مياه فيشت الديبل وجرادة وحوار، واشترط حاكم قطر أن يتسلم جزيرة حوار إذا ما أراد تسوية مشكلة الزبارة، وهو ما رفضته البحرين، ثم عرضت قطر على البحرين إنشاء جزيرة في المياه الإقليمية للبحرين بدلاً من حوار، وانتهت هذه المفاوضات والعروض بفشل حيث لم يُسوى النزاع بين الدولتين[2].

استمر النزاع لما بعد إستقلال الدولتين عن بريطانيا على المناطق الحدودية، ولكن ذلك لم يغير في الوضع شيئاً جديداً، غير أن القضية عادت للظهور من جديد عام 1978م، عندما قامت قطر بإحتجاز بعض الصيادين البحرينين، وجاء ذلك رداً على قيام البحرين بإجراء مناورات عسكرية بالقرب من الجزر المتنازع عليها[3].

في عام 1982م أثارت البحرين استفزاز قطر بقيامها إطلاق اسم" حوار" على إحدى سفنها الحربية، مما دفع قطر إلى تدعيم قواتها الدفاعية، وأنشأت نفقاً تحت البحر ليصلها بمجموعة جزر حوار الغنية بالنفط، لكنها توقفت عن ذلك بعد عرض النزاع على مجلس التعاون الخليجي الذي أنشئ في عام 1981م لحل الخلافات بين الدول الأعضاء في المجلس، خرج المجلس

---

(1) النزاع بين قطر والبحرين، على شبكة الانترنت، بتاريخ 2011/2/24
http://www.moqatel.com/openedshare/behothsiasia.htm

(2) السرياني، محمد محمود، الحدود الدولية في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2001، ص 265.

(3) عفيفي، فتحي، مشكلات الحدود في منطقة اخليج العربي، المركز الأكاديمي للدراسات الاستراتيجية، 2000، ص 54.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بتوصيةٍ طلب فيها من الجانبين الحفاظ على الوضع القائم القاضي ببقاء حوار تحت سيادة البحرين، والزبارة تحت السيادة القطرية، وصدر قرار من المجلس طلب فيه من المملكة العربية السعودية أن تواصل المساعي لحل النزاع بين قطر والبحرين[1].

لم تفلح السعودية في تسوية النزاع، فسرعان ما ثارت أزمة كادت أن تودي بجميع جهود التسوية عندما غزت القوة العسكرية القطرية عام 1986م فيشت الديبل وألقت القبض على ثلاثين عاملاً للشركات النفطية المتعاقدة مع البحرين للتنقيب عن النفط في الجزر الواقعة تحت سيطرة البحرين، واستنفرت قطر قواتها العسكرية وأعلنت أن المناطق البحرية في فيشت الديبل وحوار هي مناطق محظورة جوياً وبحرياً[2].

إرتفعت حدة التوتر عام 1991م بعد البيان الذي أصدره أمير قطر في كانون أول 1991، والذي حدد فيه المياه الإقليمية لقطر إلى مسافة 44.4كم، وهذه المسافة تحتوي على مياه فيشت الديبل وحوار وجرادة، وهو أمراً اعتبرته البحرين مساساً بسيادتها.

هكذا نجد أن النزاع قد استمر عقوداً طويلة حول السيادة على المناطق الحدودية، إذ تؤكد البحرين تبعية الجزر لها، ولا تكف دولة قطر من جهتها على معارضة كل إجراء من شأنه أن يناقض اتصال هذه الجزر بإقليمها الجغرافي الذي لا يبعد سوى ميلاً بحرياً واحداً، وتفصله عن قطر مياه ضحلة قليلة، بينما يبعد عن البحرين حوالي عشرين ميلاً، وتفصله عن البحرين مياه عميقة تصلح لسير الملاحة[3].

---

(1) عفيفي، فتحي، مرجع سابق، ص 62.

(2) الزيدي، مفيد، تاريخ قطر المعاصر، دار المناهج للنشر، عمان- الأردن، 2008، ص 79.

(3) الدباغ، مصطفى مراد، قطر ماضيها وحاضرها، دار الطليعة للنشر، بيروت، 1976، ص 129.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وجهة نظر أطراف النزاع القطري البحريني

تتلخص وجهة النظر القطرية من النزاع بما يلي:

1. ترى أن خط التقسيم بين البلدين يجب أن يسير في الوسط بين أراضيها وأراضي البحرين حتى نقطة التقاطع مع خط عرض جزر حوار.
2. تطالب أن يكون موضوع التحكيم أمام محكمة العدل الدولية حول الجزر المتنازع عليها[1].

وجهة النظر البحرينية:

1. فيما يتعلق ببعد جزر حوار عن الموقع الجغرافي للبحرين، أن هناك نماذج لجزر قريبة من دولة ولكنها تتبع دولة اخرى بعيدة مثل جزر يونانية قريبة من تركيا.
2. سيادة أسرة آل خليفة الحاكمة في البحرين على شبه جزيرة قطر، وتبعية الأسرة الحاكمة في قطر للبحرين، حتى منتصف القرن التاسع عشر، حينما أقدمت سلطات الحماية البريطانية عام 1868م على فصل قطر إدارياً عن البحرين ومنعت آل خليفة من التدخل في شؤون قطر[2]، وقد كرّس البريطانيون هذا الفصل بإتفاقية 1916م التي وضعت قطر تحت الحماية البريطانية المباشرة[3].
3. ترى البحرين فيما يتعلق بعرض النزاع على محكمة العدل في لاهاي ضرورة أن ينصب الموضوع على الخط المائي بين البلدين مع الأخذ بعين الاعتبار الوجود التاريخي للبحرين في منطقة الزبارة، وتؤكد على أن بريطانيا قننت الأمر الواقع للحدود عام 1947م، وهو ما تم

---

(1) العيدروس، محمد حسن، الحدود العربية في الجزيرة العربية، دار العبدروس للكتاب الحديث، دبي، 2002م، ص350.

(2) العيدروس، محمد حسن، الحدود العربية في الجزيرة العربية، مرجع سابق، ص322.

(3) Schofield, Richard, Arabian Boundary Disputes,Vol 15, London, Archive Edition, 1992, p241.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

اعتماده في كل كيانات شرق الجزيرة العربية مما يعني ملكيتها الفعلية لمجموعة الجزر الثلاث بحسب رؤية البحرين[1].

المطلب الثاني: الأبعاد الاقتصادية والعسكرية للنزاع

أولاً: البعد الاقتصادي للنزاع الحدودي

إن المتتبع لجميع مراحل النزاع الحدودي بين قطر والبحرين يجد أن العامل الاقتصادي هو الذي وقف وراء ظهور النزاع واستمراره وصعوبة التوصل إلى تسوية بين أطرافه، فقد كشفت الوثائق البريطانية أن النفط وعمليات التنقيب عنه وإكتشافه في المنطقة منذ الثلاثينات هي التي لفتت الإنتباه إلى جزر حوار، عندما قامت شركة بتروليوم كوربوريتشن، للتنقيب عن البترول في البحث عن مرجع جزر حوار وفيشت الديبل لتتسق مع السلطات المعنية بالبحث عن النفط فيها[2].

جاء إصرار البحرين على ملكيتها لجزر حوار لتكون هي الطرف المتعاقد مع الشركة، فأرسلت إلى المعتمد البريطاني في البحرين لتدعيم ملكيتها على جزر حوار بموافقة بريطانية، وهو ما دعمته اللجنة البريطانية بقرارها الذي أكدت فيه على تبعية جزر حوار للبحرين، فقد تضمنت رسالة مستشار الحكومة البريطانية بلجريف الى المعتمد البريطاني بشأن الجزر "إن مجموعة جزر حوار التي تقع ما بين الطرف النهائي لجنوب جزيرة البحرين وساحل قطر إنما

---

(1) السرياني، محمد محمود، الحدود الدولية في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2001، ص 266

(2) النزاع بين قطر والبحرين،على شبكة الانترنت، تاريخ24-2-2011، http//:www.moqatel.com/opened share/behoth siasia.htm.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

هي جزء من دولة البحرين بلا منازع، وأنها ستدخل في مفاوضات النفط في أراضي البحرين التي لم تكن ضمن امتياز 1925م"[1].

مما يذكر أن التخوف البريطاني من تنازل قطر عن بعض مناطقها لإبن سعود – الذي كان يمارس ضغطاً كبيراً على شيخ قطر، ويطلب منه عدم إعطاء امتيازات البترول للشركات البريطانية عام 1933م– هو ما دفع بريطانيا لسلخ جزر حوار الغنية بالنفط من قطر وضمها للبحرين، وبالتالي حصول الشركات البريطانية على البترول بدلاً من الشركات الأمريكية التي كانت متعاقدة مع السعودية للبحث عن البترول.

أما قطعة جرادة المتاخمة لحقل الشمال القطري، فإنها تحتضن ثالث مخزون عالمي للغاز الطبيعي، وتشير الوثائق البريطانية أن قطعة جرادة عائمة فوق بحر من النفط والغاز الطبيعي[2].

يدلل على أثر عامل النفط في إثارة النزاع، أنه رغم توصل الدولتين بوساطة المملكة العربية السعودية إلى الإتفاقية التي قضت بتجميد الوضع القائم حول الجزر المتنازع حولها عام 1978م، فقد ثار النزاع مجدداً عندما أعلن خبراء النفط في قطر أن حقل دخان، ويعد أكبر حقول النفط في قطر بدأ يواجه خطر تسرب إحتياطات كبيرة في التجويفات الطبيعية تحت الأرض إلى جزر حوار، وما زاد من تمسك البحرين بملكية هذه الجزر خاصة أن البحرين أخذت تعاني من نضوب مواردها النفطية وعوائدها[3].

---

(1) قاسم، جمال زكريا، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصرتطور النفوذ في الخليج والمنافسات الاقليمية والدولية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997م، ص66.

(2) الحقول النفطية في الخليج العربي، على شبكة الانترنت، تاريخ 12-2-2011، http//:www.mofa.gov.qa/details.cfm?!.

(3) النزاع بين قطر والبحرين، بحث منشور على الانترنت، تاريخ 2011/2/24. http://www.moqatel.com/openedshare/behothsiasia.htm

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانياً: البعد العسكري للنزاع الحدودي

كانت أخطر مراحل تفجر النزاع بين البلدين في 26ابريل 1986 عندما هاجمت أربع طائرات هيلوكبتر تابعة لسلاح الجو القطري جزيرة فيشت الديبل، حيث كان يجري إنشاء مقر تابع لقوات الدفاع البحرينية، مما أسفر عن سقوط بعض الجرحى من بين الفنيين وعمال الشركة الهولندية المكلفة بهذه الإنشاءات، كما أسرت القوات القطرية 30 فردا منهم، وتبع ذلك حشد لقوات البلدين على الحدود وقطع الإتصالات بين الدوحة والمنامة، وقامت قطر بإحضار عدة مدرعات في جزيرة فيشت الديبل ورفعت العلم القطري فوقها، ونشطت زوارقها البحرية في القيام بأعمال دورية عززتها بقطع من المدفعية والصواريخ[1]، وقامت قطر بتدعيم-حوار و جرادة - وأعلنت أنهما مناطق محظورة، وقامت البحرين بحشد قواتها في جزيرة حوار، وعبرت عن أسفها لقيام قوة عسكرية قطرية بعمل عسكري ضد أراضيها، واعتبرت هذا العمل خارج عن مبادئ حسن الجوار مؤكدة استعدادها للإستجابة التامة لمساعي الوساطة[2]، وتم تجميد الخلاف بفضل جهود مجلس التعاون الخليجي الذي عقد إجتماعا حاول فيه التوصل إلى تسوية لهذه الأزمة، إلا أن النزاع حول ملكية الجزر لم ينته إلا بعد قرار محكمة العدل الدولية في عام 2001م.

---

(1) أبو الفضل، محمد، النزاع بين قطر والبحرين، مجلة السياسة الدولية، العدد 111، يناير 1993م، ص229.

(2) عفيفي، مشكلات الحدود في منطقة الخليج العربي، المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية، 2000، ص 54- 59.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثالثاً: تسويةُ النزاع الحدودي

استمر نزاع الحدود بين قطر والبحرين بين مدٍّ وجزر لإيجاد وسيلة لحل الخلاف بشأن الجزر المتنازع عليها والتي أصبحت سمة عامة في المنطقة ومن مخلفات الميراث الاستعماري، إذ شكلت أزمة الحدود بينهما تحدياً كبيراً أمام مجلس التعاون الخليجي، والذي كان الهدف من إنشائه حل الخلافات التي تحدث بين دول المجلس. حاول المجلس تسوية النزاع إلاّ أن جهوده كمجلس جماعي لم تحقق نجاحات، قد يكون ذلك لحساسية قضايا الحدود في المنطقة، كما قامت السعودية بدور الوساطة بين طرفي النزاع، وحاولت إحتواء الأزمة في كل فترات تصاعدها، لكن جهودها هي أيضا واجهت معوقات عدة لم تمكنها من تسوية النزاع بشكل كلي بين الطرفين.

تم التوصل إلى تسوية جزئية لإعادة الوفاق حول أزمة 1986م، وأعلنت التسوية في الرياض من العام ذاته، وتشكلت لجنة من السعودية وعمان والإمارات بتوصية من مجلس التعاون الخليجي لمراقبة التزام الطرفين في شروط التسوية التي خرجت بضرورة المحافظة على الوضع القائم فيما يتعلق بالحدود بين البلدين[1].

بعد أن تعثرت جهود الوساطة العربية، اتخذت قطر قراراً أدى إلى تصعيد نزاعها مع البحرين حينما قدمت طلباً في 8 يوليو 1991م إلى محكمة العدل الدولية بشأن السيادة على المناطق المتنازع عليها، ولاقى هذا الطلب المنفرد ، إعتراضاً في البداية من جانب البحرين،

---

(1) عفيفي، فتحي، مشكلات الحدود في منطقة الخليج العربي، المركز الاكاديمي للدراسات الإستراتيجية، 2000م، ص56.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حتى تقدمت البحرين في يوليو 1992م بمبادرة لحل نزاع الحدود قضائياً، وتقديم طلب مشترك للمحكمة لتمكينها من النظر والبت في كل أمور النزاع مع قطر[1].

صدر قرار المحكمة في 16 آذار عام 2001م في الجوانب المطروحة على التحكيم الدولي وهي: جزر حوار، ومنطقة الزبارة، وقطعة جرادة، وفيشت الدبيل، ومناطق مغاصات اللؤلؤ ومصائد الأسماك، وخطوط أساس الأرخبيل للبحرين، جاء قرار المحكمة نهائياً وملزماً للأطراف، وغير قابل للاستئناف متمثلاً بالنتائج التالية:

1. سيادة البحرين على جزر حوار وعلى قطعة جرادة.
2. سيادة قطر على الزبارة وفيشت الديبل.
3. يجوز للمراكب البحرية القطري حق المرور البريء في المياه الإقليمية البحرينية التي تفصل جزر حوار عن بقية الجزر الأخرى.
4. تبدأ الحدود البحرية بين قطر والبحرين من نقطة تقاطع الحدود البحرية للسعودية من جهة والبحرين من جهة أخرى[2].
5. تتبع الحدود اتجاهاً شمالياً شرقياً" ثم تنعطف في اتجاه شرقي تمر بين جزر حوار وجنان وتنعطف بعدئذٍ إلى الشمال، وتمر بين جزر حوار وقطر لتمر بين جرادة وفشت الديبل تاركة قطعة جرادة على الجانب البحريني، وفيشت الديبل على الجانب القطري، إذ تستمر الحدود بطريقة الأبعاد المتساوية حتى نقطة تلاقي الحدود البحرينية القطرية مع الحدود الإيرانية[3].

---

(1) منصور، رمزي، النزاع القطري البحريني الجوانب والآفاق، على شبكة الانترنت، تاريخ، 5-3-2011م، http//:www.sabaa.flation/determain/sci552?/33321s.htm.

(2) united Nation, " Qater" 2001, Year Book, p p 888 - 891

(3) جريدة الاتحاد الإماراتية، السبت 17مارس 2001، العدد 7976.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وبهذا التقسيم للحدود حصلت دولة قطر على حقول الشمال في الغاز الطبيعي وانتهت أية مطالبات بحرينية وقطرية بناءً على حكم محكمة العدل الدولية.

بهذا القرار انتهى نزاع الحدود بين قطر والبحرين بعد نزاع استمر 62 عاماً بين الدولتين.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الخاتمـــة

تشكل الحدود السياسية الإطار الخارجي للدولة المستقلة، فهي تحدد المجال الإقليمي للدولة بمحتوياته الثلاثة؛ الأرض، الماء، الجو أو الفضاء، والذي تمارس السلطة السياسية للدولة عليه باعتبارها خطوطاً فاصلة بين أرادتين سياسيتين تتأثر بالحدود السياسية إيجاباً وسلباً وتوتراً بطبيعة وقدرة هذه الحدود على الوفاء بوظائفها.

كانت المنطقة العربية جزءاً من الدولة العربية الإسلامية ممتدة الأطراف، وترتبط شعوبها بروابط الأخوة الإسلامية إلى حيث تمتد ولاية المسلمين، ولم تكن مسألة الحدود معروفة داخل هذه الدولة عدا الحدود الإدارية التي تعين الأقاليم، لكن المتغيرات السياسية والتاريخية التي تعرضت لها المنطقة العربية كانت ذات تأثير بالغ في تعيين الحدود الفاصلة بين الأقطار العربية والمتمثلة في دور الاستعمار في تقسيم المنطقة العربية، حيث حولت الدولة المنتدبة حدود المنطقة العربية الإدارية إلى حدود ذات صفة سياسية لتكون حدود فاصلة بين مناطـــق الانتداب (البريطاني، الفرنسي، الأسباني)، واتخذت من الخطوط الهندسية التي لا تستند إلى أي أساس طبيعي أو بشري أو تاريخي أساساً للفصل بين الدول العربية. هذا الكلام يدلل على أن الحدود العربية سبقت نشأة وظهور الدول العربية كما هي الآن في شكلها الحديث، فالحدود السياسية فرضت على الدول العربية ولم تشارك في تخطيطها وتعينها.

خلصنا في الفصل الأول من مناقشة مفهوم الحدود السياسية وأصنافها ووظائفها السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية تمهيداً للتعرف على نزاع الحدود، وبأبسط تعريف له أنه ادعاءات متعارضة للدول المتجاورة بشأن تعيين الحدود التي تفصل أقاليمها أو بشأن تخطيطها، وبالتالي لا تختلف عن غيرها من النزاعات الدولية، إلا أنه يمكن التعقيب بأن الاختلاف بينهما يظهر في طرف مدعي والأخر مدعى عليه، في حالة منازعات الحدود يلاحظ أن كلا الطرفين

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يصبح مدعي ومدعى عليه في نفس الوقت حيث أنه لا يوجد نزاع حول الحدود إلا وقد قدم كل طرف من الأطراف الأدلة والمستندات التي تثبت حقه أمام القضاء الدولي أو أمام الجهات الأخرى، وهنا يظهر دور القاضي الدولي في الموازنة بين الحجج والترجيح بينها، لذلك كانت مشاكل الحدود من أبرز المشاكل التي تحظى باهتمام القانون الدولي، وأكثر المشاكل حساسية، وأكثرها تعقيداً.

أشرنا في متن الدراسة إلى تنوع النزاعات المتعلقة بالحدود، فمنها ما يتعلق بوظيفة الحد من خلال وضع العراقيل التي تضعها الدول على حركة انتقال السلع والناس، وهناك نزاعات مرتبطة بالموارد الاقتصادية والموارد المائية على الحدود.

يمكن القول أن أسباب تزايد النزاعات حول الحدود العربية في الحقبة الحالية من هذا القرن لا تختلف عن أسباب اللجوء إلى القوة بصفة عامة، وعلى أية حال فلقد وضعنا أيدينا على الأسباب الموضوعية لنزاعات الحدود العربية، حيث جرت مناقشة هذه الأسباب ضمن بعدين، البعد السياسي الذي من الممكن أن يؤدي دوراً بارزاً في إثارة نزاعات الحدود العربية، فالحدود عبارة عن مرآة تعكس مدى قوة الروابط بين الجيران، فإذا كانت تشوبها شائبة بسبب الاختلاف في التوجهات السياسية فإنها سرعان ما تنعكس عليها وتجر أطرافها إلى نزاعات حدودية قد تكون مدمرة، غير ذلك قد يكون الحفاظ على مقاليد السلطة وزمام الأمور التي تلجأ لشغل الرأي العام الداخلي بقضايا النزاعات الحدودية.

أمّا البعد الثاني لنزاعات الحدود العربية فيتمثل في البعد الاقتصادي الذي أدركنا ومن خلال الدراسة العميقة أثرهُ في الدفع نحو إثارة النزاعات الحدودية العربية – العربية، وتبين أن الموارد الاقتصادية هي التي حظيت بالنسبة الأكبر كلاعب رئيسي في النزاعات الحدودية بما فيها المورد الرئيسي البترول إلى جانب الغاز الطبيعي والمعادن، وموارد المياه.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وممّا لا شك فيه أن لظاهرة النزاعات المتعلقة بالحدود على الموارد الاقتصادية انعكاس سلبي على العلاقات البينية العربية، أصبح هذا الانعكاس يأخذ أبعاداً خطيرة مع احتلال عنصر الحسم العسكري درجة متقدمة في سلم الأولويات كأداة من أدوات الصراع، برزت أهمية وخطورة البعد العسكري بعد حرب الخليج الثانية الذي تسببت في إثارتها نزاع الحدود العراقي الكويتي على حقل الرميلة النفطي، وباستثناء هذه الحالة شكل اللجوء إلى الخيار العسكري في فترة ما بعد التسعينات مرتبةً ثانوية اقتصرت إلى حدٍّ كبير على المناوشات العسكرية المحدودة والعابرة، ولم تتطور إلى استخدام القوة العسكرية بشكل كثيف، مما يستدعي تدخل طرف ثالث في عملية تحالف عسكرية، فعملية اللجوء إلى القوة العسكرية ظهر في النزاع بين قطر والبحرين 1991م، وبين السعودية وقطر 1992م، ومصر والسودان 1992م.

يتساءل البعض أنه وفي ظل الربط بين ظهور نزاعات الحدود والموارد الاقتصادية بشكل عام، والبترول بشكل خاص، فهل نهاية الطفرة النفطية في المنطقة العربية يعني زوال نزاعات الحدود في المنطقة العربية؟

بحسب الاعتقاد أن نهاية الحقبة النفطية لا يعني نهاية نزاعات الحدود العربية، فمن ناحية استقرت لدى سكان المنطقة فكرة الدولة ذات الحدود والاختصاصات الإقليمية السيادية الواضحة.

من ناحية أخرى بعض الدراسات التي عالجت موضوع نزاعات الحدود العربية تحدثت بإسهاب عن دور الاستعمار في ظهورها، وقياساً على ذلك إذا كان عهد الاستعمار قد انتهى، فمن باب أولى أن تكون نزاعات الحدود التي رسمها الاستعمار قد اختفت.

تبقى النزاعات الحدودية في المنطقة العربية، أحد العوامل الطاردة للثقة والتعاون والتكامل في الوطن العربية، وتبقى الخلافات الحدودية بين الكيانات العربية خطيرة، أكثرها خطورة التي

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

تؤدي إلى حروب مدمرة، وأقلها خطورة التي تؤدي إلى تسميم العلاقات وإغلاق الحدود وسحب السفراء، والتعايش في أجواء الحرب الباردة، والكراهية، وتعميق الانفصال بينها، هذا ما أمكن ملاحظته بعد حالة التردي في النظام العربي التي أخذت في التكثف أولاً بعد تداعيات غزو العراق للكويت، وثانياً بعدما عرضت قضية حدودية عربية على منظمة خارج البيت العربي أثبتت وهن المنظومة العربية في حل قضايا حدودها، ونعني هنا حالة نزاع الحدود القطري-البحريني.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الاستنتاجات والتوصيـــات:

في هذه المرحلة سيتم إلقاء الضوء على أبرز التصورات التي تم إستقراءها أثناء دراسة نزاعات الحدود العربية، بما يؤهلنا من وضع قواعد عامة لوصف نزاعات الحدود العربية، وبما يمكننا أيضاً من وضع تصور لمسار نزاعات الحدود العربية المستقبلية.

الاستنتاج الأول: يختص بالبعد الرئيسي لإثارة نزاعات الحدود العربية

تبين لنا أن 56% من إجمالي نزاعات الحدود العربية يرتبط حدوثها بوجود الموارد الاقتصادية والثروات المعدنية والموارد المائية.

الاستنتاج الثاني: يختص بالمورد الإقتصادي الرئيسي في نزاعات الحدود العربية

يعتبر البترول المورد الرئيسي الذي يتسبب في إثارة نزاعات الحدود، إذ تبلغ نسبة نزاعات الحدود على مورد البترول 85% مقارنة مع الموارد الإقتصادية الأُخرى، وتعد نزاعات الحدود الخليجية– الخليجية العربية من أكثر النزاعات وضوحاً في جانبها الإقتصادي على مورد البترول.

الاستنتاج الثالث: يختص بتركز النزاعات في المناطق الجغرافية العربية

حسب التقسيم الجغرافي لدول الوطن العربي، المشرق العربي، المغرب العربي، الخليج العربي، دول وادي النيل العربية " تبين أن 50% من نزاعات الحدود تتركز في منطقة الخليج العربي لإعتبارات تتعلق بوجود النفط والغاز، فالمشاكل الحدودية في هذه المنطقة تعد الأوضح والأبرز من بين المناطق الأُخرى.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الإستنتاج الرابع: يتعلق بتسوية نزاعات الحدود العربية

هذا الإستنتاج يُقرأ من جانبين:

الجانب الأول: يتم بمقارنة النزاعات الحدودية ذات الأبعاد الإقتصادية مع إجمالي النزاعات الحدود العربية، تبين أن 50% من النزاعات الحدودية ذات الأبعاد الإقتصادية تمت تسويتها تسوية كلية، في مقابل 25% فقط من نزاعات الحدود ذات البعد السياسي تمت تسويتها تسوية كلية.

الجانب الثاني: يستخرج نسبة النزاعات الحدودية التي تمت تسوية كلية لها من بين النزاعات التي ترتبط بأبعاد إقتصادية فقط، حيث إن 40 % من نزاعات الحدود الإقتصادية تمت تسوية كلية لها، وأن 20 % لم يتم التوصل الى تسوية بشأنها حتى اليوم.

هذا يقود الى القول:

1- إن إمكانية التوصل إلى تسوية في النزاعات المرتبطة بأبعاد إقتصادية أسهل من إجراء تسوية في نزاعات الحدود ذات الأبعاد السياسية، خاصة إذا علمنا أن 60% من النزاعات السياسية لم تتم تسويتها حتى نهاية فترة الدراسة.

2- تتراوح إمكانية إجراء تسوية للنزاعات الحدودية ذات البعد الإقتصادي ما بين إجراء تسوية كلية وتسوية جزئية وبين عدم إمكانية التوصل الى تسوية، هذا بعكس النزاعات التي تحمل بعداً سياسياً حيث تتراوح إمكانية التسوية فيها ما بين التسوية الكلية وما بين عدم إمكانية التوصل الى تسوية.

تسوية النزاعات الحدودية تعتبر في كثير من الأحيان إعراضاً عن خلافات سياسية عميقة في المنطقة، وبحسب الإعتقاد ترجع سهولة إجراء تسوية في النزاعات المرتبطة بأبعاد إقتصادية، حتى تستفيد الدول من الموارد بأسرع وقت ممكن، ذلك أن بعض الموارد ومنها

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

البترول تمثل مشاريع إستثمارية ضخمة، تضمن للدولة الحصول على مكاسب وعائدات مادية ضمن مساحة زمانية قد تطول وقد لا تطول حسب حجم المورد وبالتالي العمر الزمني لبقائه.

الإستنتاج الخامس: يتعلق بمدة نزاعات الحدود العربية

الإتجاه العام لنزاعات الحدود العربية أنها نزاعات طويلة الأمد بما فيها النزاعات التي تظهر لأسباب إقتصادية، 94 % من نزاعات الحدود تمتاز بطول فترتها الزمنية.

الإستنتاج السادس: يتعلق بحدة نزاعات الحدود ذات البعد الإقتصادي

تراوحت نزاعات الحدود من حيث حدتها ما بين النزاعات الحادة والنزاعات البسيطة، والملاحظ أن النزاعات الحدودية ذات الأبعاد الإقتصادية لاتخلو من التدخل العسكري، 85 % من النزاعات الإقتصادية هي نزاعات تقع ضمن تصنيف النزاعات الحادة بحسب المؤشرات التي تم إعتمادها للدراسة.

الإتجاه العام لنزاعات الحدود العربيةهي نزاعات حدود ترتبط ظهورها بوجود الموارد الإقتصادية أكثر من إرتباطها بعوامل سياسية وتمتاز على عمومها بأنها طويلة الأمد، و تدخل المؤسسة العسكرية وتصعيد العمل العسكري أمر وارد بنسبة 100% إلا ان درجة التصعيد تختلف من نزاع إلى آخر كما هو مبين في جدول رقم 13، كما تجدر الاشارة الى انه من الممكن التوصل الى تسوية النزاع الاقتصادي وهي أسهل من إجرائها على النزاعات ذات المحددات السياسية، ورغم الحديث عن إمكانية تسوية النزاع الحدودي تظل مسائل الحدود قنابل موقوتة يمكن أن تنفجر في أي وقت، مع ضرورة التأكيد على إرتباط العمل العسكري في النزاعات التي تحتوي الموارد الإقتصادية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

التوصيـــات:

1. إذا كان البعد الاقتصادي هو المحرك الرئيسي في نزاعات الحدود العربية، وصاحب الوزن الأبرز من الأسباب الأخرى للنزاع، وأن النزاعات الحدودية العربية تدور في رحى البعد القطري، ذلك أن القيادات السياسية أعطت الشرعية لما يسمى الدولة القطرية، نجد أن الأداة الاقتصادية هي الأفضل لحل النزاعات السياسية، وفي هذا الدور يمكن الاستفادة من المنهج الوظيفي، بحيث يتم التعامل مع ظاهرة الحدود السياسية من منظور حضاري يقوم على التسليم بأن الحدود لم تعد تشكل خطوط فاصلة بين سيادات إقليمية مختلفة، وإنما على أساس أنها خطوط وصل وتبادل للمنافع، وهذا ما اعتمدت عليه السياسة الأوروبية في تصفية خلافاتها السياسية، عندما تجاوزت العقبات والحروب المدمرة، الدينية والسياسية التي استمرت عقودا طويلة، من خلال تعميق العلاقات الاقتصادية بخلق الفائدة المشتركة لكل أطراف الدول القومية الأعضاء في الإتحاد الأوروبي.

2. لا بد من التفكر في أن مشكلة الحدود في العالم العربي ليست وليدة اليوم أو الأمس القريب، وبالتالي فمن الطبيعي أن تستغرق هذه المشكلات وقتاً غير قصير لتسويتها، يقع على عاتق الدول العربية أن تتقيد بمبدأ تسوية النزاعات الحدودية بالطرق السلمية والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها لإحداث تغييرات في الحدود القائمة بينها وبين جيرانها، وعليها أن تختار ما بين الأساليب السياسية، والأساليب القانونية بما لا يتعارض مع الأمن والسلم العربيين.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

3. من الممكن أن تلعب القيادات السياسية دوراً بارزاً في حل النزاعات الحدودية من خلال التزامها ببنود اتفاقيات التسوية الدولية. كما يمكن ان يكون لمؤسسات المجتمع المدني دوراً بارزاً في العمل على تقليص نزاعات الحدود العربية بحيث يمكن أن تخلق شعوراً عاماً للضغط على القيادات السياسية في التحفيز على الاتجاه نحو الشعور القومي، وتخفيف النزعة الانفصالية بين الدول العربية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قائـــمة المراجـــع:

1-الكتب

- إبراهيم، علي. 1997م، **النظرية العامة للحدود الدولية مع دراسة خاصة لمشكلة الحدود بين العراق والكويت**، دار النهضة العربية، القاهرة.

- البنا، عاطف. 1990م، **مذكرات في أحكام القانون الدولي العام**، دار النهضة العربية، القاهرة.

- أسيري، عبد الرضا. 1992م، **الكويت في السياسة الدولية المعاصرة، إنجازات إخفاقات تحديات**، جامعة الكويت.

- لأشعل، عبد الله. 1978م، **قضية الحدود في الخليج العربي**، القاهرة.

- أبو الوفا، أحمد محمد. 1985م. **العلاقات الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة،

- أبي عاد، ناجي. 1999، **النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، الناس، التهديدات الأمنية**، دار الأهلية للنشر، عمان.

- أفندي، عطية حسين. 1986م، **مجلس الأمن وأزمة الشرق الأوسط**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

- بو سعيد، أحمد عبد الباقي. 1998م، **واقع الحدود العُمانية منظور سياسي**، مكتبة الأرقم للنشر، عُمان.

- التميمي، محمد تيسير. 1993م، **حرب الخليج الأسباب والنتائج**، الأهلية للنشر.

- حسني، قوس رضوان. 1999م، **الأسباب الاقتصادية لمنازعات الحدود الدولية في المنطقة العربية ودور الجامعة الغربية في تسويتها**، كلية الحقوق، القاهرة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- حسين، عدنان السيد. 1994م، **الجغرافيا السياسية للعالم المعاصر**، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت.

- الحسيني، زهير2002، **مفهوم النزاع القانوني في ضوء فتوى محكمة العدل الدولية**، دار النهضة، القاهرة.

- حمد، صبري. 2008م، **الجغرافيا السياسية في عالم متغير، العولمة والنظام العالمي الجديد**، الدار العالمية للنشر، القاهرة.

- حمدان، جمال. 1993م، **إفريقيا الجديدة**، دار النهضة، القاهرة.

- الخزرجي، كامل ثامر. 2005م، **العلاقات السياسية والدولية واستراتيجية إدارة الأزمات**، دار المجدلاوي للنشر، عمان.

- خيري، عبد الله عمرو. 2007م، **حل النزاعات، معهد دراسات السلام**، الإسكندرية، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة.

- الدباغ، مصطفى مراد. 1976م، **قطر ماضيها وحاضرها**، دار الطليعة، بيروت.

- درويش، محمد. 1991م، **حقلا بترول الرتقة والرميلة، الحقيقة والجدل بين التاريخ والعلم**، القاهرة.

- دعيس، سنان عبد الله حسن. 2009م، **دور المفاوضات في حل منازعات الحدود الدولية**، دراسة تطبيقية لتسوية النزاع الحدودي السعودي اليمني، المركز الوطني للمعلومات، الجمهورية اليمنية.

- الدويكات، قاسم. 2003م، مشكلات الحدود السياسية في الوطن العربي، قسم الجغرافيا، جامعة مؤتة.

- الذيب، محمد. 2004م، **الجغرافيا الساسية**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- الراوي، جابر. 1970م، **الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الإيرانية**، (دار النشر غير معروفة).

- الرشيد، عبد العزيز. د.ت، **تاريخ الكويت**، مكتبة الحياة، بيروت.

- رضوان، عبد السلام. 1996م، **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر**، المجلس الوطني للثقافة، الكويت.

- رضوان، محمد. 1999م، **منازعات الحدود في العالم العربي مقاربة سسيولوجية لمسألة الحدود العربية**، إفريقيا والشرق، بيروت.

- الرمضاني، مازن إسماعيل. 1991م، **السياسة الخارجية**، دراسة نظرية، دار الحكمة، بغداد.

- رو، وليم. د.ت، **ملامح الدبلوماسية والسياسية الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة**، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي الإمارات.

- الزغول ، ساطع. 1998م، **إشكالية الحدود العربية- العربية**، مؤسسة البلسم للنشر، عمان.

- الزيدي ، مفيد. 2008م، **تاريخ قطر المعاصر**، دار المناهج للنشر، عمان- الأردن.

- ساعاتي، أمين. 1991م، **الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية**، القاهرة.

- السرجاني، خالد. 1993م، **ترسيم الحدود العراقية- الكويتية، بعد أزمة الخليج الثانية**، دار السلاسل، الكويت.

- السرياني، محمد محمود. 2001م، **الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.**

- سعد الله، عمر. 2002م، **الحدود الدولية، النظرية والتطبيق**، دار هومة للنشر، للجزائر.

- الشاعري، صالح يحيى. 2006م. **تسوية النزاعات الدولية سلمياً**، مكتبة مدبولي، القاهرة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- الشافعي، بشير محمد. 1971م، **القانون الدولي العام في السلم والحرب**، منشأة المعارف، الإسكندرية.

- الشامي، علي. 1980م، **الصحراء المغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي**، دار الكلمة، بيروت.

- شرارة، وضاح. د.ت، **حول بعض مشكلات الدولة في الثقافة والمجتمع العربيين**، دار الحداثة للنشر، بيروت.

- الشقيري، أحمد. 2008م، **حل النزاعات العربية بالطرق السلمية**، منتدى الفكر العربي، الندوة التي عقدت في صنعاء بعنوان النزاعات العربية الراهنة وتطورها.

- شهاب، مفيد. 1977م، **قانون البحار الجديد والمصالح العربية**، معهد الدراسات العربية، القاهرة.

- الصباح، ميمونة الخليفة. 1988م، **الكويت في ظل الحماية البريطانية**، الكويت.

- طه، فيصل عبد الرحمن. 1985م، **القانون الدولي، ومنازعات الحدود**، شركة أبو ظبي، ط1.

- العادل، عبد الله حسن. 1997م، **التسوية القضائية لمنازعات الحدود الدولية**، دار النهضة، بيروت.

- عامر، صلاح الدين. 1995م، **مقدمة الدراسة والقانون الدولي العام**، دار النهضة، القاهرة.

- عبد الرزاق، احمد أبو داوود. 1424هـ، **الحدود السعودية الكويتية النزاع الجغرافي والتسوية القانونية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية**، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية.

- عبد المنعم، عبد الوهاب. 1998م، **الجغرافيا السياسية**، بغداد، بدون دار نشر.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- العراق دراسات في السياسة والاقتصاد. 2006م، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.
- عزيز، طارق، عبد الرؤوف. 1995م، مبدأ ثبات الحدود الدولية، دراسة قانونية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.
- عطايا، أمين محمود. 1993م، العمليات العسكرية البرية في حرب الخليج الثانية، دار الحكمة، دمشق.
- عفيفي، فتحي. 2000م، مشكلات الحدود في منطقة الخليج العربي، المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتجية.
- عقيل، محمد فاتح. 1991م، مشكلات الحدود السياسية دراسة موضوعية في الجغرافيا السياسية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية.
- عقيل، محمد فاتح. 1976م، مشكلات الحدود السياسية، مكتبة المعارف، الإسكندرية.
- علي، إبراهيم. 1996م، تنفيذ أحكام القضاء الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة.
- عمارة، إسامه. 1980م، النظام القانوني لاستغلال الثروات المعدنية الممتدة عبر الحدود الدولية، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- عودة، جهاد. 2006م، الصراع الدولي مفاهيم وقضايا، مكتبة الأسرة، القاهرة.
- العيدروس، محمد حسن. 2004، الحدود العربية – العربية في الجزيرة العربية، دار الكتاب، دبي.
- غالي، بطرس بطرس. 1977م، الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية، القاهرة.
- غانم، محمد حافظ. 1972م، القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- غراهام، جيفري ترينهام. 2004م، **معجم بنغولية للعلاقات الدولية**، مركز الخليج للأبحاث، دي، الإمارات العربية المتحدة، ط1.

- الغنيم، عبد الله يوسف. 1993م، **قراءة في الخرائط التاريخية**، الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت.

- الغنيم، عبد الله يوسف. 1994م، **ترسيم الحدود الكويتية العراقية، الحق التاريخي والإدارة الدولية**، مركز البحوث والدراسات الكويتية.

- الغنيمي، محمد طلعت. 1970م، **الأحكام العامة في قانون الأمم**، دار المعارف الإسكندرية.

- الغنيمي، محمد طلعت. 1982م، **الوسيط في قانون السلام، القانون الدولي العام أو قانون الأمم زمن السلم**، دار المعارف، الإسكندرية.

- الفارس، محمد الفارس. 2009م، **صفحات من تاريخ الإمارات والخليج العربي، قراءة في الوثائق البريطانية**، دار الأهلية للنشر، عمان.

- فهمي، عبد القادر محمد. 1995م، **النظام السياسي الدولي**، دار الشؤون الثقافية، عمان.

- فهمي، عبد القادر، محمد. 1990م، **الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية**، بيت الحكمة، القاهرة.

- قادري، حسين إبراهيم. 2008م، **النزاعات الدولية دراسة وتحليل**، دار الكتاب، الأردن.

- قاسم، جمال زكريا. 1997م، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، تطور النفوذ البريطاني في الخليج والمنافسات الإقليمية والدولية**، دار الفكر العربي، القاهرة.

- القاسمي، خالد. 1999م، **التاريخ الحديث والمعاصر لدولة الإمارات**، المكتب الجامعي الحديث للنشر، الإسكندرية، القاهرة.

- **كتاب حقائق عالمية**. 1995م، واشنطن، السي آي، إيه.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- كمال، حماد. 1998م. **النزاعات الدولية، دراسة قانونية في علم النزاعات**، دار الوطنية للنشر، بيروت،

- كمال، حماد. 1995م، **تسوية المنازعات الدولية**، الدار الوطنية للنشر، بيروت.

- كيلي جون. 1972م، **حقيقة الأزمة بين العراق والكويت**، دائرة المطبوعات والنشر الكويتية.

- كيلي، جون. 1971م، **الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية**، ترجمة؛ حماد، خيري، بيروت.

- مرسي، محمد. 1993م، **دراسات الجغرافيا السياسية**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة.

- مرقس، بوقيم رزق. 1991م، **الحق التاريخي وأزمة الخليج العربي**، مركز الدراسات السياسية، القاهرة.

- مشاري، عبد الرحمن النعيم. 1999م، **الحدود السياسية السعودية البحث عن الاستقرار**، دار الساقي، بيروت.

- المعجم الوجيز. 1998- 1999م، **مجمع اللغة العربية**، الهيئة العامة للمطابع ط1، مصر.

- معروف، خلدون ناجي. 1996م، **تسوية المنازعات الدولية**، القاهرة، مكتبة النهضة.

- مقلد، إسماعيل صبري. 1984م، **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات**.

- منصور، محمد، عبد العزيز. 1979م، **التطور السياسي لقطر**، 1916- 1969، دار السلاسل، الكويت.

- مهدي، محمد عاشور. 1995م، **الحدود السياسية وواقع الدولة في إفريقيا**، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، القاهرة.

- المومني، محمد. 2004م، **الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا**، دار الكتاب الثقافي، اربد- الأردن.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- النجار، مصطفى عبد القادر والبكا، عمر. 1990م، **الكويت عراقيةٌ دراسةٌ وثائقيةٌ تاريخيةٌ سياسية**، دار الشؤون الثقافية، بغداد.

- نصر، محمد. 1994م، **جغرافية الحدود السياسية**، دار الفكر العربي، القاهرة.

- نصر، مهنا، نبراوي، محمد بهجت. 1988م، **الخليج العربي في تاريخ العلاقات الدولية الإقليمية**، **منشأة المعارف**، القاهرة.

- هارون، علي أحمد. 2004م، **أسس الجغرافيا السياسية**، دار الفكر العربي، مصر.

- الهزايمة، محمد. 2005م، **قضايا دولية معاصرة تركة قرن مضى وحمولة قرن آتي**، جامعة العلوم التطبيقية، عمان.

- ولسون، ارنولد. 1995م، **عُمان والخليج**، مكتبة الرياض للنشر، الرياض.

- اليوسفي، أمين. 1997م. **تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية**، دار الحداثة للنشر، بيروت.

2- كتاب مترجم

- أنيس، كلود. 1964م، **التنظيم الدولي والسلام العالمي**، ترجمة: العريان، عبد الله، دار هومة، الجزائر.

- بيار جورج. 2002م، **معجم المصطلحات الجغرافية**، ترجمة: هيثم اللمع، الطفيلي، حامد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت.

- ريفانز، جيري. 1997م، **العالم بعد الحربين**، ترجمة: الطيطي محمد، دار الثقافة للنشر، بيروت.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

3- الدوريـــات

- أمان، غانم سلطان. 2002م، **ظاهرة الحروب والنزاعات المسلحة**، رؤية جغرافية تحليلية، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية الثالثة والعشرون،ص ص52-70.

- جاسم، نجاة عبد القادر. أغسطس 1996م، **مشكلة الحدود العراقية- الكويتية**، مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة، بغداد، العدد 19.ص ص82-115.

- دويكات، قاسم. حزيران 1994م، **الأهمية الجيوستراتيجية والعسكرية للممرات والمعابر المائية في الشرق الأوسط**، مجلة الحرس الوطني السنة 15، العدد143 مايو 1994،ص ص64-69.

- السرجاني، خالد زكريا. 1986م، **النزاع بين قطر والبحرين السياسة الدولية**، العدد 85، ص ص 170-225.

- سيد، أحمد. 2002م، **مشكلة الصحراء المغربية في انتظار التنازلات**، مجلة السياسة الدولية القاهرة، العدد 150، ص ص 143-148.

- سليم، أحمد. آذار، 2004م، **الصراعات العربية رؤية في الأسباب والدوافع**، مجلة أبحاث اليرموك، العدد 1، المجلد 20، جامعة اليرموك الأردنية، ص ص 35-44.

- عبد الله، أحمد. 1996م، **السيادة الوطنية في ظل المتغيرات العالمية**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مجلد 31، العدد 123، ص ص 55-89.

- فاضل، يحيى محمد. 1995م، **الأزمة الدولية بين التصعيد والتعقيد**، مجلة العلوم القانونية عدد 184، ص ص 324-488.

- فرانك، اندريه غوندر. 1991م، **التناقضات الجيبوليتكية والاقتصادية في حرب الخليج**، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 38، بيروت، ص ص 120-177.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- كامل، ثامر. 2000م، **تكنولوجيا المعلومات والدولة الوطنية**، مجلة شؤون الأوسط، العدد 155، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث، بيروت، ص ص 60-113.

- كفين، كيندي. 2003م، **التفاوض في المنازعات الصعبة**، محاضرات غير منشورة.

- مجدلاوي، صبحي. يناير 1993م، **الحدود والموارد الاقتصادية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 111، ص ص 188-194.

- أبو الفضل، محمد. يناير 1993م، **النزاع بين قطر والبحرين**، مجلة السياسة الدولية، العدد113، ص ص 227-230.

- مهابة، احمد. 1993م، **مشكلات الحدود في المغرب العربي**، مجلة السياسة الدولية، العدد 133، ص ص 239-254.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

4- الصحـف العـربيـة:

- أبو عامود، سعد محمد، النظام السوداني من منظور علاقاته مع مصر، مجلة السياسة الدولية، العدد 128 1997م.
- بوادر اتفاق عراقي كويتي لترسيم الحدود بين البلدين وآخر لاستثمار حقول النفط المشتركة، صحيفة الشرق الأوسط السعودية، تباريخ 2010/10/25م، العدد 1185.
- جريدة الاتحاد الإماراتية، النزاع القطري البحريني على الحدود، السبت 17مارس 2001، العدد 7976.
- جريدة الخليج الإماراتية، 12 يوليو 2000م.
- السيد ولد أباه، العلاقات المغربية الجزائرية العقدة المتراكمة والتحسن المؤجل، جريدة الشرق الأوسط، العدد 10482، 2007.
- الشايجي، عبد الله خليفة، نزاع الحدود بين عُمان والإمارات العربية، جريدة الوطن، العدد 8735، تاريخ 2000/6/10م؟
- صحيفة الرأي العام الكويتية، الحدود السعودية الكويتية، تاريخ 2010/3/9م
- صحيفة القدس العربي، تاريخ 2010/3/17م
- علاونة، يوسف، **الاتفاق السعودي الكويتي على استكمال مباحثات ترسيم الحدود البحرية قريباً، صحيفة الاتحاد الإماراتية**، العدد 9104، الخميس 8 حزيران 2000م.
- الفرحان، عبد الله فرحان، **السعودية وعمان**، جريدة الوطن، العدد 8572، 24 ديسمبر 1999م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

5- التقارير:

- تقرير الأمم المتحدة (برنامج السلم) المقدم عملاً بالبيان الذي اعتمده اجتماع القمة لمجلس الأمن في 31يناير 1992م، وثائق الدورة(47 للجمعية العامة للأمم المتحدة الوثيقة 277/ 479، تاريخ 1992/6/17.

6-الاطروحات الجامعية

- غرايبة، خليف. 1990م، **الجغرافيا التاريخية لمنطقة منحدرات عجلون**، رسالة ماجستير، قسم الجغرافيا، الجامعة الأردنية.

- منمينة، سارت حسن. 1999م، **الجانب الأردني من حوض نهر اليرموك**، دراسة في الجغرافيا الإقليمية، أطروحة دكتوراه، الجامعة اللبنانية، قسم الجغرافيا.

7-المواقع الإلكترونية

- سيد عزت عبد الواحد، منتدى الفكر العربي، على شبكة الانترنت، تاريخ 2010/12/12م .http://www.fekerculture.ec//535php//same-52-8-2010htm

- فتحي السردي، الصراع وأشكال وتحولات، على شبكة الانترنت، تاريخ 2010/6/5م http://wwwpublictraff.com

- أشكال الصراع، على شبكة الانترنت، تاريخ 2010/6/3م www.ehow.com/facts-s72552-conflict-defintion

- تكلفة الصراع في الشرق الأوسط، دراسات الحرب والسلام، على شبكة الانترنت تاريخ 2010/12/15 ?http://www.rewayat2.com/vb/showthread.php

-خليفة محمد، الاستعمار عبر التاريخ، والحدود، على شبكة الانترنت، تاريخ 2010/11/15م .http://wwwiraqipa.net/1-2010-11.1sya13-11jong.htm

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- النزاع بين قطر والبحرين، على شبكة الانترنت، تاريخ 2011/2/24م

.http://www.moqate1.com/opendshare/behothsiasia,htm

- الحقول النفطية في الخليج العربي، على شبكة الانترنت، تاريخ 2011/12/12م.

http:www.mofa.gov.qa/details.cfm?

- منصور رمزي، النزاع القطري البحريني، الجوانب والآفاق، على شبكة الانترنت تاريخ 2011/3/5م.

http://www,sabaa,flation/determain/scis52.htm

- نزاع الحدود العراقي- الكويتي، على شبكة الانترنت، تاريخ2011/1/30م.

.http://www.almarefa,org.Index.phy

- الجاسر، محمد، اتفاقيات الحدود بين العراق والكويت، على شبكة الانترنت تاريخ 2011/1/12م. .www.hamana94.com/vb/showthread..php

- حقل الرميلة، على شبكة الانترنت، تاريخ 2011/1/3م

http//::wwwaljazera.net

- محمد، عبد السلام، **أمن الحدود في المنطقة العربية**، مركز شركاء التنمية، على شبكة الانترنت، تاريخ 2010/7/25م.

.http://www.pidegypt.org/download/forum-paper19.pdf

- البرصان، أحمد، **نشأة الدولة القطرية وأزمة النظام الإقليمي العربي**، على شبكة الانترنت، تاريخ 2011/2/9م.

.http://www.libyaforum.org/arch

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Book reference:

1- Al hrari.M.E. 1998. The Gulf and International security, London.

2- Allcock. J. 1984.border and territorial disputes, Longman, London.

3- Behrens. 1995. National Frontiers in International of Relation, London.

4- Boggs. 1940. International boundaries, study of Boundary Functions and Problems, New York.

5- Colin Gray. 1977. The Geopolitics of Nuclear Era: Heart and Rim Lands Technological, Revolution, New York.

6- -David Munro, Hampers, World Gazetteran a-z Geographical Information, British Library Publishing, London.

7- Dikshit, Romesh, Dutta. 1982. Political Geography Perspective, Grew Hill Publishing. New Delhi- India.

8- Dustin Berna, Jason Campbell. 2000. International Dispute in Latin of Americans, Columbia University, U.S.A.

9- Encyclopedia Britannica. 1959. Vol 3.

10- Harry Sant John Feliby. 2001. Arabian Oil Ventures, Cambridge.

11- Holdich. 1976. Political Frontiers and Boundary Making, London.

12- Holten. Robert. 1998, Globalization and The Nation State, Martin Press Publisher, Inc, Nye, U.S.A.

13- Hower Gretchen. 1990. International Conflict Literature Review, Data Development For International Research, london.

14- Kristof. I. R. 1989. The nature of Frontiers of Geography, Rutledge, London, New York.

15- Leather DAl. Clive. 1993. Britain Saudi Arabian 1925- 1967, Cambridge, Eng, New York.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

16- Rams Bonham and Oliver wood house. 2005. Huge Contemporary Conflict Resolution, Second Edition, Cambridge.

17- Richard. Smok. 1997. Theoretical and Contemporary, National Security Affairs Issue, Transaction Book, University of Chicago Press. Chicago.

18- Schofield, Richard. 1992. Arabian Boundary Disputes, London Archive Edition, Publisher Slough.

19- Smith. 1966. The Disputed Water of The Jordan, transaction of British Geography, London.

20- Sullivan, Michael. 2003. Power in Contemporary International Relations, Columbia, University of South Carolina Press.

21- Wikinson, John c. 1991. Arabians Frontiers, The Story of Britain's Drawing in The Desert, London.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

Article in a journal:

1- E.d. Hobsbown. 1999. The Future of The State Development and Change, vol 27 (1) :5-93.

2- Ellin Gsen.t. 2000. Colorful Community or Ethnic Witches Brew? Multithinicity Domestic Conflict During and After Cold War, Journal of Conflict Resolution of American. 44 (3) :220-249.

3- Fisher. Ronal. j. 1999. The Potential Complementarily of Mediation an Consolation Within A contingency Model of Third Party Intervention, Journal of Peace Research. Vol 28 (1): 29-40.

Article in a conference:

1- Al Ja'fari, 1996. Iraq A survey of The Petroleum Industry (for Fletcher challenge Energy petroleum). Report No 96/01, November 1996,
2- Cahier, Philippe. 15-17 September 1989. Concept of Border and Sovereignty in North Africa, Proceeding of The I.B. R.U, Conference Held The University of Durham., p5.
3- Schofield, Richard. 1996. Border Disputes in The Gulf past,1 Paper Presented at Annual Meeting of The Gulf 2000 Project Columbia University, Held in Abu Dhabi.
4- United Nation, " Qatar" 2001, Year Book.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

Citation from aweb site:

1- E mllen Hall. Historical and physical International Bounder and Water Conflict. Retrieved January, 5- 2011 form The World Wide Web: http: .//www.lowlibrary-unm.edu/nrj140-hell-boundary-pdf.
2- Peritt, Henry.1997. Cyber Space and State Sovereignty, Journal of International Legal Studies. Article Retrieved 15 may 2010 from the World Wide Web http:// www.kntalaw.edu/profesorperritt/ji/sub.htm.
3- Peter. Fenn. David Low, political System are Intelligence. Retrieved September 20-2010 from The World Wide Web: http://www.Idea.respec.org/taf/conmgt/v15y

الملاحـق

1- أ مفتاح الرسم لخريطة تخطيط الحدود الدولية بين جمهورية العراق ودولة الكويت

1-ب خريطة تخطيط الحدود الدولية بين جمهورية العراق ودولة الكويت.

2- خريطة تخطيط الحدود الدولية بين قطر والبحرين بعد حكم محكمة العدل الدولية.

3-خريطة الحدود السياسية بين السعودية وعُمان

4- خريطة الحدود المتنازع عليها بين الكويت والسعودية

5- خريطة الحدود المتنازع عليها بين قطر والسعودية

6-خريطة الحدود المتنازع عليها بين الامارات العربية ودولة عُمانِ

7-خريطة الحدود السياسية المتنازع عليها بين مصر والسودان

8-خريطة الحدود المتنازع عليها بين الجزائر والمغرب

9-خريطة الحدود المتنازع عليها في الصحراء الغربية بين المغرب والجزائر

10-خريطة الحدود النهرية بين الاردن وسوريا

11-خريطة الحدود النهرية بين مصر والسودان ودول حوض وادي النيل

12-خريطة الحدود بين ليبا وتونس

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملحق رقم (1/أ)

تَخْطيط الحُدود الدُولية بين
جُمهورية العِراق و دَولة الكُوَيْت

خريطة مصغرة عن الخريطة الأصلية الصادرة عن الأمم المتحدة

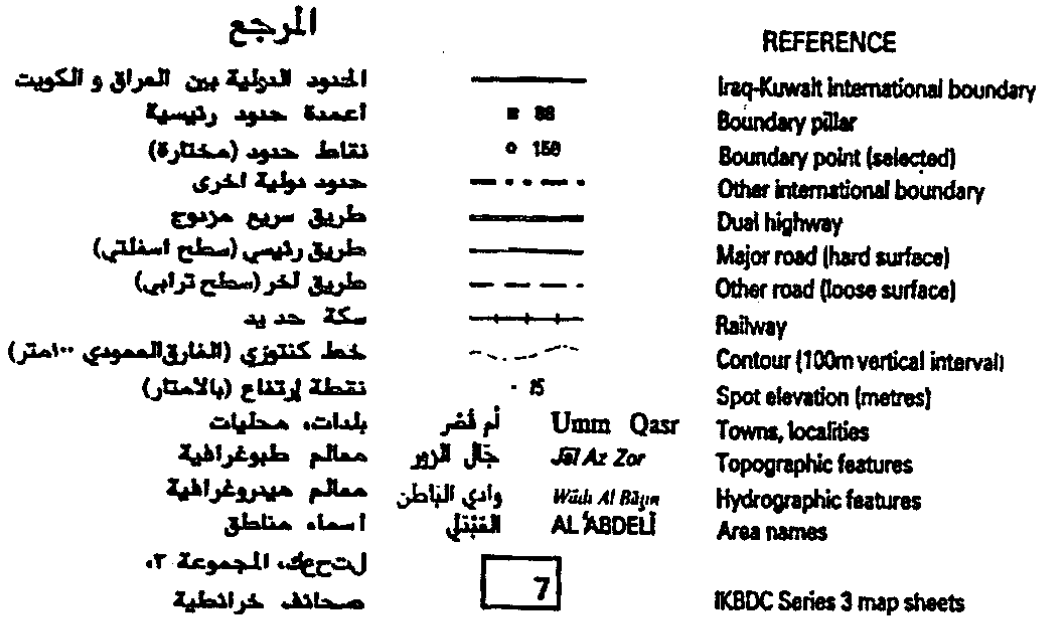

الخارطة الاساسية مؤلفة من اربع صور ملتقطة من القمر الصناعي لاندسات (Landsat) وهي: 165/040, 165/039 بتاريخ ٢٨ اب/اغسطس ١٩٩٢ و 166/040, 166/039 بتاريخ ٢٦ تموز/يوليو ١٩٩٢

من اجل لائحة احداثيات الحدود راجع قسم رقم XIII للتقرير المعني بتخطيط الحدود الدولية بين جمهورية العراق و دولة الكويت و الذي اعد من قبل الامم المتحدة للجنة تخطيط الحدود بين العراق و الكويت.

الخريطة الأصلية بمقياس ١: ٢٥٠,٠٠٠ وقد أعاد طباعتها
طبق الأصل مركز البحوث والدراسات الكويتية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ملحق رقم (1/ب)

خريطة تخطيط الحدود الدولية بين جمهورية العراق ودولة الكويت

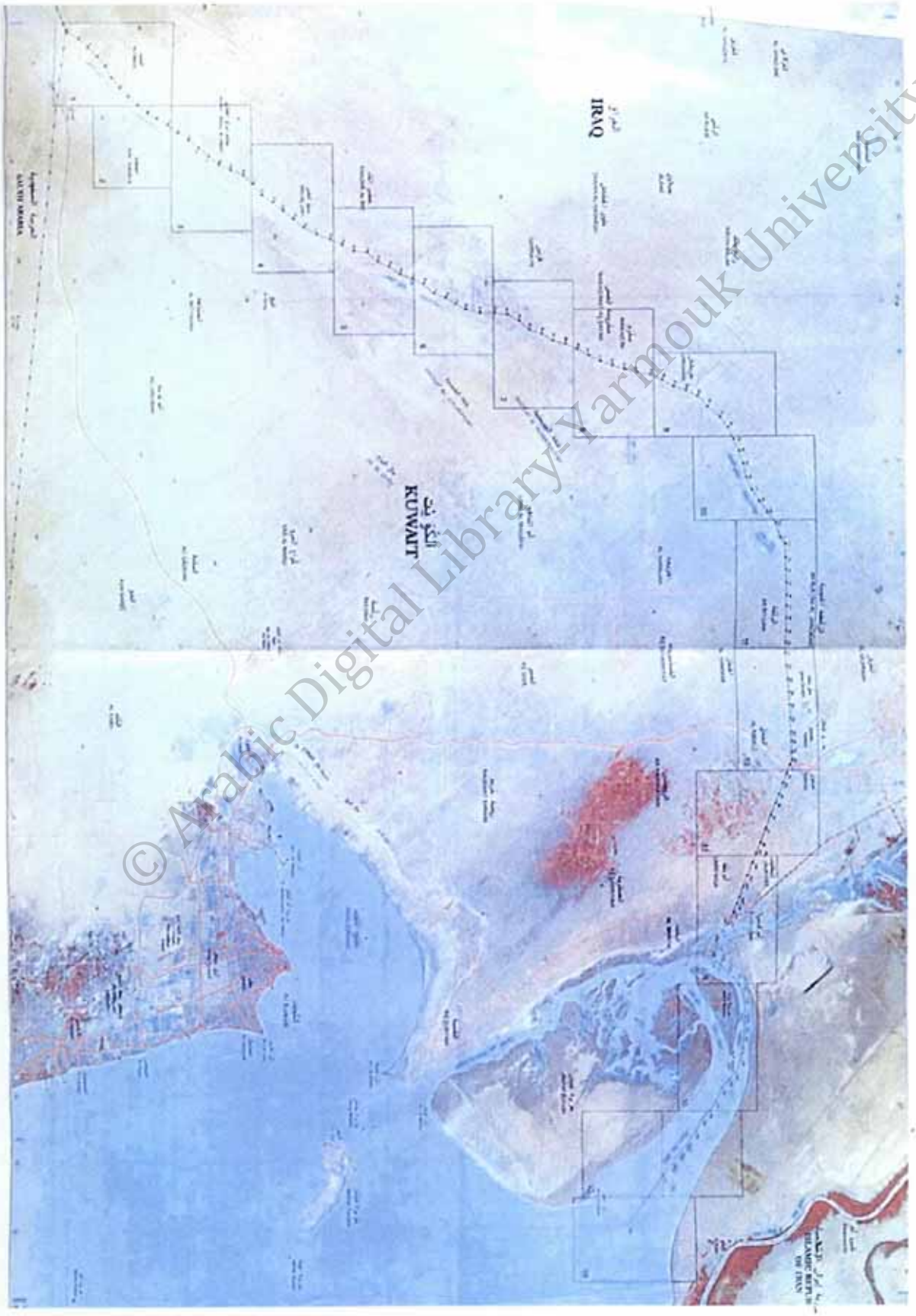

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ملحق (2)

خريطة تخطيط الحدود الدولية بين قطر والبحرين بعد حكم محكمة العدل الدول

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ملحق رقم(3) خريطة الحدود السياسية بين السعودية وعُمان

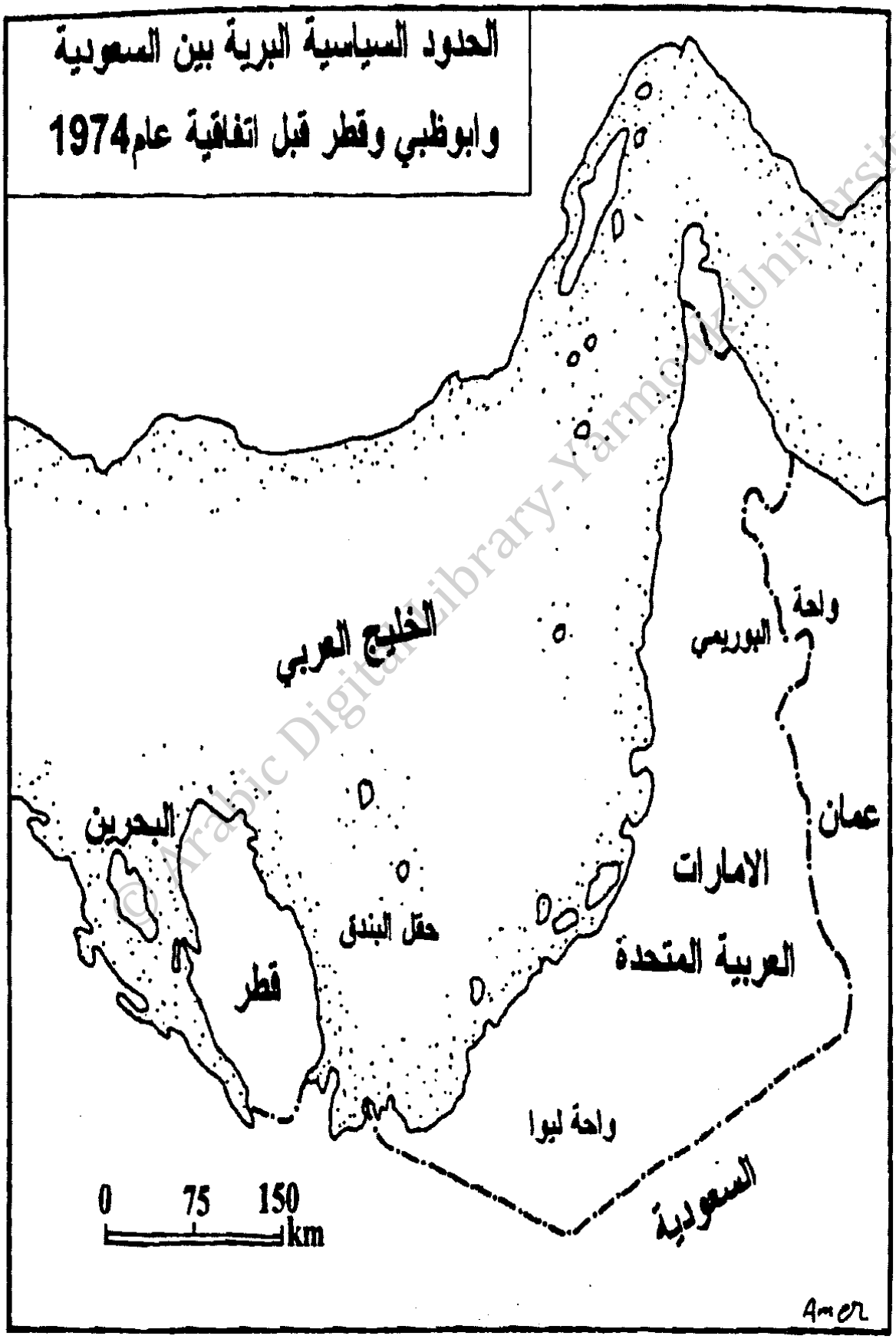

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملحق رقم (4) الحدود المتنازع عليها بين الكويت والسعودية

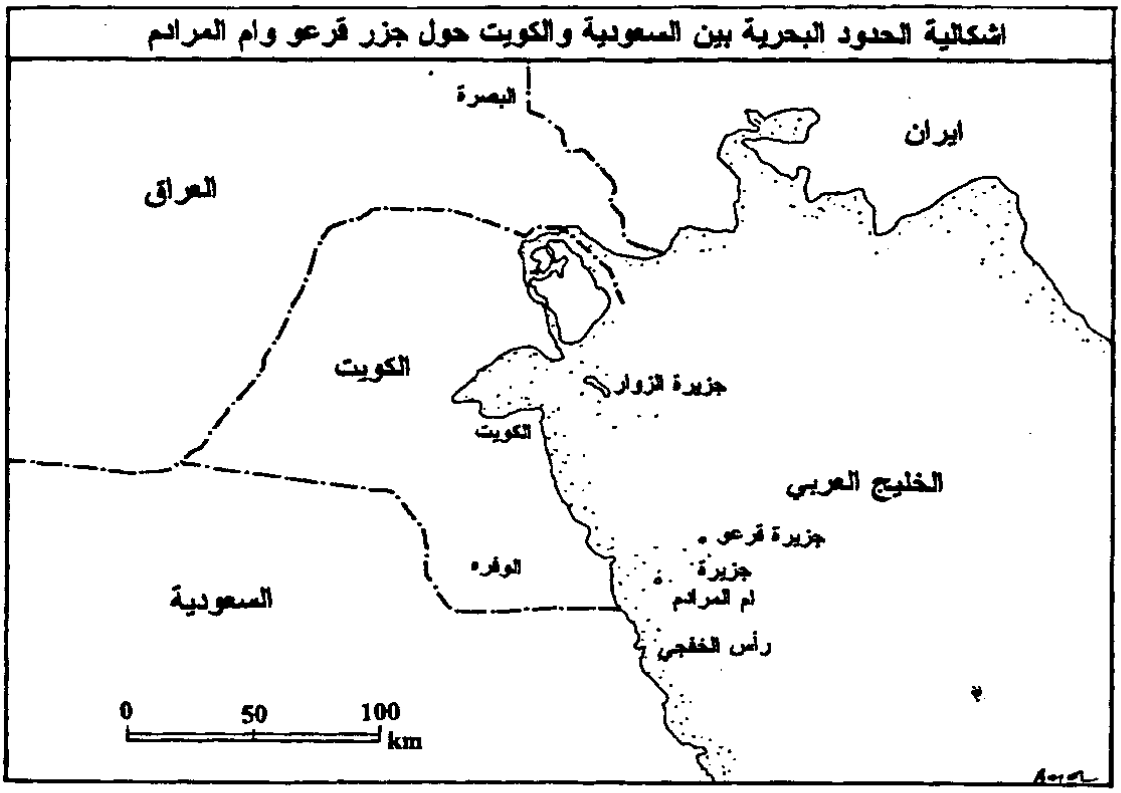

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ملحق رقم (5) الحدود المتنازع عليها بين قطر والسعودية

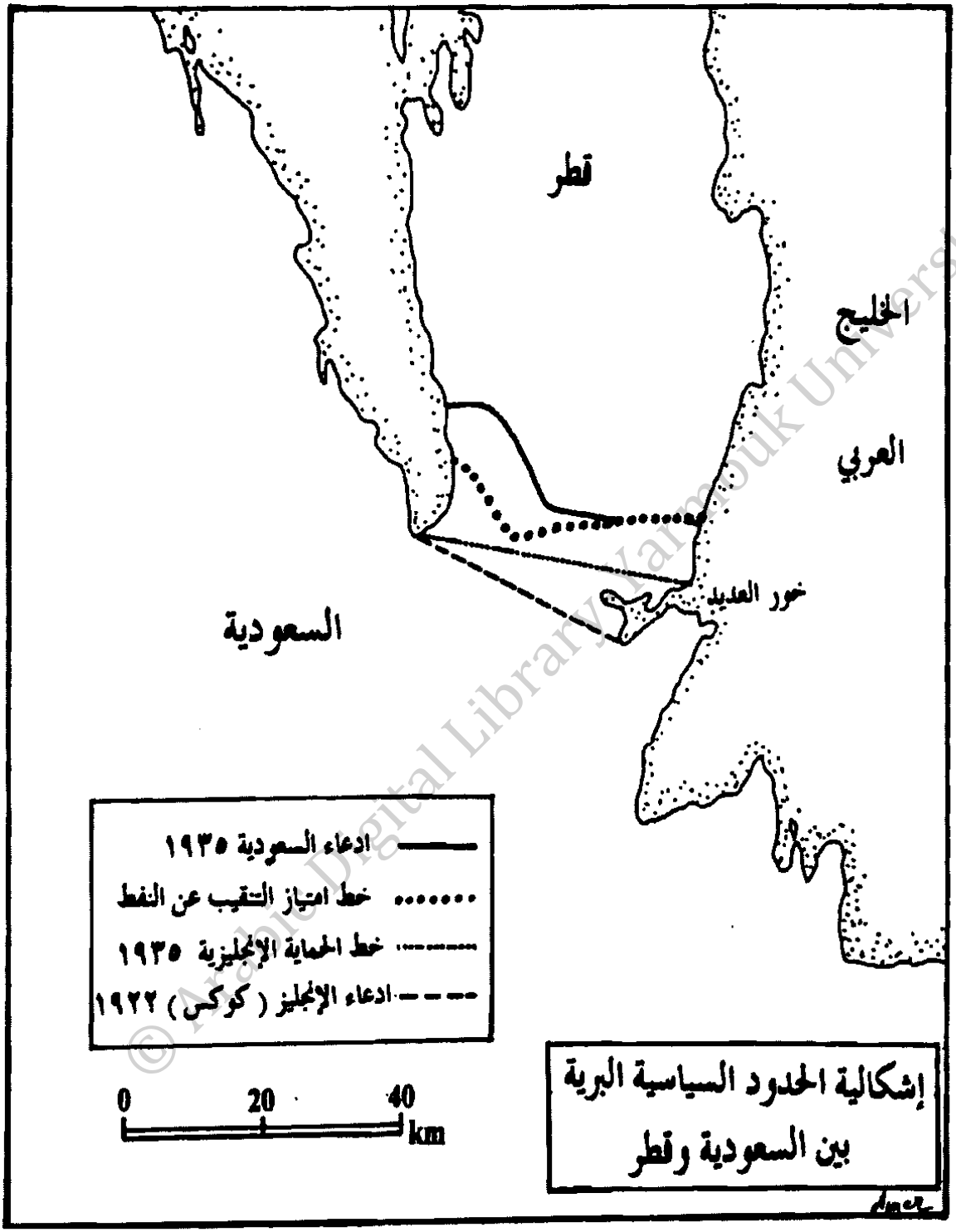

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملحق رقم (6) الحدود المتنازع عليها بين الامارات العربية ودولة عُمان

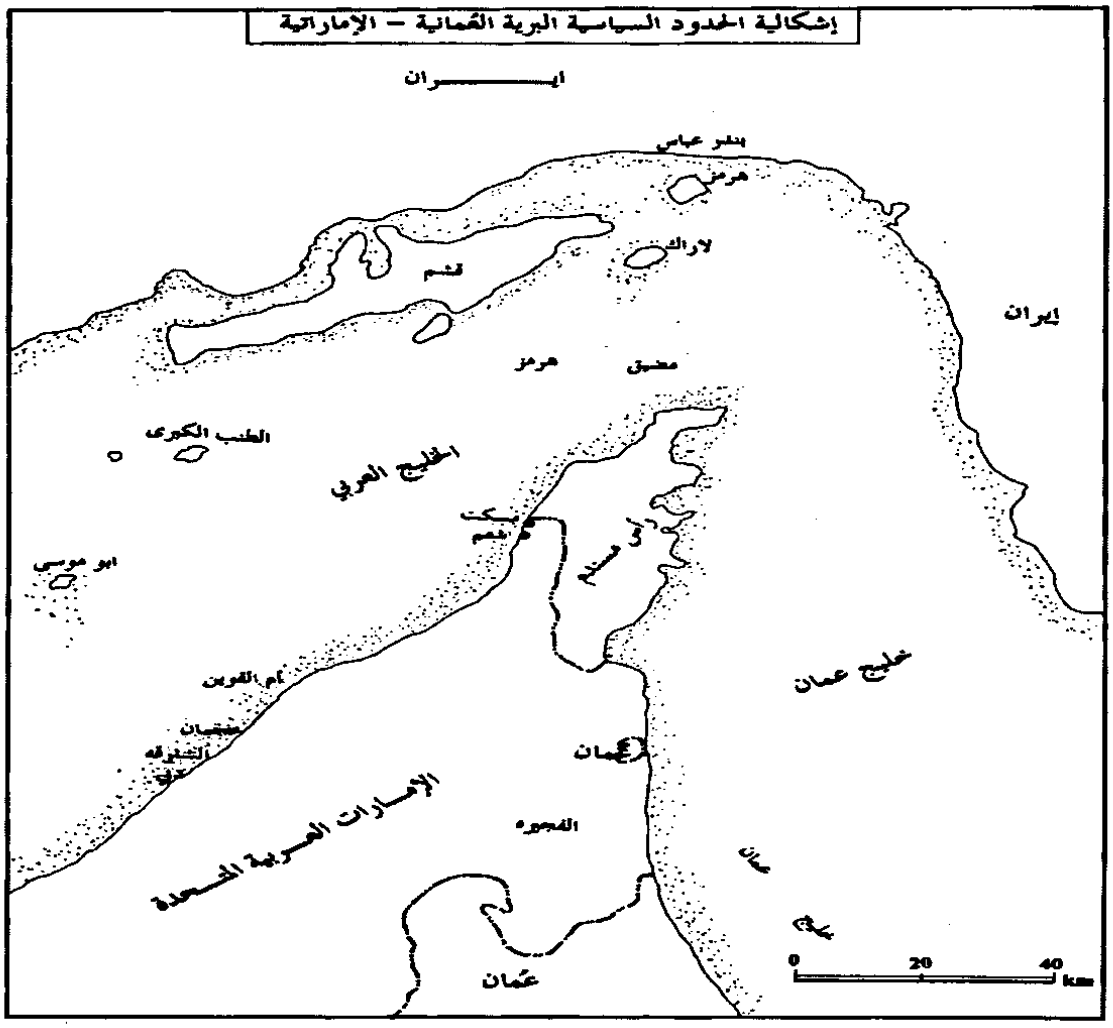

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ملحق رقم (7) الحدود السياسية المتنازع عليها بين مصر والسودان

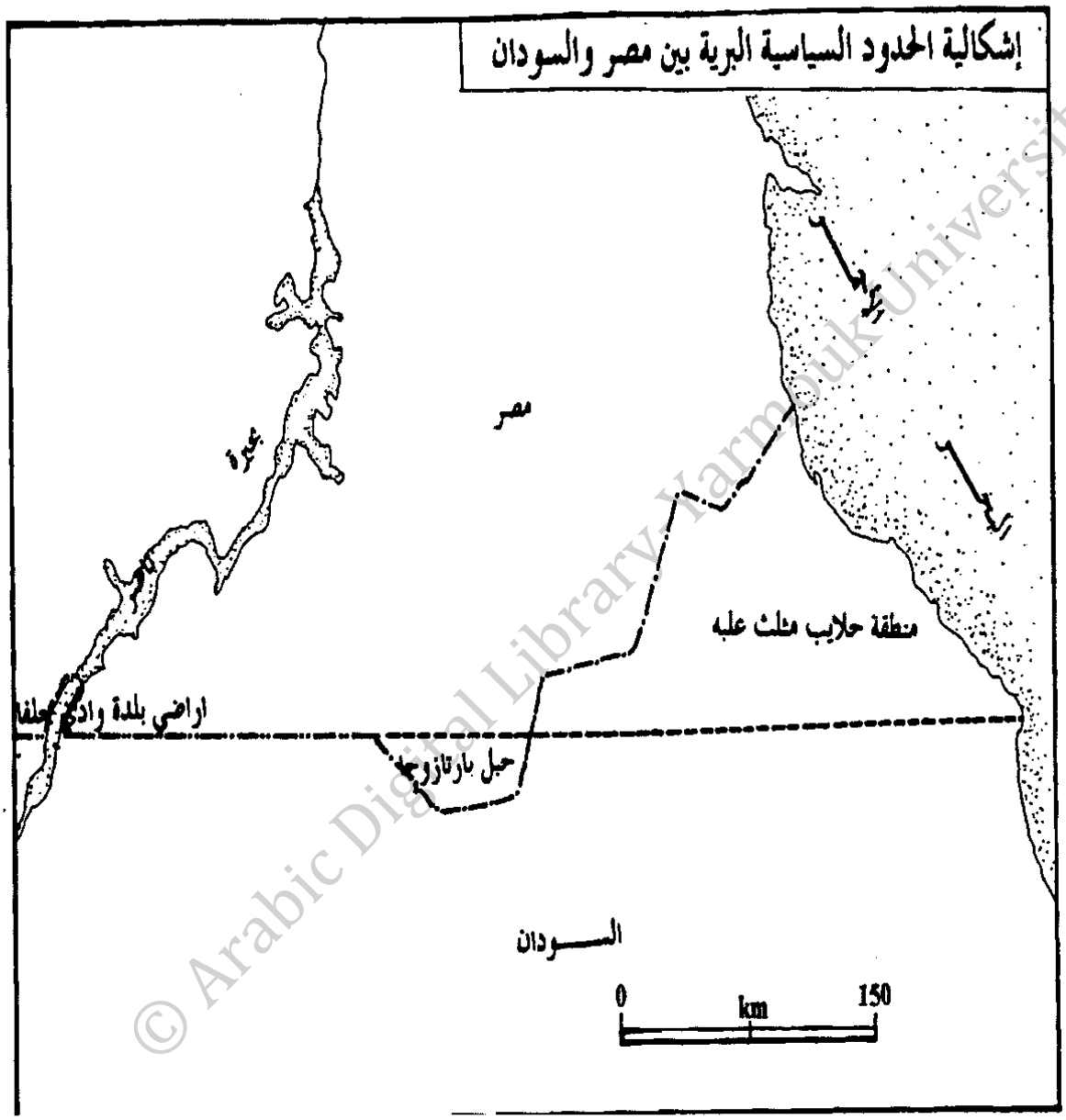

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملحق رقم (8) الحدود المتنازع عليها بين الجزائر والمغرب

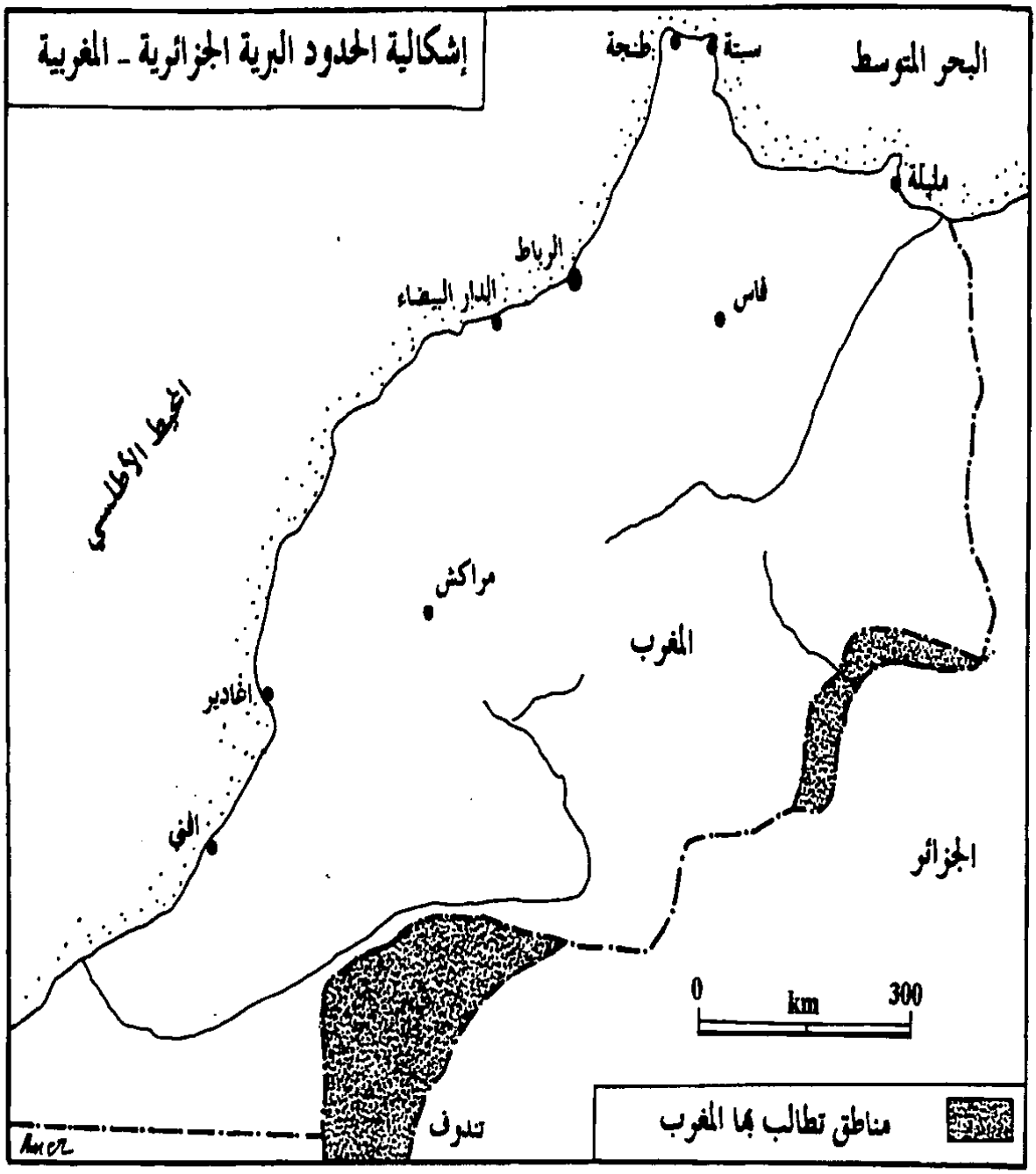

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ملحق رقم (9) الحدود المتنازع عليها في الصحراء الغربية بين المغرب والجزائر

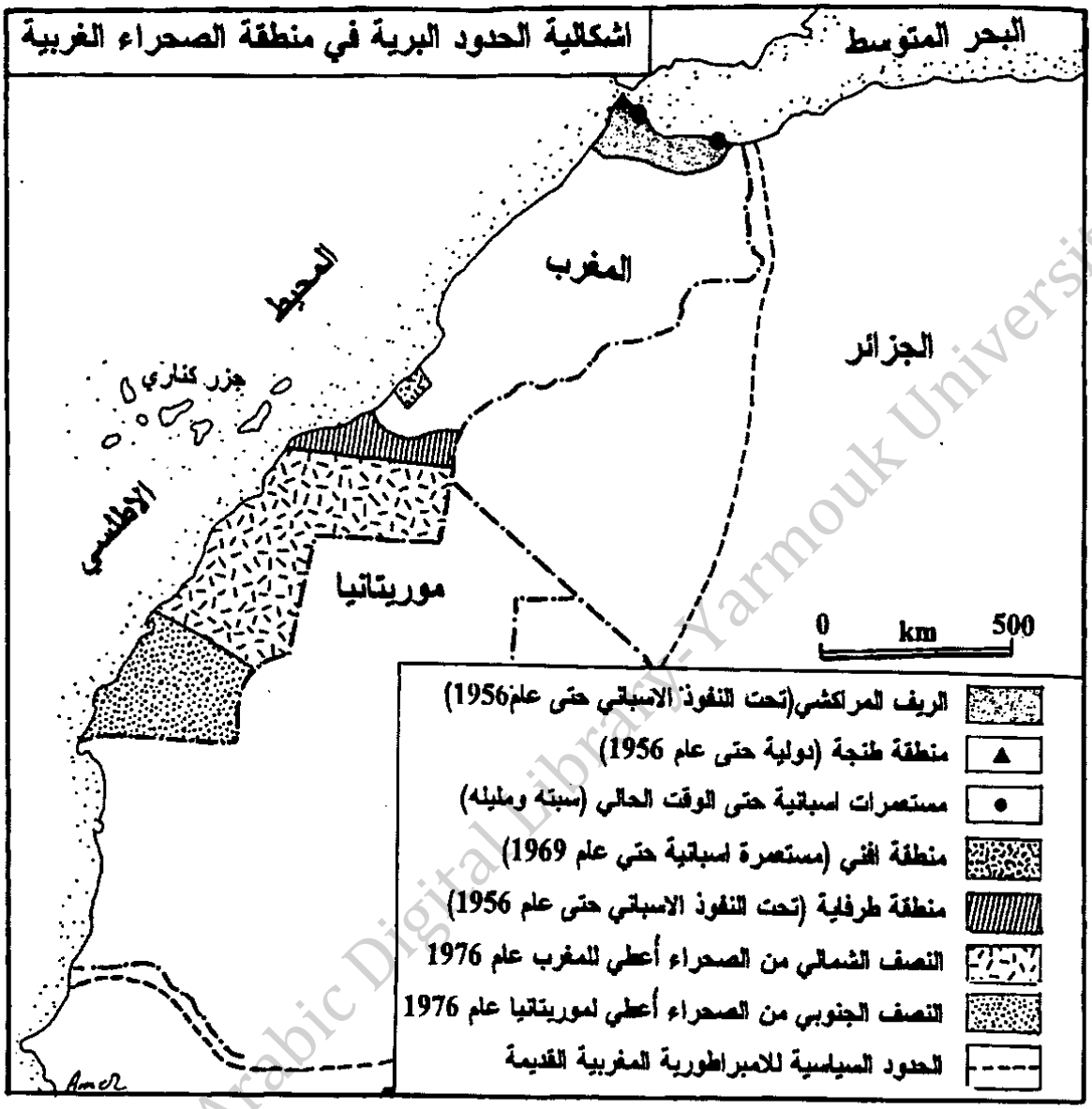

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ملحق رقم (10) نزاع الحدود بين الاردن وسوريا

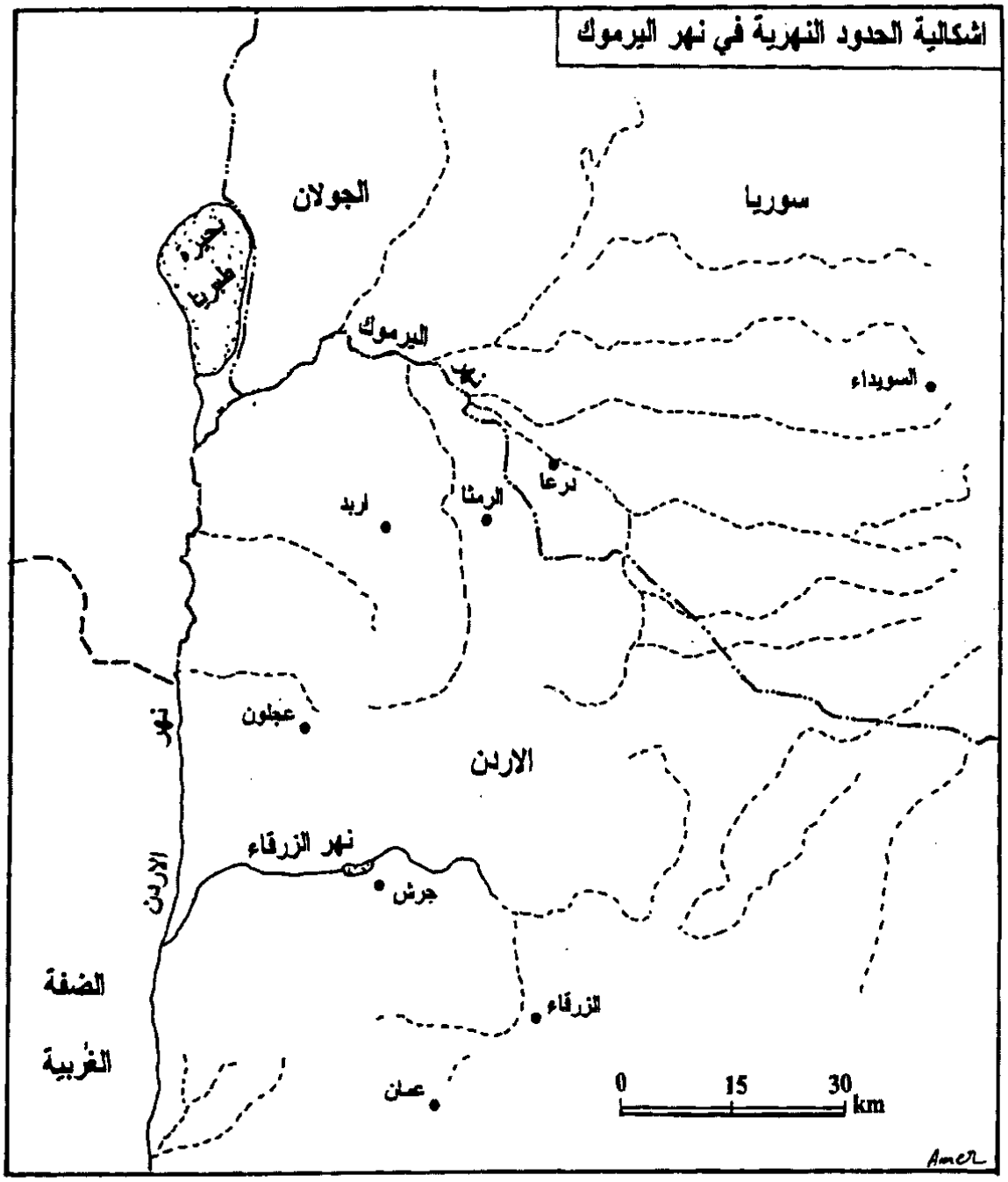

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ملحق رقم (11) نزاع الحدود النهرية بين مصر والسودان ودول حوض وادي النيل

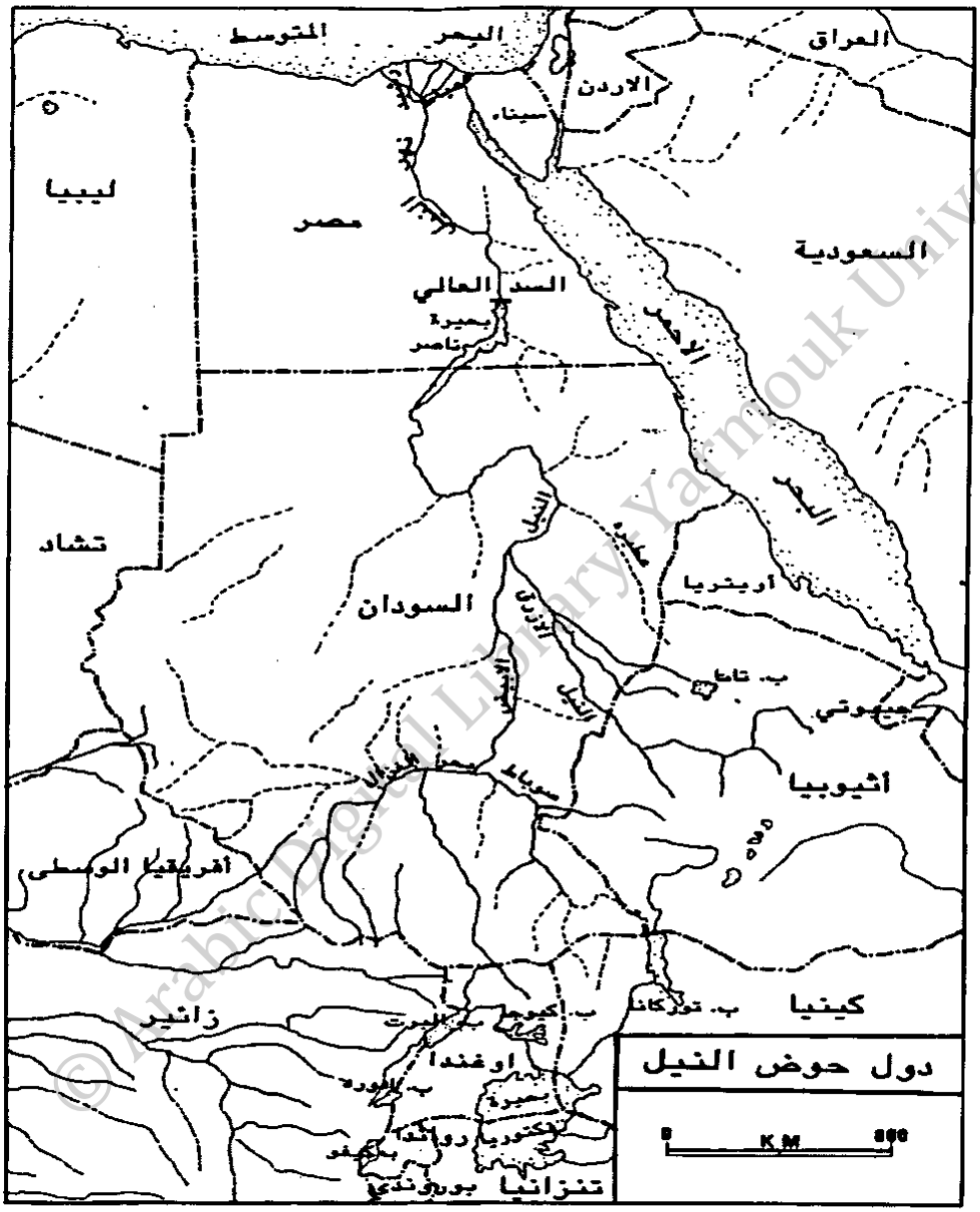

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ملحق رقم (12) نزاع الحدود بين ليبا وتونس

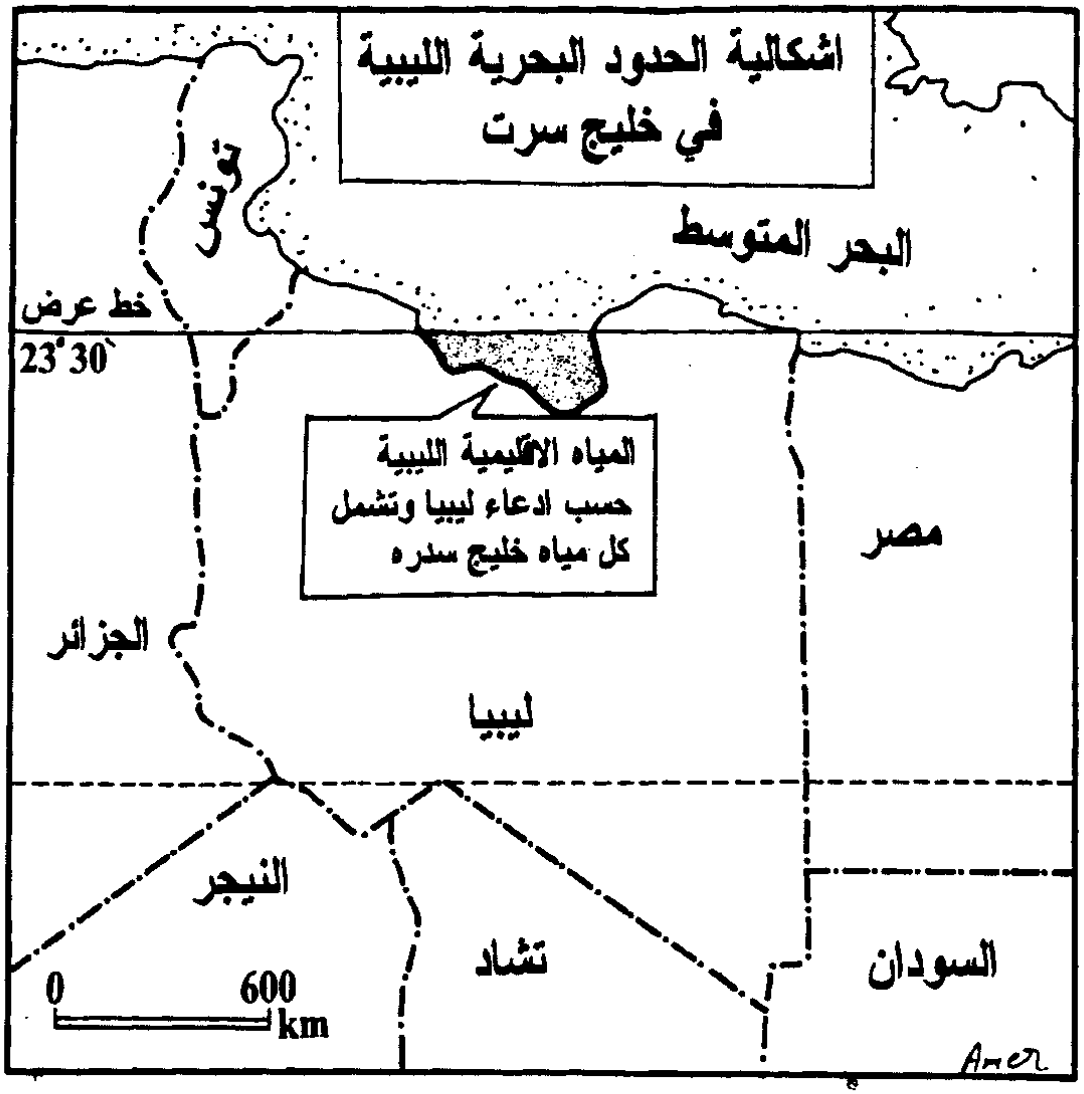

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

Abstrac

AL-Ghraier, Hind Ismail Ahmed, economic dimension of Arabian border disputes (case study), Master Thesis, Yarmouk University, 2010,2011, (supervision: prof. Walid Salim Abdul Hai)

The study aimed to address border tendencies in the Arab region, in particular the relationship between the economic dimension, and border disputes, and used Arabic and foreign literature, where the study covers the time period since the nineties until the first decade of the second millennium.

Use the researcher in the study a range of scientific approaches that enable it to reach its objectives in scientific methodology minutes, has been employed descriptive approach, which helped the general survey of the phenomenon, and added the possibility to generalize the results of the hand and is amplified by the case study, but the approach was able to study Phenomenon is the subject of study in the old movement, it is the historical method, and finally the use of statistical approach, which numbers about the phenomenon to which the depth of results, and within the neutral researcher It also identified the direction of the relationship between the variables of the study

Study assumed the existence of a positive correlation between the economic dimension and the Arab border disputes, the more the border is rich in economic resources increased the likelihood of conflict by the strong.

The most important results of the study include:

1. The economic dimension has emerged as a key factor in Arab border disputes, and represented the political dimensions, including security, social and historical factors, a secondary motive to stir up conflict.

2. Main economic resource, which revolves border disputes it is the Arab oil.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

3. Characterized by the Arab border disputes along the period of time even to reach a settlement to them.

4. Major geographical region which is concentrated in border disputes, the Arab region is the Persian Gulf, as a result of the strategic petroleum stockpile.

5. Based on the results of the study was to determine the direction the relationship between the economic dimension and border disputes, was to validate hypothesis upon which the study, which represents the existence of a positive relationship between positive economic dimension (independent variable), and the border disputes between the (dependent variable).

Key words: border disputes, the economic dimension, economic resources, the Arab region, Arab borders, border problems

© Arabic Digital Library - Yarmouk University